

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
Conseil National Economique, Social et Environnemental



دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر
واقع وآفاق



مارس 2021



المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

Conseil National Economique, Social et Environnemental

دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر:

واقع وآفاق

من إعداد :

بروفيسور دبي علي : رئيس قسم الرأسمال البشري

درويش أمال : مديرة دراسات بقسم الرأسمال البشري

جدي نادية : رئيسة دراسات بقسم الموارد البشري

شكر :

شكر موجه لاطارات وزارة الثقافة و الفنون التي زودتنا بالمعطيات التي سمحت بانجاز

هذه الدراسة.

الفهرس

مقدمة

المحور الأول: مفاهيم حول اقتصاد الثقافة

1. تعاريف
 - 1-1 التمييز بين الثقافة والفن
 - 2-1 التمييز بين الثقافة والترفيه
2. أهمية الثقافة
 - 1-2 البعد الاجتماعي
 - 2-2 البعد الاقتصادي
3. دعم الدولة للقطاع
 - 1.3- أهمية منح الدعم للقطاع الثقافي
 - 2.3 - لمحة عن إعانات الدولة للمجال الثقافي
4. الفنان: معايير اكتساب المهنة
5. الجمعيات المهنية الثقافية
6. النشاطات الثقافية حسب اليونسكو
 - 1.6- تصنيف اليونسكو للمجالات الثقافية
 - 2.6 - المؤشرات الثقافية.

المحور الثاني : دراسة حال لقطاع الثقافة في الجزائر

1. الهياكل الثقافية
2. التراث الثقافي
3. السياحة الثقافية
4. الصناعات الثقافية
5. الجمعيات الثقافية

المحور الثالث : مقارنة وزارة الثقافة لتفعيل الاقتصاد الثقافي في الجزائر

- 1- الرؤية الاستراتيجية لوزارة الثقافة حول تفعيل الاقتصاد الثقافي
- 2- تنشيط التنسيق القطاعي مع الوزارات لإنجاح استراتيجية اقتصاد الثقافة

المحور الرابع : آفاق وتوصيات لتنشيط الاقتصاد الثقافي في الجزائر - آليات النهوض بالاقتصاد الثقافي

1. تحدي الرقمنة
2. الصناعة الإبداعية
3. وضعية الفنان
4. المؤسسات الاقتصادية الثقافية
5. التربية الثقافية
6. تنشيط وتنظيم سوق المنتج الثقافي
7. السياحة الثقافية
8. الهياكل الثقافية
9. تحدي لمساهمة الثقافة في الاقتصاد الوطني

مقدمة

مقدمة:

يهتم الكثير من المهتمين بالشأن الثقافي بفهم العلاقة الطردية بين الثقافة والاقتصاد، تلك العلاقة التبادلية التي تتعاضد في الدول المتقدمة وتقل تدريجياً في الدول الأقل تنمية، فكلما ازدهرت الثقافة ازدهر الاقتصاد، وهذا ما يجعل الاقتصاد والتنمية يستفيدان من المنظومة الثقافية برمتها.

إن الكثير من الدول حققت فوائد اقتصادية كبيرة من خلال التوظيف الجيد لخريطتها الثقافية، سواء عن طريق انعكاس السلوك المجتمعي الجيد على ممارسات شعوبها الاقتصادية، أم عن طريق استثمار تراثها الثقافي لا سيما الحرف اليدوية والسينما والمنتجات الإبداعية في تحقيق عوائد ومدخولات مالية مباشرة.

ونتيجة لهذه العلاقة الديناميكية ظهر ما أطلق عليه "الاقتصاد الثقافي"، هذا المفهوم الذي بدأ يتداول بشكل كبير مع بداية الألفية الجديدة، حيث أصبح القطاع الثقافي يشكل مورداً حقيقياً لتطوير الأنشطة الإنتاجية في الأسواق العالمية، ورغم حالة القلق التي فرضت نفسها بشأن مخاوف تنميط التعبيرات الثقافية وتسليعها وإخضاعها هي الأخرى لمنطق السوق، فإن الرهان على استثمار التنوع الكوني في التعبيرات الثقافية والحفاظ على أبعادها الحضارية والتاريخية يشكل خزاناً حقيقياً للتنمية الاقتصادية.

وفي العالم العربي لا يزال هذا المفهوم في أطواره التمهيدية الأولى، فالثقافة كمفهوم عام تقبع داخل أطر تقليدية جامدة، محصورة في عدد من المراتبات دون غيرها، ويتعامل معها الأغلبية على أنها أمور غير ضرورية، فقط من باب الرفاهية، رغم ما حققته دول العالم من نجاحات كبيرة في تحويل هذا المفهوم إلى قوة اقتصادية هائلة.

ورغم تباين وتعدد مفاهيم الاقتصاد الثقافي، فإنها تتمثل في مفهوم أعم وأشمل، يتناول "كل الحركات المرتبطة بالتعبيرات والأنشطة الثقافية، المادية وغير المادية، المساهمة في السوق الاقتصادية عبر إستراتيجيات إنتاج وتوزيع وتعميم الخدمات الثقافية المفتوحة للعموم".

ووفق هذا التعريف، تساهم تلك الخدمات التسويقية في إحداث قيمة مضافة تتمثل في خلق فرص التشغيل وتصدير المنتج الثقافي وتنويع الخدمات الاقتصادية وتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتضم هذه الأنشطة قطاعات متنوعة ومتداخلة الاختصاصات مثل: الموسيقى - السينما - التلفزيون - الراديو - السمعي البصري - الكتاب والنشر - الصحافة - المكتبات - الأركيولوجيا - المنتجعات - حدائق الحيوان - المحميات - الفنون الاستعراضية - التراث الشعبي - المسرح - الرقص - الفوتوغرافيا - التشكيل - النحت - المعارض - المهرجانات - تكنولوجيا الاتصال - الصناعات التقليدية الفنية والإنتاجية - الهندسة المعمارية... وغيرها.

فهذا المفهوم يتميز بنظرة شمولية متسعة، تضم تحت سقفها أغلب الأنشطة المرتبطة بصورة أو بأخرى بالمفهوم الثقافي، لكن تطبيقه ميدانياً لم يكن في المستوى المأمول الذي عكسه هذا

التعريف منذ الوهلة الأولى، لا سيما في الدول النامية، رغم توافر المؤهلات الإبداعية والأنشطة الثقافية القادرة على تشكيل البنيات الهيكلية لصناعة ثقافية مستدامة.

فالكثير من المهتمين بهذا المجال يرون أن النهوض بالتنمية الثقافية كرافعة للتنمية الاقتصادية، يتطلب تدشين سياسات عامة تدمج كل الأنشطة والقطاعات الثقافية من منظور إستراتيجي عرضي (السياحة الثقافية - البنيات التحتية - التربية والتعليم والتكوين - العمل الجماعي - التكوين المستمر - المتدخلون المهنيون - وسائل الاتصال السمعي البصري...)، بهدف تطوير نظام مؤسساتي للصناعة الثقافية من خلال تقوية المؤهلات المؤسسية العمومية وشبه العمومية والقطاعات الخاصة المشتغلة في المجالات الثقافية المختلفة، بما ينجم عنه في النهاية مخرج قادر على الإسهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام.

وعلى هذا الأساس، تنبّه قطاع الثقافة في الجزائر إلى ضرورة الالتحاق بالركب، وكخطوة أولى تبنت وزارة الثقافة والفنون مقاربة اقتصادية بهدف الانتقال إلى مرحلة إدماج قطاع الثقافة في الاقتصاد الوطني، ولقد قامت في هذا الشأن بإعداد استراتيجية جديدة تحمل تصوّراً شاملاً يهدف إلى تثمين المكتسبات الثقافية والفنية، والحلول الاستعجالية التي باشرت بها الوزارة في عملية استغلال الأمكنة والمواقع وكل منتجات الثقافة والفن اقتصادياً. كما أبدى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، استعداده لمرافقة قطاع الثقافة والعمل سوياً لتقريبه من الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وتقديم كل الخبرات الوطنية والأجنبية لتحقيق مسعى هذا القطاع، القائم على المقاربة الجديدة التي تربط الثقافة بالاقتصاد. حيث تم تنظيم اجتماع جمع وزارة الثقافة ومختلف القطاعات الوزارية الأخرى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي شهر جانفي 2021 لتسهيل تنفيذ توجهات استراتيجية الوزارة لتفعيل اقتصاد الثقافة في الجزائر. كما ساهم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في تنظيم مبادرة "منتدى الاقتصاد الثقافي"، لجمع الشركاء في قطاعي الثقافة والاقتصاد، ودعم المبادرات الحرة والشباب المبدع أصحاب المشاريع الجادة والخلاقة.

في هذه الدراسة، سيتم التعريف باقتصاد الثقافة، ثم تقديم تشخيص لوضعية قطاع الثقافة، ليليه عرض موجز حول استراتيجية وزارة الثقافة وأهم نتائج التنسيق بين القطاعات لتنفيذها، لتنتهي الدراسة بمحور يتضمن اقتراحات وتوصيات لتدعيم مسعى تفعيل الاقتصاد الثقافي في الجزائر.

1- مفاهيم حول اقتصاد الثقافة

المحور الأول : مفاهيم حول اقتصاد الثقافة

1. تعاريف :

1.1 التمييز بين الثقافة والفن

الثقافة هي الأسلوب أو السلوك الذي يتبعه شعبٌ معين من الشعوب، يتم ممارسته في الحياة سواء كان بسيطاً أو معقداً، وتتمثل في الأدب، والفنون، والموسيقى، واللغة، والتقاليد، والأعراف، والاختراعات، كما تشمل كل الإبداعات والابتكارات التي يصنعها الإنسان، ويتم اكتسابها من خلال الطريقة التي يفكر بها الإنسان أو الشعور الذي يشعر به اتجاه ميدان معين، بحيث يكون قادراً على ابتكار الأساليب يوماً بعد يوم وجيلاً بعد جيل من أجل الوصول إلى ثقافة معينة يشتهر بها بين الشعوب.

والثقافة حسب اليونسكو هي " جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها ، وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات والثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته، وتجعل منه كائناً يتميز بالإنسانية المتمثلة بالعقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي ، وعن طريقها يهتدى إلى القيم ويمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل وإعادة النظر في إنجازاته والبحث عن مدلولات جديدة وإبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه. ”

تعتبر الثقافة والفنون من أهم مقومات الدول، فهما يعكسان الواقع وكافة الحقائق التي تدور حول العالم، كما يرتبط الفن بثقافة المجتمع والقضايا التي تسود فيه، ويمكن اعتبار الثقافة بأنها عامل مهم في تشكيل مواضيع الفن. وتنعكس الثقافة على الفن بأشكاله المختلفة، من رسم، ونحت، وموسيقى، وكتابة، ومسرح، وغيرها، إذ يمكن الحفاظ على تاريخ الفترات القديمة، وثقافة المجتمعات المختلفة من خلال تجسيدها بالأعمال الفنية، فمثلاً يساهم تأمل تفاصيل، ونقوش الأعمال الفنية المتنوعة في فهم ثقافة الشعب والمجتمع، والاعتقادات السائدة فيه، كما يساعد الفن على بيان وتوضيح اختلاف الثقافات في المكان الواحد من وقت لآخر بحيث يعد عصر النهضة مثلاً مهماً يوضح كيف يعكس الفن ثقافة أيّ مجتمع. كما يضم مجال الفن العديد من الفنانين الكبار الذين تركوا أثراً كبيراً على ثقافات الماضي، والحاضر، من خلال أعمالهم الفنية المهمة، ويجدر بالذكر، أيضاً، أنّ للفن أثر واضح على ثقافة أيّ فرد إذ يمكن اعتباره كمحفّز للأفراد للقيام بعملٍ ما، كما قد ينعكس على أساليب حياة بعض الأشخاص، من خلال استخدامه كطريقة لتعزيز التواصل فيما بينهم.

2-1 التمييز بين الثقافة والترفيه

الترفيه هو عبارة عن النشاطات التي تتيح للأشخاص بأن يسئلوا أنفسهم من خلالها في أوقات الفراغ، وتتمثل في المشاركة إما في العديد من الفعاليات أو البرامج أو الألعاب الترفيهية، وإما بأن يلجأ البعض إلى قراءة القصص أو المجلات، أو حتى مشاهدة التلفاز، بحيث تختلف هذه النشاطات باختلاف أذواق الأشخاص الذين يمارسونها كما تختلف أيضاً باختلاف الفئات العمرية، فتلك التي ترفيه عن الأطفال ليس نفسها التي ترفيه عن الشباب أو الكبار، وقد يكون هناك نشاطات مشتركة بينهم .

وتعد الحاجة للقيام بأنشطة ترفيهية عنصراً هاماً وأساسياً في المجتمع البشري، كما يتضمن الترفيه الربط بين سلامة العقل والصحة البدنية فيما قد يعتبره البعض مجرد فعل الغرض منه هو المتعة أو التسلية وإضافة بعض المرح لإيقاع الحياة اليومي ولكسر الروتين، وإضفاء البهجة على حياة الفرد ليستطيع مواصلة مهامه بكفاءة. ولقد كان الترفيه قديماً خاصاً بطبقة محددة من الناس ممن يملكون الأموال والنفوذ والسلطة، ثم تطور بعد ذلك وأصبح مع مرور الزمن متاحاً لجميع المواطنين دون احتكار من أي طبقة، ثم بعد ذلك تطور الترفيه بسرعة إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن في العصر الحديث، وذلك من خلال صناعة الترفيه الذي يسجل ويبيع الكثير من المنتجات الترفيهية.

يوجد ما يربط الثقافة بما يسمى بالترفيه، إذ تتشكل الثقافة لدى الأشخاص وتتنامى مع مرور الأيام وتقدم العمر، وكل مصدر من مصادر الثقافة التي من خلالها يزيد الإنسان معرفته هو في النهاية شكل من أشكال الترفيه، فالفيلم السينمائي مثلاً يجعل المشاهد يعيش تفاصيل خاصة مليئة بالمتعة والإثارة، والموسيقى تضع الروح في مكان حالم، أما بالنسبة للكتب بمختلف عناصرها فهي تخلق حالة وجودية أخرى يقيم بها القارئ ويعيش معها حالة خاصة تضعه في مكان آخر، فالثقافة والترفيه مكملان لبعضهما كثيراً ولا يمكن فصل مصادر الثقافة عن الجانب الترفيهي لأنها متأصلة فيه؛ لأن الترفيه هو أحد أهم أشكال الأنشطة التي تجذب انتباه واهتمام الجمهور إليها لأنه يعطي الشخص شعوراً بالسعادة والسرور والبهجة.

2. أهمية الثقافة:

تكتسي الثقافة أهمية كبيرة في التنمية الحضارية بمختلف جوانبها، والتي يشكل العنصر البشري الفاعل الأساسي فيها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، بناء فرد واع ومبدع خلاق للثروة دون تغذية ثقافية صلبة ومستمرة مندمجة ضمن مسار تنشئته الاجتماعية، وهو الأمر الذي أولته الدولة الجزائرية أهمية كبيرة، ولا سيما إدراج الثقافة وحرية الإبداع والتفكير في الدستور باعتبارها حقاً مكفولاً، وإدراجها ضمن أولويات برنامج السيد رئيس الجمهورية، ومخطط عمل الحكومة.

كما يوجد العديد من المنافع العامة التي تنعكس على مختلف المجالات في المجتمعات نتيجة لتأثير الثقافة، ويمكن تصنيفها الى نوعين: البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي.

1.2- البعد الاجتماعي :

تلعب الثقافة دوراً جوهرياً في بناء الانسان وتطوير المجتمع وتقدمه وبلورة الوعي الانساني، خصوصاً الثقافة ذات الطابع والمضمون الوطني الديمقراطي والحضاري الموجه، التي تعزز الشعور بالفردية والحرية والديمقراطية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية وتسهم في تغيير العقلية السائدة وتفكيك البنى القبلية والعشائرية القديمة وتجذير القيم، التي تعطي دفعا لتطور الانسانية وتقدمها في المجتمع للمساهمة في عملية البناء الحضاري للإنسان.

وعليه يمكننا تلخيص المنافع الاجتماعية للثقافة في النقاط التالية:

- **التنمية الفردية** من خلال تحفيز الخيال والإبداع لدى الأفراد، ومساعدتهم على التكيف مع الاختلافات الموجودة حولهم وتشجيع التعاون والعمل الجماعي بينهم،
- **تحسين جودة الحياة وبناء الهوية المحلية** من خلال تقوية المهارات الاجتماعية ورفع الوعي لدى الأفراد التي تساعد في تفعيل العلاقات مما يعزز بدوره الروابط بين المجتمعات المختلفة والمساهمة في تحقيق الراحة النفسية والجسدية، والرفاهية الاجتماعية والمادية .
- **تحسين الصحة العقلية**، من خلال تعزيز احترام الذات لدى الأفراد والمشاركة في النشاطات الفنية، والثقافية المتعددة .
- **تعزيز المشاركة المدنية والسياسية**: وذلك من خلال زيادة رغبة وقدرة الأفراد على المشاركة في الأعمال التطوعية والقضايا العامة.
- **زيادة متعة التعلم وتحسين التحصيل العلمي للطلاب**: وذلك من خلال زيادة ثقة الطلاب بأنفسهم وتنمية مهارات التفكير لديهم (الإلمام بالقراءة والكتابة -اكتساب اللغات بشكل أسرع- الإنجاز والتعاون والعمل بروح الفريق- تطوير قدرتهم على التعبير عن أنفسهم...)

2.2- البعد الاقتصادي :

فضلا عن أن للثقافة أهمية بالغة على مستوى التنشئة الاجتماعية للفرد الجزائري، فلها أيضا بعد اقتصادي يمكن أن يشكل مورداً اقتصادياً إضافياً، وذلك من خلال جذب السياح، استقطاب الاستثمارات، وتوفير بيئة مناسبة للعمل، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على التنمية الوطنية (خلق مناصب شغل جديدة، جلب عمل صعبة إضافية، خلق مؤسسات فنية وحرفية، المساهمة في التنمية المحلية والوطنية، تمويل خزانة الدولة بموارد مالية إضافية والمساهمة في الثروة الوطنية). وهو الأمر الذي صار من الواجب المضي فيه خاصة في

ظلّ تبني الدولة لنظام اقتصادي جديد يسعى إلى استغلال كلّ الموارد لخلق اقتصادٍ حقيقيٍّ ودائمٍ.

وفي نفس السياق، فالثقافة كمفهوم، له علاقة بالاقتصاد بثلاثة أبعاد :
الأول الاقتصاد الثقافي وهو الذي يتعامل مع المنتج الثقافي كسلعة أو خدمة،
والثاني ثقافة الاقتصاد وهو الذي يتعامل مع السلوك كمؤثر على الاقتصاد،
والثالث الاقتصاد الإبداعي وهو الذي يتعامل مع الأفكار الإبداعية في الاقتصاد بهدف تحسينه أو بناء أنواع جديدة من المؤسسات لم تكن معروفة من قبل.

بحيث تلعب الأبعاد الثلاث لتلك العلاقة دورًا محوريًا في اقتصاد الدول، إذ أن السلوك في النهاية هو محصلة الأفكار التي يؤمن بها الفرد، وهذه الأفكار تمثل ثقافته في النهاية، التي على مؤسسات الدولة - على مختلف أنواعها - وضعها تحت المجهر وبالتالي الفحص الدقيق لمعرفة مجموعة كبيرة من الحقائق، منها مدى تأثير هذا السلوك على اقتصاد الدولة، ومن هنا يمثل السلوك عنصرًا بالغ الأهمية في الاقتصاد.

وهذا ما أكدته المديرية العامة لليونسكو في كلمتها خلال الندوة التي احتضنتها بروكسل في جوان 2015، في موضوع «إدماج الثقافة في برامج التنمية»، حيث خصصت حيزا هاما للحديث عن الثقافة وجعلتها على قدم المساواة من حيث الأهمية مع إنتاج الطاقات المتجددة. وأكدت أيضا بالمناسبة على أن الثقافة تطرح نفس الرهانات الكبرى التي تطرحها التنمية المستدامة، وبالإضافة إلى ذلك هي قطاع يوفر ملايين فرص الشغل، ويمثل محركا للنمو، ورافعة لتعزيز التماسك والهوية والتعبئة الجماعية، مما يجعل منها عاملا تنمويا تمتد آثاره لتشمل كل المجالات. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة أولت أهمية خاصة للثقافة وأدرجتها في صميم أهداف التنمية المستدامة، التي تمت المصادقة عليها في سبتمبر 2015.

فالثقافة هي الوسيلة الأولى والأهم في نهضة المجتمع وتحقيق التقدم لأي بلد كان، فمن خلالها يمكن تحقيق التعايش والتلاحم الاجتماعي، وكذلك غرس قيم الفكر النير ومقاومة التعصب والعنف، هذا إضافة إلى الأبعاد الجمالية، علاوة على البعد الاقتصادي الذي يمكن للثقافة تحقيقه، حيث لا تكفي بكونها قطاعا جامدا بلا مردودية، وهذا ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه.

إن التوجه الجديد للسياسات الثقافية في مختلف الدول عزز المنظور الاقتصادي في التعاطي مع هذا المكون الهام (الثقافة) في بناء المجتمعات وضمان أمنها الثقافي. ولكن، بالنسبة للعالم العربي، لا سيما في الجزائر، لا يزال هذا المفهوم في أطواره التمهيدية الأولى، حيث أن الثقافة كمفهوم عام لا تزال داخل أطر تقليدية جامدة، محصورة في عدد من المبررات دون غيرها، ويتعامل معها الأغلبية على أنها أمور غير ضرورية، فقط من باب الرفاهية، رغم ما حققته دول العالم من نجاحات كبيرة في تحويل هذا المفهوم إلى قوة اقتصادية هائلة.

3. دعم الدولة لقطاع الثقافة:

1.3- أهمية منح الدعم للقطاع الثقافي :

تعتمد استدامة العمل الثقافي على قدرته في تجاوز المخاطر المرتبطة بنشاطه، ومع ذلك هناك نوعان من المخاطر، والمتمثلة في ازدواجية المؤسسة الثقافية¹:

- **المؤسسة عبارة عن ورشة عمل**، بمعنى النهوض بأعمال فضاءات الرسم والإنجاز من قبل الرسامون، ونفس الأمر نجده اليوم بالنسبة للفنانين الرقميين. يسعى الفنان المنتج هنا جاهداً لإيجاد الحل المناسب للمشكلة الجديدة التي تطرح عليه أو التي تنشأ، طالما تعتمد إنشاء القيمة الفنية والاقتصادية على ثقة المستهلك في المنتج، فاكتماب سمعة معينة يسمح بتجاوز الخطر والتي تعتمد أساساً على قدرة الفنان-المنتج في الاستجابة تبعاً للطلبات. وبالتالي، فالمخاطرة تكون عالية جداً في البداية، لكن بمجرد ضمان السمعة ستتخفف المخاطرة حتماً ما لم يكن هناك أداء ضعيف. فمنطق ورشة العمل يحمل في طياته مخاطرة حرفية، وعليه فإن استدامة الشركة ستعتمد على قدرتها على التغلب على هذا الخطر.

- **المؤسسة الثقافية هي منظمة** يمكنها أو يجب عليها تحمل إنتاج العديد من الأعمال على التوالي أو / وفي وقت واحد. مثل حشد المواهب لضمان تنوع هذه المنتجات كالجماهير والأسواق المحتملة، حيث تستدعي أن يكون المنظم-المنتج قادراً على الانتقال من وظيفة إنتاج وتوزيع إلى أخرى، أو حتى إدارتها وإصلاحها بشكل دائم. وبالتالي فإن المؤسسة معرضة أيضاً لخطر عدم قدرتها على تحديد وتنسيق المهارات والروابط المطلوبة في غضون الآفاق الزمنية التي تمليها حالة الأسواق حيث يحمل هذا المنطق هو الآخر نوعاً مختلفاً من المخاطر والتي تعتبر صناعية.

تعتبر أغلب المؤسسات الثقافية إنشاءات خالصة بالنظر إلى البعد الإبداعي للأنشطة الثقافية، يتم إنشاؤها في كثير من الأحيان من طرف شخص واحد بينما قد يعتقد المرء أن المشاريع الثقافية هي مشاريع جماعية (نادراً ما تكون كذلك في قطاع الفنون).

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الثقافية تعتمد أكثر من غيرها على الدعم، وحتى إن كانت القطاعات التقليدية للفنون والعروض الحية بالكاد تحشد الدعم، فإن التراث يعمل بشكل كبير مع هيئات الوصاية وقطاع المنتجات الثقافية بحشد شبكات محددة خاصة (مركزية أو لامركزية).

ويتم إنشاء الأعمال التجارية الثقافية في الغالب من قبل الشباب المؤهلين، كما توضح الأجور المنخفضة في هذا القطاع أنه مع تقدم العمر والمسؤوليات العائلية، يتخلى البعض منهم عن

¹ Xavier Greffe, Véronique Simonne, les entreprises culturelles sont-elles soutenables ? Dalloz « Revue d'économie politique » 2010/1 Vol, p 61-62

متابعة هذا المسار رغم كفاءتهم. هذه المؤهلات تستدعي، بالضرورة، توفر تدريب أساسي قوي، عام وفني في نفس الوقت بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون في القيام بأنشطة ثقافية.

إن الاحتياجات المالية للمؤسسات الثقافية بشكل عام أقل من تلك الخاصة بالمؤسسات الأخرى، ولمواجهة هذه الاحتياجات، تستخدم المؤسسات الثقافية بشكل مكثف الموارد الشخصية. ويمكن تفسير ذلك من خلال انخفاض مستوى الاحتياجات ولكن أيضاً من خلال حقيقة أن الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر غالباً ما يكون رأس مال غير ملموس مدمج في المنشئ نفسه.

الصناعات الثقافية هي الأعمال الثقافية التي لها أهم احتياجات البدء كما أن الأداء الحي هو القطاع الذي تكون فيه حصة المساهمة الشخصية هي الأعلى، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المخاطرة في هذا المجال.

دولياً، المؤسسات الأكثر استفادة من المساعدات والدعم عامة هي الصناعات الثقافية، مما يؤكد أهمية المساعدة للحرف اليدوية وخاصة من السلطات المحلية. وقد يندش المرء من انخفاض نسبة الدعم في القطاع الثقافي، إلا أن الأمر يتعلق بإعانات بدء التشغيل وليس الإعانات التشغيلية التي يمكن أن تلعب بالفعل دوراً كبيراً في المجال الثقافي. يستفيد التراث والمنتجات الثقافية من معظم الإعانات لأسباب مختلفة، فبالنسبة للتراث يحشد الإعانات من الشبكات العامة التي توفر الإشراف أو حتى الإدارة؛ بينما تحشد المنتجات الثقافية الإعانات لمساعدة بدء الأعمال الحرفية وأما الفنون لا تتدرج كثيراً ضمن هذه الإعانات.

2.3- لمحة عن إعانات الدولة للمجال الثقافي :

في الجزائر، وفي إطار تدخل الدولة في المجال الثقافي ودعمها للنشاطات والمشاريع الثقافية لتغطية العجز داخل القطاع، أنشأ صندوق وطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب على مستوى وزارة الثقافة والفنون بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-339 المؤرخ في 28 ديسمبر 2015 لتغطية النفقات الخاصة ب:

- إعانات الدولة للإنتاج السينمائي وتوزيعها واستغلاله وتجهيزه
- إعانات الدولة لترقية الفنون والآداب وتطويرها
- مخصصات للمؤسسات تحت الوصاية بمقرر من الوزير المكلف بالثقافة، بعنوان النفقات المتصلة بالعمليات المعهودة إليها.

أ. إعانات الدولة للإنتاج السينمائي وتوزيعه واستغلاله وتجهيزه:

في هذا الشأن تم إنشاء لجنة قراءة وإعانة السينما مكلفة بدراسة ملفات طلب الإعانة لإنتاج أفلام سينمائية وتوزيعها واستغلالها، من خلال فتح حساب التخصيص الخاص تحت عنوان "صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعته". وتجدر الإشارة أن الاستفادة من إعانة عمومية للإنتاج السينمائي يخضع لشروط محددة مع مراقبة استعمالها، وتخص هذه الإعانة الأعمال التالية:

- تمويل إنتاج والإنتاج المشترك للأفلام السينمائية؛

- كتابة سيناريوهات الأفلام وإعادة كتابتها؛
- تمويل الأفلام السينمائية بعد إنتاجها؛
- توزيع واستغلال الأفلام السينمائية؛
- تمويل تجهيز لهياكل السينمائية وعصرنة تقنياتها.

ب. إعانات الدولة لترقية الفنون والآداب وتطويرها:

هذا العنوان من الدعم ينقسم إلى جزأين: جزء خاص بترقية الابداع الفني وتطويره (المسرح، الموسيقى، الفنون التشكيلية، الكوريغرافيا...)، وجزء خاص بترقية الابداع الأدبي وتطويره (تهتم به مديرية الكتاب). ويشمل هذا الدعم الأعمال التالية:

- العمل المسرحي الخاص بالتعاونيات؛
- العمل المسرحي الخاص بالجمعيات؛
- العمل في مجال الموسيقى؛
- العمل في الفنون التشكيلي
- العمل في الكوريغرافيا.

ج. مخصصات للمؤسسات تحت الوصاية بمقرر من الوزير المكلف بالثقافة، بعنوان النفقات المتصلة بالعمليات المعهودة إليها.

وتمنح هذه الإعانات للمؤسسات المعنية للقيام بما يلي:

- إنجاز عمليات طباعة ونشر الكتب وغيرها من النشريات؛
- إنجاز عمليات ترقية الكتب وغيرها من النشريات؛
- إنجاز ترجمات لأعمال أدبية ؛
- نشر وطباعة وترقية النشريات الدورية المختصة في المجالات الأدبية والفنية والنشريات الموجهة للشباب والشرائط المرسومة؛
- إنجاز عمليات إنتاج وتوزيع وترقية أعمال فنية باستثناء الأعمال السينمائية؛
- تسجيل الأغاني والأعمال الموسيقية والإيقاعية؛
- تنظيم ورشات وإقامات في جميع الأنواع الأدبية والفنية؛
- شراء حقوق النشر والترجمة في الجزائر وفي الخارج؛
- تكريم وإحياء ذكرى الشخصيات والأحداث الأدبية والفنية.

4. الفنان : معايير اكتساب المهنية

يعتبر تحديد الأنشطة التي تحصل على صفة المهن الفنية أول مشكل ، لتأتي بعده ثاني مسألة والمتمثلة في تحديد معايير الاحتراف التي من خلالها يمكن تحديد عتبة ممارسة الأنشطة الفنية، وكذلك كيفية فصل كل أشكال المهنية في ممارسة هذه الأنشطة من

الممارسات والأعمال الخاصة بالهواة. والسؤال الذي يطرح دائما في كل المهن التي تم اعتبارها فنية هو: **كيف يمكن تعريف الفنان؟**

وعليه فإن دراسة المهن الفنية تسلط الضوء على مشكلة غير عادية وهي تعريف المهنة من خلال المعرفة والمهارات التي تتطلب الخبرة في حدها الأقصى على أن يتم تصنيفها وفقا لاختلافات في السمعة بالإضافة إلى الاستفادة من نشاطها الفني بمستوى كافٍ من الأجر. كما تقدر هذه الاختلافات في السمعة والأجر في الفنون بنسبة كبيرة، مما يجعل العلاقة بين مستويات التدريب ومستويات السمعة والأجر أقل من المهن العليا الأخرى. ومن هنا يظهر تعدد معايير المهنية التي تتنافس وفق أهداف الجماعات والمؤسسات التي تسعى إلى الاعتراف بالشرعية، إن لم تكن الحصرية، في إجراءات وآليات اكتساب المهنية.

هذه التعددية هي التي قام بها الاقتصاديان "**برونو فراي وفيرنر بومرين**" من خلال اقتراح ثمانية معايير على الأقل لتحديد مفهوم الفنان والمتمثلة في: "الوقت المخصص للعمل الفني، أهمية الدخل المحصل في الأنشطة الفنية؛ النظر إليه كفنان من قبل الجمهور؛ الاعتراف به كفنان من قبل فنانين آخرين؛ جودة العمل الفني المنتج (مع وضع تعريف للجودة)؛ الانتماء إلى مجموعة أو لجمعية الفنانين المحترفين؛ المؤهلات المهنية (شهادات من المدارس الفنية)؛ الإجابة الشخصية لكل فرد على السؤال التالي: "هل أنا فنان؟"²

كما اقترحت منظمة اليونسكو تعريفا مفتوحا للفنان، يحدده الضمير الفردي، في توصيتها بشأن وضع الفنان (المعتمدة في بلغراد، 27 أكتوبر 1980) بقولها "يقصد بالفنان أي شخص يبدع أو يشارك من خلال تفسيره في إنشاء أو إعادة إنشاء الأعمال الفنية، والذي يعتبر إبداعه الفني عنصرا أساسيا في حياته، وبالتالي يساهم في تطوير الفن والثقافة، وهو معترف به أو يسعى إلى الاعتراف به كفنان، سواء أكان مرتبطا بعلاقة عمل أم لا أو ارتباطا بأي جمعية".

5. الجمعيات المهنية الثقافية

تعد الجمعيات المهنية المتحدث الرسمي باسم العاملين في هذا المجال الثقافي والمعبر عن أفكارهم وطموحاتهم وتسعى لاستكمال دور المؤسسات الحكومية الرسمية المهمة بالمجال والتي ال تستطيع بمفردها إنجاز كافة تطلعات المنتمين للمهنة وتعمل بالتالي على تفعيل حركة المجتمع في هذا الاتجاه.

تنشط هذه الجمعيات المهنية في مختلف مجالات الثقافة، سواء كانت سينما أم كتابة أم فن ... إلخ، تعرف هذه الجمعيات والمنظمات، من خلال خبرتها في هذا المجال، العقبات التي يواجهها المهنيون في ميدان الثقافة، ويقوم كل ممثل في مجاله، بتقييم العقبات القائمة وبطرح اقتراحات لتحسين مساهمته في عالم الثقافة، نستعرض بعض الأمثلة فيما يلي:

² Pierre-Michel Menger, les artistes en quantités : ce que sociologues et économistes s'apprennent sur le travail et les professions artistiques Dalloz | « Revue d'économie politique » 2010/1 Vol, p 215-216

1.5- اتحاد الكتاب الجزائريين:

تأسس اتحاد الكتاب الجزائريين في 1963. لم يكن عام 2020 عامًا سهلاً على الاتحاد وفروعه في جميع أنحاء البلاد، بسبب الظروف التي فرضتها حالة الوباء، وعلى الرغم من تجمد وركود العديد من الأنشطة في جميع القطاعات، يسعى اتحاد الكتاب الجزائريين إلى العمل من خلال التزاماته المتعلقة بالترويج الأدبي والثقافة والإبداع في الجزائر.

إلى جانب هذا الاتحاد، يقترح مثقفون وجامعيون³ وضع استراتيجية حكومية لترقية المطالعة لتحفيز المواطن على القراءة، وذلك بتكوين عمال المكتبات العمومية (الرئيسية والبلدية) في المهن المتعلقة بالكتاب، بمراجعة وتجديد الرصيد الوثائقي للمكتبات العمومية بعناوين جديدة ومرافقة ودعم المشاريع الرامية على تشجيع المطالعة.

2.5- جمعية منتجي السينما الجزائرية:

يبرز مهنيو الفن السابع بالجزائر⁴، أهمية حرية الإبداع بالنسبة للإنتاج الفني والثقافي في مجموعة الاقتراحات التي قدموها للنهوض بقطاع السينما. وحسب أعضاء جمعية منتجي السينما الجزائرية، يعيش القطاع وضعاً مزمياً مما أدى بالمهنيين من مخرجين ومنتجين وتقنيين إلى التفكير في إنشاء هذه الجمعية كإطار "للدفاع عن المهنة وعن حقوق مهنييها"، واقترحوا مجموعة من التدابير للنهوض بالسينما⁵:

○ تطوير الإنتاج والتوزيع واستغلال القاعات وأيضاً الترويج ودور التكوين في مختلف المهن المتعلقة بصناعة السينما حيث تم التأكيد على تكوين التقنيين بالدرجة الأولى.

○ التمويل كعامل هام في عملية صناعة الفيلم: ويعد تنويع التمويل بإشراك أطراف أخرى مثل القنوات التلفزيونية التي يجب تقييد مساهمتها بدفتر شروط وإنشاء صناديق جهوية للسينما تساهم عن طريقها السلطات المحلية في هذه العملية من بين مقترحات هذه الجمعية. ومن بين النقاط الأخرى الخاصة بالتمويل مسألة تحسيس البنوك للمشاركة في التمويل وأيضاً لتبسيط الإجراءات وكذا إسهام الشركات الكبرى في هذه العملية.

○ إعادة النظر في عملية تسير صندوق مساعدة فنون تقنيات وصناعة السينما وتبني الشفافية في عمله مشددة على ضرورة عودة هذا الصندوق إلى مهمته الأساسية وهي تشجيع السينما من خلال تقديم الدعم للمنتجين المبادرين بالمشاريع على أن ترفع ميزانيته للمزيد من الدعم وتشجيع الإنتاج.

○ تنظيم المهنة وحماية حقوق المهنيين وكذا إنشاء جمعيات مهنية ونقابات تسمح للعاملين في هذا الحقل بتنظيم أنفسهم وضمان حقوقهم.

³المصدر: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210205/206669.html>

⁴ لقاء بمناسبة إنشاء جمعية منتجي السينما الجزائريين - فيفري 2020.

⁵المصدر: <https://eldjairpress.com/ar/hdhh-hy-mqtrhat-jmyt-mntjy-alsynma-aljzayryt>

○ ضرورة إعادة المصالحة بين السينما والمجتمع خاصة في أوساط الأطفال من خلال حضور السينما في المدرسة سواء عبر العروض ومن خلال إدراج مواضيع وأيضاً خلق تخصصات في فنون السينما بالجامعات.

○ مراجعة مقالات قانون السينما، فالإطار التشريعي وهيكلية تنظيم المهنيين في قطاع السينما في الجزائر، غالباً ما يكون عائقاً بسبب تقييدهم في عملهم.

كما التفتت الاقتراحات إلى مهن أخرى تتعلق بالتوزيع واستغلال القاعات، حيث طالب المتدخلون بتوفير تكوين لمسير القاعات وإنشاء معهد عالٍ كبير للسينما وضرورة النهوض بشبكة التوزيع أي القاعات ومنح استغلالها للمهنيين مع تخصيص برنامج تكويني لمسير القاعات.

ومن بين الاقتراحات التي قدمت بالمناسبة فسخ المجال لاستديوهات التصوير الأجنبية لحضور ومتابعة العملية للاستفادة من إيجابياتها مادياً وترويجياً. وشدد مهنيو الفن السابع أيضاً على أهمية حضور السينما الجزائرية في الخارج من خلال المهرجانات وأيضاً توزيعها بالصالات الخارجية على أن تكون تلك الأفلام ذات نوعية.

3.5- المنظمة الجزائرية لكتاب السيناريو:

ترمي المنظمة التي تم تفعيلها عام 2020 من قبل كتاب يمثلون 15 ولاية من أجل خلق فضاء لكتاب السيناريو، يلتقون من خلاله لتبادل الأفكار والخبرات، وأيضاً تكوين الموهوبين في المجال وصقل موهبتهم وتقديم ندوات وورشات من شأنها اكتشاف مبدعين في كتابة السيناريو على أن يفتح لهم المجال وتعطى لهم الفرصة لتجسيد طموحهم على أرض الواقع، وتسعى الجمعية أيضاً إلى المساهمة في تطوير كتابة السيناريو في الجزائر والرفع من الاقتصاد وخلق صناعة سينمائية ودرامية. كما تهدف المنظمة إلى مد جسور بينها وبين الهيئات ذات صلة بكتابة السيناريو وهيئات وصية وقنوات تلفزيونية ومؤسسات إنتاج سمعي بصري وكذلك الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مع فتح مكاتب لها عبر 48 ولاية لتمكين كل المبدعين من الاستفادة من برامجهما.

4.5- التنسيق الولائي للموسيقيين للجزائر:

هي تنظيم نقابي ولائي أطلق عام 2020 تحت مظلة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، تضم 300 منخرط في انتظار انضمام الموسيقيين في باقي الولايات ليأخذ التنظيم طابعاً وطنياً. فهو هيكل جديد وغير مسبوق في العمل النقابي في الجزائر، ترفع من أجل الحقوق المهنية والاجتماعية للفنانين الموسيقيين، وفي مقدمتها إيجاد قانون للفنان يحدد الأطر المهنية والقانونية. ومن أهم الأهداف التي سطرته النقابة هو المشاركة في تجسيد هذا القانون من أجل استعادة هبة الفنان ومكانته.

والإسراع في تجسيد قانون الفنان يهدف، حسب هذه المنظمة، إلى وضع إطار مهني يحدد مستقبلاً الأطر التي يتم فيها النقاش بين الفنانين والهيئات الوصية، لكن الأزمة الصحية خلقت حالة من الركود في جميع الميادين وليس الثقافة والفنون فقط، وكشفت هذه الحالة عن أهمية وجود قانون للفنان.

6. النشاطات الثقافية حسب اليونسكو:

شكل تحديد مجال النشاط أساساً لقياس المجال الثقافي، وتحديد الفئات التي يشملها، وتلك التي لا يشملها. وانطلاقاً من إعداد هذا الإطار الذي يتبع نهجاً واقعياً، تم استخلاص تعريف عملي للثقافة يركز على تقديم الثقافة عبر عدد من المجالات والغرض من ذلك هو قياس النشاطات والسلع والخدمات الثقافية المنبثقة عن العمليات الصناعية وغير الصناعية.

تحمل السلع والخدمات الثقافية قيم فنية وجمالية ورمزية وروحية كما تختلف مميزات السلع والخدمات الثقافية عن غيرها من المنتجات، وذلك لأن نظام تقييمها، والذي يتضمن خاصية عدم الاستنساخ، مرتبط بدرجة الإعجاب بها أو بالمتعة. ويرتكز تعريف الثقافة الواقعي المستخدم في إطار الإحصاءات الثقافية على تقديم الثقافة عبر عدد من المجالات حيث قامت منظمة اليونسكو بتصنيفها في تقريرها "إطار الإحصاءات الثقافية لليونسكو لعام 2009".

1.6- تصنيف المجالات الثقافية

تحمل السلع الثقافية أفكاراً ورموزاً وطرق العيش بحيث يمكنها الخضوع لحقوق المؤلف، فالخدمات الثقافية لا تمثل السلع الثقافية المادية بحد ذاتها، وإنما تسهل إنتاجها وتوزيعها. فمثلاً تتضمن الخدمات الثقافية أنشطة منح التراخيص، وخدمات أخرى تابعة لحقوق المؤلف، ولأنشطة توزيع الوسائل السمعية والبصرية، وترويج أداء الفنون والتظاهرات الثقافية، بالإضافة إلى خدمات المعلومات الثقافية، وحفظ الكتب، والتسجيلات والصناعات الحرفية. وللإشارة تخضع معظم هذه السلع والخدمات لحقوق المؤلف.

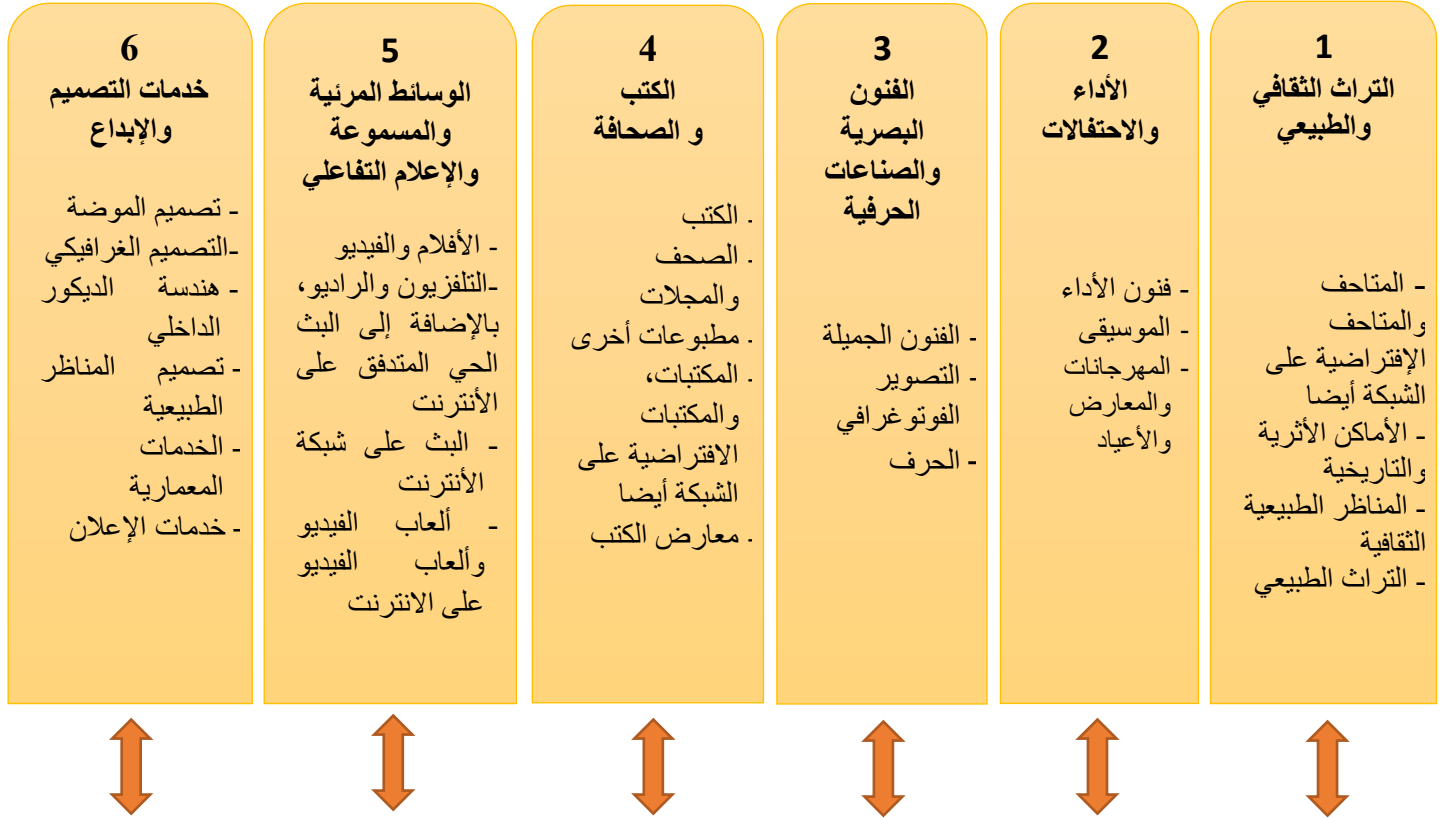
الأنشطة الثقافية تجسّد وتوصل أشكال التعبير الثقافي بغض النظر عن قيمتها التجارية، هذه النشاطات يمكن أن تكون منتجاً نهائياً بحد ذاتها كما يمكن أن تساهم في إنتاج السلع والخدمات الثقافية الأخرى (اليونسكو-معهد اليونسكو للإحصاء، 2005).

وخلافاً لإطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية لعام 1986، يركز تعريف المجالات الثقافية على نموذج هرمي مؤلف من المجالات الثقافية، والمجالات ذات الصلة بها.

وتشمل المجالات الثقافية الأنشطة، والسلع، والخدمات الثقافية التي تدخل في المراحل المختلفة لنموذج الدورة الثقافية. أما المجالات ذات الصلة فهي مرتبطة بتعريف أوسع للثقافة، وتشمل الأنشطة الاجتماعية والترفيهية. فلا يمكن لمجال ما أن يحلّ مكان الآخر، لذلك وضعت الموسيقى مثلاً في فئة واحدة، وخلافاً لما ورد في الإطار السابق (1986)، يعتبر التراث الثقافي غير المادي في الإطار الحالي من الأبعاد الأفقية.

شكل رقم 01 : المجالات الثقافية

المجالات الثقافية



التراث الثقافي غير المادي

(التقاليد وأشكال التعبير الشفهية، الطقوس، اللغات، الممارسات الاجتماعية)

الأرشفة والحفظ

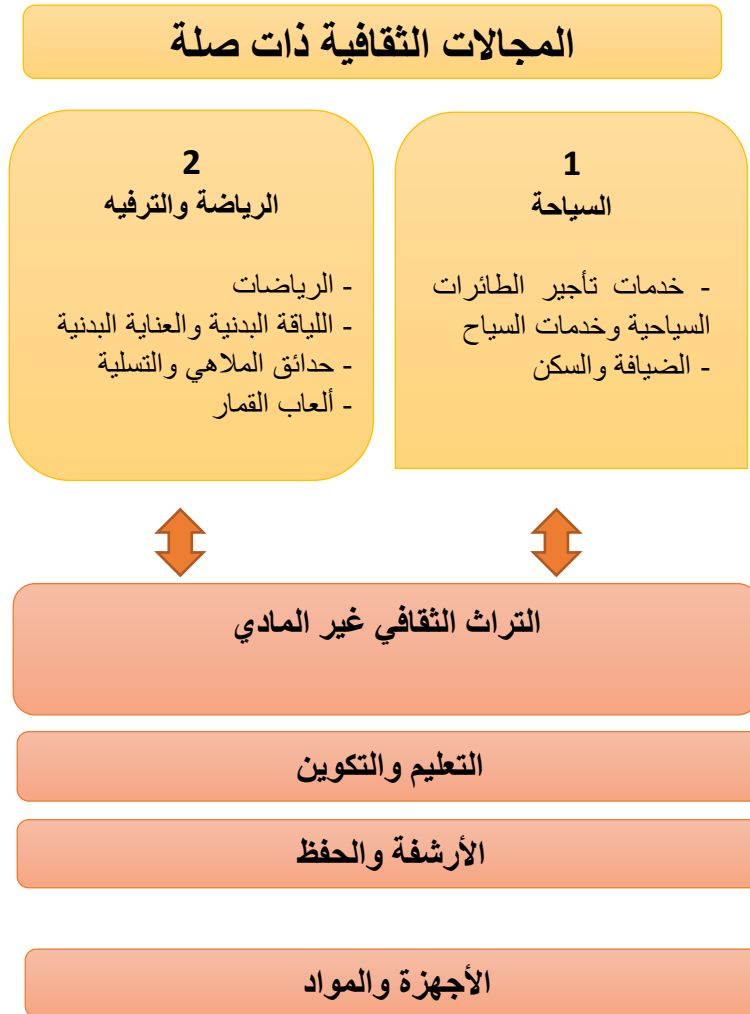
الأجهزة والمواد

التعليم والتكوين

وحسب ما هو موضح في الشكل 01، تمثل المجالات الثقافية المحددة في إطار الإحصاءات الثقافية مجموعة مشتركة من المنتجات الصناعية والأنشطة والممارسات الثقافية التي يمكن جمعها تحت البنود التالية :

- (1) التراث الثقافي والطبيعي
- (2) فنون الأداء والاحتفالات
- (3) الفنون البصرية والصناعات الحرفية
- (4) الكتب والصحافة
- (5) وسائط الإعلام المرئي والمسموع والإعلام التفاعلي
- (6) خدمات الإبداع والتصميم
- (7) التراث الثقافي غير المادي (مجال متعارض)

الشكل 02 : إطار المجالات الثقافية ذات صلة



وتعتبر هذه المجالات ثقافية وهي تمثل الحد الأدنى من المجالات الثقافية الأساسية التي من خلالها تشجع اليونسكو الدول على جمع البيانات للمقارنة، فهذا النظام يسمح بتحديد امتداد القطاع الثقافي ويعطي معنى لبنيته الهيكلية.

ومن جهة أخرى تم إضافة ثلاثة مجالات أفقية نظراً لدورها الهام في الدورة الثقافية على مستوى إنتاج الثقافة ونشرها، وتعتبر هذه المجالات متداخلة لأنه بإمكانها أن تدخل على كافة المجالات الثقافية، والمجالات ذات الصلة، وتتمثل في :

- (1) التعليم والتكوين
- (2) الأرشفة والمحافظة
- (3) التجهيزات والمعدات الداعمة

2.6- المؤشرات الثقافية

تختلف قدرة الدول على جمع ونشر إحصاءات الثقافة إلى حد بعيد باختلاف سياسة الأولويات المتبعة في كل منها، ومدى خبرتها في مجال الإحصاء، والقدرات البشرية والمالية التي تمتلكها، لذلك صممت اليونسكو منهجية لتقييم النشاطات الثقافية لمختلف الدول بطريقة واضحة بحيث يتكيف ويتلاءم مع كل دولة. تقدم هذه المنهجية أدوات لتقييم مساهمات الثقافة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي متمثلة في مجموعة من المؤشرات مبنية حسب أربع أبعاد : الاقتصادي، التعليمي، الحوكمة و المشاركة الاجتماعية . كما يشكل أداة تساعد الدول على تنظيم عمليات جمع ونشر إحصاءاتها الثقافية، ويتيح إنتاج المعطيات الوطنية المتعلقة بالإحصاءات الثقافية.

أ. البعد الاقتصادي :

يتعلق هذا البعد بمساهمة القطاع الثقافي في التنمية الاقتصادية من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية:

- مساهمة الأنشطة الثقافية في الناتج المحلي الخام
- العمل في المجال الثقافي
- إنفاق الأسرة على السلع والخدمات الثقافية

تستند المفاهيم والتعاريف المستخدمة للمؤشرات الأساسية الثلاثة على "نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 2008" (SNA)، "إطار عمل اليونسكو للإحصاءات الثقافية (CSC)"، "المعايير والمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية (ILO)". ولضمان فهم المصطلحات الرئيسية المتعلقة بالمؤشرات الأساسية الثلاثة، فإن التعاريف والمراجع ذات الصلة هي كما يلي:

- **السلع والخدمات الثقافية:** تعتبر المنتجات التي تتميز عن السلع والخدمات الاقتصادية الأخرى لأنها "تشمل القيم الفنية والجمالية والرمزية والروحية".
- **المجالات الثقافية الأساسية:** مجموعات مشتركة من الصناعات الإنتاجية الثقافية والأنشطة والممارسات المرتبطة مباشرة بإنشاء المحتوى الثقافي وإنتاجه وتوزيعه والتمتع به: التراث الثقافي والطبيعي؛ فنون الأداء والاحتفالات؛ الفنون التشكيلية والحرف؛ الكتب والصحافة؛ الوسائط السمعية والبصرية والتفاعلية؛ التصميم والخدمات الإبداعية؛ والتراث الثقافي غير المادي.
- **معدات ومواد المجالات الثقافية:** هي الصناعات الداعمة وكذلك الخدمات المساعدة التي تسهل أو تمكن من إنشاء وإنتاج وتوزيع المنتجات التي تشكل جزءًا من المجالات الثقافية الأساسية (على سبيل المثال، التلفزيون أو الطباعة أو أجهزة iPod ، على النحو المحدد من قبل اليونسكو لإطار الإحصاءات الثقافية 2009)
- **أنشطة الإنتاج الثقافي:** الأنشطة التي تقع على عاتق فرد أو مجموعة من الناس والتي تحول المدخلات (العمالة والسلع والخدمات ورأس المال) إلى سلع وخدمات (مخرجات أو إنتاج)، والتي يتم دفع أجرها وتقع ضمن المجال الثقافي. جميع الأنشطة التي تشكل جزءًا من المجالات الثقافية ليست بالضرورة جزءًا من الإنتاج. يشمل الإنتاج الثقافي الأنشطة السوقية وغير السوقية. تشمل الأنشطة غير السوقية الأنشطة غير الهادفة للربح وأنشطة الكيانات العامة التي تقدم منتجاتها مجانًا أو بأسعار رمزية.
- **المنشآت:** الوحدات الإحصائية لقياس الإنتاج. تنشط المؤسسات في مكان واحد وتركز على نشاط فردي أو رئيسي يولد ما لا يقل عن نصف إجمالي القيمة المضافة. يمكن أن تتكون الشركة من مؤسسة واحدة أو أكثر. يمكن للمؤسسات التي تتكون منها الشركة بدورها تطوير أنشطة رئيسية مختلفة. ركز البعد الاقتصادي على المؤسسات العاملة في الأنشطة الثقافية المتعلقة بالمجالات الثقافية الأساسية (تغطي المؤسسات مثل شركات النشر والإذاعة، وشركات المسرح والرقص، والمتاحف، والمكتبات)، والمجالات الثقافية المتعلقة بالمعدات والمواد الداعمة (تغطي المؤسسات مثل شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية).
- **العمل في الأنشطة الثقافية:** ويشمل الأشخاص الذين يشغلون وظائف في المؤسسات العاملة في القطاع الثقافي. قد تشمل المؤسسات المخصصة للأنشطة الثقافية المهن الثقافية، ولكن أيضًا المهن غير الثقافية، مثل المهن الإدارية والمهن الفنية والتجارية. في الواقع، في نفس المؤسسة المخصصة لنشاط ثقافي (على سبيل المثال دار نشر)، قد يكون هناك أشخاص مختلفون يشغلون وظائف تتعلق بالمهن الثقافية، مثل

الرسامين والكتاب والمحرفين ، وغيرهم من الأشخاص الذين لديهم وظائف تتعلق بغير - المهن الثقافية مثل المديرين والمحاسبين والكتبة ومندوبي المبيعات.

○ **العمل في المهن الثقافية:** يشمل الأشخاص الذين يؤدون مهام وواجبات "تتمثل في: توليد أو تطوير أو الحفاظ على أو عكس معنى ثقافي أو روحي؛ لإنشاء وإنتاج وتوزيع السلع والخدمات الثقافية، التي ترتبط بشكل عام بحقوق الملكية الفكرية؛ والعمل من أجل التعبير الفني." تشير المهنة الثقافية إلى الأشخاص الذين مارسوا مهنة ثقافية منتجة لفترة معينة، والتي تشمل الأشخاص العاملين في المؤسسات المخصصة للأنشطة الثقافية، ولكن أيضاً من قبل المؤسسات التي تنتمي إلى قطاعات غير ثقافية أخرى، على سبيل المثال، المصممين في المنسوجات الصناعة أو المهندسين المعماريين في صناعة البناء.

■ مساهمة الأنشطة الثقافية في الناتج المحلي الخام .

يقيم هذا المؤشر مساهمة الأنشطة الثقافية المركزية في الناتج المحلي الإجمالي وتلك المتعلقة بالمعدات والمواد الداعمة. ويهدف إلى تقديم لمحة عامة عن المساهمة الإجمالية للقطاع الثقافي في الاقتصاد في بلد معين. يركز حساب المؤشر على مصادر بيانات مختلفة أهمها الحسابات القومية، التعدادات والبيانات الصناعية، الخدمات والمسوحات التجارية، بيانات المنشآت الصغيرة ، مسوحات دخل وإنفاق الأسرة، المسوحات الثقافية الخاصة ، وسجلات الفنانين ، وما إلى ذلك. وهناك طريقتان رئيسيتان لبناء هذا المؤشر: منهج الإنتاج ومنهج الدخل .

■ العمل في المجال الثقافي

يؤكد هذا المؤشر على دور الثقافة بصفقتها "صاحب عمل" من أجل فهم تأثيرها بشكل أفضل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. تعكس المهن في الأنشطة الثقافية قدرة الأفراد على المشاركة، كمحترفين، في الأنشطة الثقافية وهي علامة على حيوية القطاع الثقافي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من التنمية. يوجد نوعان من العمل الثقافي:

- الأشخاص الذين يمارسون مهنة ثقافية ، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في مؤسسات ذات طابع ثقافي أو غير ثقافي ؛
 - الأشخاص الذين يعملون في المؤسسات التي تمارس أنشطة ثقافية، بما في ذلك جميع الأفراد الذين يمارسون مهنة ثقافية أو مهنة غير ثقافية
- فيما يخص مصادر البيانات المبنية عليها حساب المؤشر فهي تتمثل في: تعداد السكان؛ مسح القوى العاملة والعمالة المنزلية؛ السجلات الإدارية (مثل سجلات الضمان الاجتماعي).

■ إنفاق الأسرة على السلع والخدمات الثقافية

يوفر الإنفاق الاستهلاكي الفردي على الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية التي تقوم بها الأسر نظرة ثاقبة على حجم وإمكانات السوق الوطنية للثقافة ويوضح مدى تقدير المجتمع للثقافة من خلال التدفقات الاقتصادية. يعتبر تقييم الإنفاق أيضاً وسيلة غير مباشرة للوصول إلى

معرفة تقريبية للتأثير الإيجابي للاقتصاد الحديث على الثقافة، لأنه يوضح مدى تقدير المجتمع لكمية ونوعية العرض الذي يقدمه هذا النوع من اقتصاد. أخيرًا، يمكن أيضًا أن يكون الإنفاق الفعلي بمثابة مؤشر على إمكانية التوسع في قطاع الثقافة.

يتكون الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية على الأنشطة والسلع والخدمات من جميع المشتريات التي تقوم بها الأسر في مختلف السلع والخدمات الثقافية. وهي تشمل الإنفاق على المنتجات الثقافية مثل الكتب وتذاكر السينما التجارية والعروض المسرحية والدخول المدفوع إلى المتاحف. وهي تغطي نفقات الأسرة على السلع والخدمات الثقافية التي لا يتم إنتاجها محليًا فحسب، بل يتم أيضًا استيرادها وشراؤها من الخارج. ويمثل مسوحات الدخل وإنفاق الأسرة المصدر الوحيد لحساب المؤشر المعني.

ب. البعد التعليمي

الهدف منه هو إبراز الروابط بين التعليم والثقافة والتنمية من خلال تحليل الأولوية التي تمنحها السلطات العامة لتطوير نظام التعليم الذي يعزز، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، ما يلي :

- أوسع تغطية ممكنة لضمان سنوات الدراسة للأطفال (المرحلة الابتدائية بأكملها وسنوات الدراسة الثانوية)، بحيث يتمتع جميع الأفراد بالحق في التعليم والاستفادة من بيئة مواتية للبناء والتعلم والنقل القيم والمهارات والكفاءات الثقافية، فضلاً عن بناء القدرات على المستويين الشخصي والاجتماعي ؛
- تعزيز التعددية الثقافية والتنوع الثقافي والإبداع، وكذلك رفع الوعي العام بالثقافة؛
- الترويج لفئة إبداعية تنافسية.

حددت اليونسكو مجموعة من المؤشرات منها:

- مؤشر متوسط مدة الدراسة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 22 عامًا مع تعديله لمراعاة التفاوتات القائمة : يعتمد على صادر البيانات الوطنية الرسمية ، وعادة ما يتم الحصول عليها من المكتب الإحصائي المركزي و / أو وزارة التربية والتعليم. و البيانات المطلوبة تتمثل متوسط طول التعليم (بالسنوات) للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 22 عامًا ، بالإضافة إلى النسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 22 عامًا والذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات من التعليم وبالتالي الذين يعيشون في وضع الحرمان من التعليم.

- النسبة المئوية للساعات التعليمية السنوية المخصصة لتعزيز التعددية اللغوية فيما يتعلق بإجمالي عدد الساعات المخصصة لتدريس اللغة في العامين الأولين من التعليم الثانوي (الصفوف 7-8)

- النسبة المئوية للساعات التعليمية السنوية المخصصة لتعليم الفنون فيما يتعلق بإجمالي عدد ساعات التدريس في أول سنتين من المدرسة الثانوية (الصف 7-8)

- مؤشر الترابط والتغطية لنظام التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي في المجال الثقافي: الغرض من هذا المؤشر هو تقييم مدى شمولية نظام التعليم الوطني العام والخاص، المعتمد من الدولة، بشكل كافٍ لتوفير أنواع مختلفة من التدريب (الفني والمهني والعالي) في المجالات الثقافية المختلفة للطلاب والمهنيين الثقافيين في المستقبل

ج. بعد الحوكمة :

ويتعلق هذا البعد بدرجة التزام وعمل السلطات العامة في تطوير وتنفيذ الأطر المعيارية والسياسية والمؤسسية، وتوفير البنية التحتية والآليات المؤسسية من أجل أعمال الحقوق الثقافية؛ لتعزيز التنوع وتحفيز إمكانات التنمية للثقافة، وتمكين التنمية الثقافية الشاملة والقائمة على المشاركة.

حددت اليونسكو مجموعة من المؤشرات في هذا البعد منها :

- مؤشر التنمية للإطار المعياري لحماية وتعزيز الثقافة والحقوق الثقافية والتنوع الثقافي: يحلل هذا المؤشر مدى اعتماد الأطر القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بالتنمية الثقافية والحقوق الثقافية والتنوع الثقافي، والأطر القانونية الوطنية الموضوعية للاعتراف بالالتزامات وتنفيذها؛ مدى تحكم التشريعات واللوائح الوطنية في التدخلات التي تنفذها الدولة وأصحاب المصلحة الآخرون، والتي تهدف إلى تعزيز القطاعات والعمليات الثقافية والأهداف والنهج الرئيسية في السياسة والعمل الثقافي.

- مؤشر التنمية للإطار السياسي والمؤسسي لحماية وتعزيز الثقافة والحقوق الثقافية والتنوع الثقافي : هذا مؤشر نوعي هيكلي يظهر كقائمة مرجعية لتقييم درجة تطور السياسة والإطار المؤسسي لصياغة وتنفيذ وإدارة السياسات والتدابير الثقافية، تم اختيار عدة مكونات مركزية وتصنيفها إلى مستويين رئيسيين: 1- الإطار السياسي- 2. الإطار المؤسسي.

- توزيع البنية التحتية الثقافية المختارة فيما يتعلق بتوزيع السكان ضمن الوحدات الإدارية التي تقع تحت مستوى الدولة مباشرة

- مؤشر تعزيز مشاركة المهنيين الثقافيين والأقليات في تطوير وتنفيذ السياسات والتدابير والبرامج الثقافية المتعلقة بهم: هذا مؤشر نوعي مقدم على شكل قائمة مرجعية لتقييم مدى تعزيز السلطات العامة لمشاركة المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير والبرامج الثقافية التي تعنيها، تم اختيار العديد من المكونات وتصنيفها إلى فئتين رئيسيتين، يكون ترجيحهما متساوياً في النهاية.

د. بعد المشاركة الاجتماعية:

يهدف هذا البعد إلى إظهار كيف تؤثر الممارسات والقيم والمواقف الثقافية على الشعور بالاندماج والتعاون وتمكين الأفراد والمجتمعات، وهي ثلاثة عوامل توجههم في توجيه أعمالهم. وبذلك، يؤكد هذا البعد على التأثيرات متعددة الأبعاد للثقافة للحفاظ على بيئة مواتية للتقدم الاجتماعي والتنمية وتعزيزها.

حددت اليونسكو مجموعة من المؤشرات في هذا البعد منها:

- النسبة المئوية للسكان الذين شاركوا مرة واحدة على الأقل في نشاط نزهة ثقافية في آخر 12 شهراً: يقيس هذا المؤشر درجات المشاركة الثقافية، من أجل تقييم مستوى الحيوية الثقافية، والمشاركة الاجتماعية في الأنشطة الثقافية. يقدم أيضاً نظرة ثاقبة لأنماط المشاركة الثقافية للسكان، خاصة عندما يكون من الممكن التفصيل على أساس المتغيرات الديموغرافية
- درجة التسامح داخل المجتمع تجاه الأشخاص من خلفيات ثقافية مختلفة: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم درجة التسامح والانفتاح على التنوع، وبالتالي الحصول على نظرة عامة على مستويات الترابط داخل مجتمع معين.

وكخلاصة للمحور، فإنه يمكن إبراز النقاط الهامة فيه كما يلي:

- تحتل الثقافة مكانة هامة في حياة الفرد والمجتمع لما لها من منافع، الأمر الذي يستدعي تطويرها
- الثقافة تكتسب بعدا اقتصاديا وجب استغلاله لخلق الثروة ومناصب العمل
- النشاط الثقافي لا يرتب مردودية كبيرة كسائر القطاعات الأخرى مما يستدعي دعمه من قبل الدولة
- الفنان هو الحلقة الرئيسية والمحرك الرئيسي للنشاط الثقافي مما يستدعي دعمه وتكوينه وفتح المجال أمام إبداعاته وأفكاره
- تلعب الجمعيات الثقافية والجمعيات الثقافية المهنية دورا مهما في تفعيل النشاطات الثقافية مما يتطلب دعمها وتوجيهها نحو تنشيط الصناعة الثقافية
- زيادة على الدولة و الجمعيات الثقافية، فإن المؤسسات الاقتصادية تمثل فاعلا مهما في دفع عجلة الاقتصاد الثقافي بالمساهمة في خلق الثروة و خلق مناصب الشغل وتنوع النشاطات الثقافية
- تنويع النشاطات الثقافية سيساهم في تثمين التنوع الثقافي وهو ما ترنو إليه المؤسسات الدولية كمنظمة اليونسكو.
- اليونسكو يمسك مؤشرات لإبراز النشاطات الثقافية في الدول بهدف إجراء مقارنة بينها، وفي هذا الصدد، فالجزائر مدعوة لإعداد هذه المؤشرات لمواكبة التطور ومن أجل إبراز النشاط الثقافي في الجزائر.

2- دراسة حال لقطاع الثقافة في

الجزائر

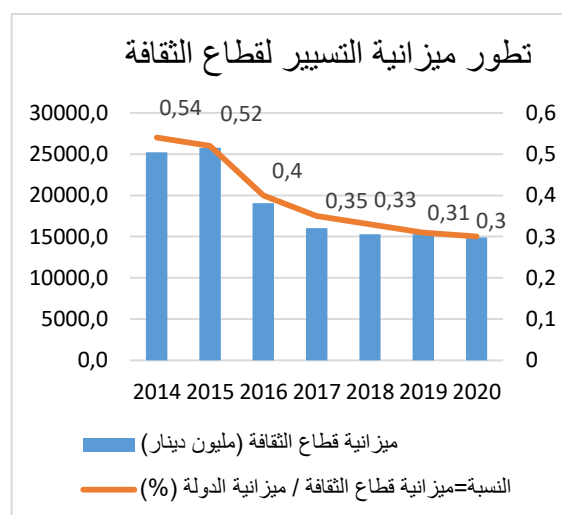
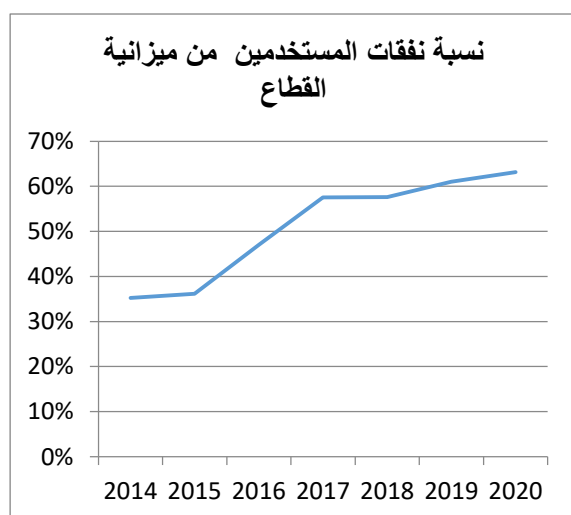
المحور الثاني: دراسة حال لقطاع الثقافة في الجزائر

اعتمد تطوير قطاع الثقافة بشكل كبير على الميزانية العامة للدولة ورغم ذلك فإن الميزانية المخصصة لهذا القطاع تبقى ضعيفة جدا حيث قدرت ب 0.31% من إجمالي الميزانية العامة للدولة سنة 2019 والنصيب الأكبر فيها موجه لتغطية نفقات المستخدمين والتجهيز. وقياسا إلى تحقيق هدف 1 % من ميزانية الدولة الذي حددته اليونسكو تعتبر النسبة المخصصة لقطاع الثقافة في الجزائر ضعيفة وجب تحسينها.

الجدول 1: تطور ميزانية التسيير لقطاع الثقافة

السنوات	ميزانية قطاع الثقافة (الدينار)	التغيير السني %	ميزانية الدولة (الدينار)	نسبة ميزانية قطاع الثقافة / ميزانية الدولة
2014	25 233 155 000		4 714 452 366 000	0,54
2015	25 789 795 000	2,21	4 972 278 494 000	0,52
2016	19 056 672 000	- 26,11	4 807 332 000 000	0,40
2017	16 005 614 000	-16,01	4 591 841 961 000	0,35
2018	15 272 000 000	-4,58	4 584 462 233 000	0,33
2019	15 284 380 000	0,08	4 954 476 536 000	0,31
2020	14 903 360 000	-2,49	4 893 439 095 000	0,30

المصدر : وزارة الثقافة والفنون



تجدر الإشارة أن قطاع الثقافة واجه مشاكل مالية كبيرة كسائر القطاعات الأخرى نتيجة إجراءات التقشف التي تبنتها الدولة تبعا لانخفاض أسعار البترول، منذ عام 2015. وهذا ما أدى إلى تجميد غالبية المشاريع الجارية (305 مشاريع مجمدة) وتراجع ميزانية التسيير ابتداء من سنة 2016 حيث بلغت قيمة الميزانية 10965,6 مليون دج مسجلة تراجعاً قدر ب

24,4% مقارنة مع سنة 2014، ويواصل هذا التراجع لتبلغ قيمة الميزانية 15284,4 مليون دج عام 2019 و 14903,4 عام 2020. أدى هذا الوضع الاقتصادي الصعب بشكل خاص إلى :

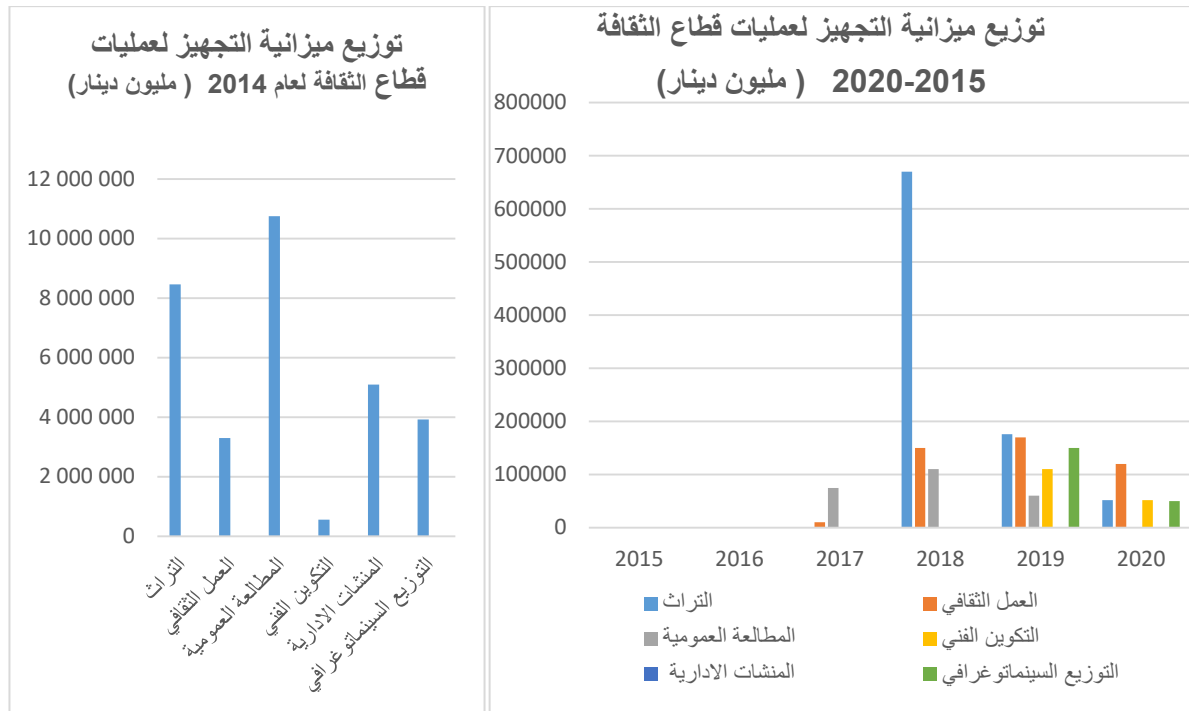
- وقف معظم العمليات المسجلة؛
- صعوبة إنشاء المؤسسات العمومية للسماح بتشغيل البنى التحتية المبنية (تم بناء 205 بنية تحتية ولكن لم يتم إنشاؤها بشكل قانوني)؛
- تقلص بنود الميزانية؛
- تراجع أنشطة الإبداع والنشر الثقافي.
- تجميد عمليات التوظيف في القطاع.

2020		2019		2018		2017		2016-2015		2014		طبيعة النشاط
رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	
52 000	3	176 000	4	670 000	4	0	0	0	0	8 462 000	61	التراث
120 000	2	170 000	2	150 000	1	10 000	1	0	0	3 297 200	28	العمل الثقافي
0	0	60 000	2	110 000	3	75 000	1	0	0	10 752 000	178	المطالعة العمومية
52 000	1	110 000	2	0	0	0	0	0	0	553 475	10	التكوين الفني
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 088 900	32	المنشآت الادارية
50 000	2	150 000	2	0	0	0	0	0	0	3 917 500	28	التوزيع السينماتوغرافي
274 000	8	666 000	12	930 000	8	85 000	2	0	0	32 071 075	337	المجموع العام

الجدول 2 : توزيع ميزانية التجهيز لعمليات قطاع الثقافة (مليون دج)

المصدر : وزارة الثقافة والفنون

سنة 2014 عرفت تسجيل العديد من عمليات التجهيز في قطاع الثقافة والتي تم تجسيد العديد منها، وكانت المكتبات هي المستفيدة الأولى من هذه العمليات بنسبة 34 % من مجموع 337 عملية، ثم تليها العمليات المتعلقة بالتراث حيث عرف القطاع توجه حقيقي نحو ترميم والحفاظ على التراث الوطني بنسبة 26% من مجموع العمليات. من جهة أخرى، نلاحظ أن قطاع التكوين الفني لم يستفد كثيرا من الوفرة المالية، حيث لم تسجل الا 2 % وهي نسبة غير كافية.



وابتداء من سنة 2015 عرف القطاع تراجع تام في ميزانيته التجهيز الذي أدى الى وقف كل العمليات المسجلة، ليسترجع القطاع نشاط التجهيز سنة 2017، مع توجه الدولة نحو الاحتفاظ بعمليات التجهيز الضرورية فقط، وهي العمليات المتعلقة بالهياكل الإدارية، في حين تأثرت بصفة مباشرة التجهيزات الأخرى لاسيما المكتبات. ومن خلال المعطيات السابقة، يتبين بأنه حتى في حالة الوفرة المالية، فإن الهياكل القاعدية الضرورية المتعلقة بالنشاط الفني لاسيما هياكل التكوين الفني والتوزيع السينمائي وجرافي لم تحظى بالقدر الكافي من عمليات التجهيز، وهو ما يستدعي مراجعته وتصحيحه في السنوات القادمة.

1. الهياكل الثقافية

من عام 2007 إلى عام 2015، استفاد القطاع من الوفرة المالية التي مكنت من بناء العديد من البنى التحتية الثقافية في جميع أنحاء البلاد، لدعم الإبداع والنشر الأدبي والفني ودعم المبدعين والجمعيات الثقافية.

خلال الفترة 2010-2019 تم استلام 597 بنية تحتية ثقافية عبر التراب الوطني، بما في ذلك 448 مكتبة و6 مراكز ثقافية و3 ملاحق للمراكز الثقافية و29 دار سينما تم تجديدها و7 مسارح إقليمية و12 مسارح مفتوحة و05 مجمعات ثقافية ودار الأوبرا.

الجدول اسفله يبين المؤسسات تحت إشراف قطاع الثقافة حيث تمثل 385 مؤسسة من بينها 27 مؤسسة ذات طابع تجاري، 37 مؤسسة في التراث الثقافي، 3 مؤسسات في قطاع السينما، 30 مؤسسة للتكوين الفني، 54 مؤسسة للنشر الثقافي، 22 مؤسسة للإبداع والترويج الفني، 189 مؤسسة للمطالعة العمومية بالإضافة الى 48 مديرية ثقافية ولائية.

الجدول 03 : المؤسسات تحت اشراف قطاع الثقافة

طبيعة المؤسسة	التسمية	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	22 متحف وطني وجهوي	مؤسسات التراث الثقافي
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	5 حظائر للتراث الوطني	
مؤسسة عمومية ذات طابع اداري	الديوان الوطني لحماية وتعزيز وادي الميزاب	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	4 مراكز	
مؤسسة عمومية ذات طابع اداري	الوكالة الوطنية للقطاعات المحمية	
مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري	الديوان الوطني لإدارة واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية	
مؤسسة عمومية ذات طابع ذات علمي وتكنولوجي	مركز الوطني لأبحاث ما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا والتاريخ	
مؤسسات عمومية ذات طابع ذات علمي وتكنولوجي	المركز الوطني للبحوث الأثرية	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	المدرسة العليا لحفظ وترميم الممتلكات الثقافية	
مؤسسة عمومية ذات طابع اداري	مدرسة عليا للفنون	مؤسسات التكوين الفني
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	2 معاهد عليا	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	6 مدارس جهوية للفنون الجميلة و 5 ملحقات	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	5 معاهد جهوية للتكوين الموسيقي و 5 ملحقات	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	المركز الجزائري للتصوير السينمائي	مؤسسات في قطاع السينما
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	المركز الوطني لتطوير السينما	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	المركز الوطني للسينما والسمعية والبصرية	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	3 قصر الثقافة	مؤسسات النشر الثقافي
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	54 دور الثقافة و 4 ملحقات	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	الديوان الوطني للثقافة والإعلام	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	مركز الفنون والمعارض	
مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري	18 مسرح	مؤسسات الإبداع والترويج الفني
مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري	الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي	
مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري	ديوان رياض الفتح	
مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري	الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة	
مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري	الأوبرا	مؤسسات المطالعة العمومية
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	المكتبة الوطنية	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	144 مكتبة المطالعة العمومية	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	43 مكتبة رئيسية	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	المركز الوطني للكتاب	مؤسسات اخرى
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	وكالة إنجاز المشاريع الثقافية الكبيرة	
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	الشركة الوطنية لفنون الجرافيك	مصالح خارجية
مؤسسات عمومية ذات طابع اداري	48 مديريات الولائية الثقافية	

2. التراث الثقافي

يعتبر التراث الثقافي الوطني بأبعاده المادية وغير المادية القطاع الفرعي الرئيسي لدائرة الثقافة بحكم ثرائه وتنوعه، ولقد ورث التراث الثقافي حصة الأسد في تخصيص الموارد لقطاع الثقافة لدعم هذا القطاع، وهناك ما لا يقل عن 38 مؤسسة خاضعة للإشراف مكرسة لدعم الحفاظ على هذا التراث وحمايته وتعزيز.

1.2- اثنان وعشرون (22) متحف وطني:

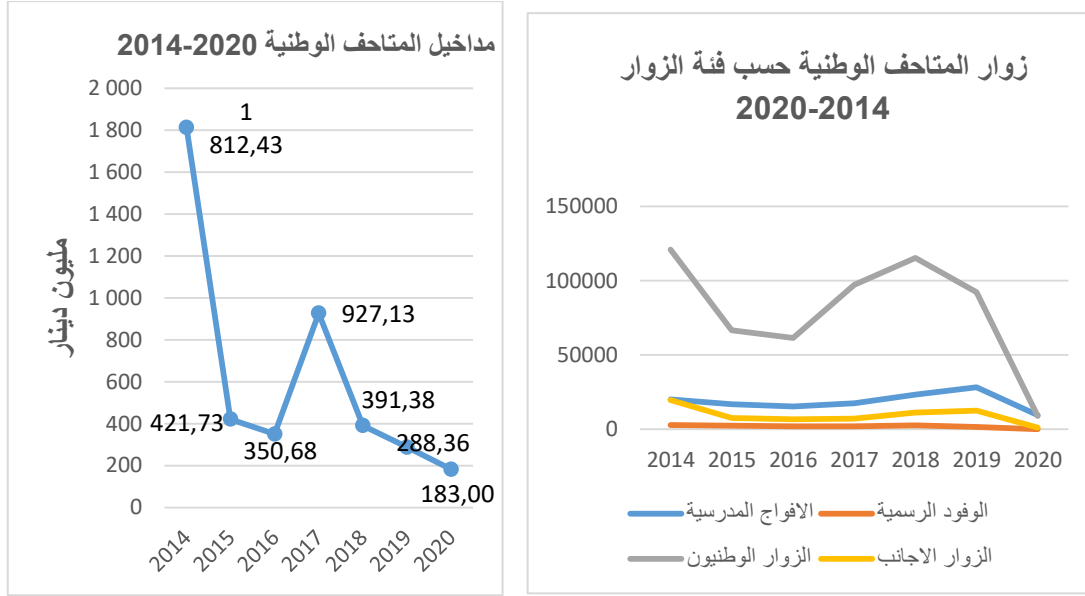
المتاحف الوطنية مكرسة لتولي مسؤولية الأملاك التاريخية الوطنية وضمان إثرائها والحفاظ عليها واستغلالها من خلال عرضها للجمهور، وتتوزع هذه المؤسسات على 13 ولاية، وهي: الجزائر (06)، تلمسان (03)، قسنطينة (02)، والباقي موزعة على الولايات التالية بكل من بشار، مديعة، خنشلة، تيبازة، غرداية، الشلف، تبسة، المسيلة، وهران وسطيف.

الجدول 4 : زوار المتاحف الوطنية حسب فئة الزوار 2014-2020

طبيعة الزوار	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الافواج المدرسية	20 161	16 926	15306	17534	23326	28198	9481
الوفود الرسمية	2 849	2547	2081	1993	2604	1522	198
الزوار الوطنيون	120 842	66695	61451	97191	115178	92142	8890
الزوار الاجانب	19 595	7710	6701	7150	11305	12627	1179
لمجموع	163 447	93 878	85539	123868	152413	134489	19748

المصدر : وزارة الثقافة والفنون

لقد عرف توافد عدد الزائرين للمتاحف الوطنية انخفاض كبير خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ 134.489 زائر سنة 2019، أي نسبة انخفاض تجاوزت 17 % بالمقارنة مع سنة 2014. ويعود هذا الانخفاض الى التراجع الذي عرفه توافد الزوار الوطنيون كما أن نسبة الوفود الرسمية التي تزور المتاحف الوطنية لا تتجاوز 2 % من مجموع الزوار. وقد سجل أدنى رقم عام 2020 والمقدر ب 19.748 زائرا، والسبب في ذلك يعود إلى الإجراءات الوقائية لتفادي انتشار فيروس كورونا ومنها غلق المتاحف لعدة أشهر.



ومن جهتها، عرفت مداخيل المتاحف انهيار بين 2014 و2016 بنسبة تتجاوز 80 % تم ارتفعت في 2017 لتبلغ 927,13 مليون دج لتعاود الانخفاض مرة أخرى منذ 2018 لتسجل تراجعاً في أدنى مستوياته عام 2020، ذلك لارتباطها بعدد الزوار الذي عرف نفس المصير بسبب الإجراءات الوقائية المعتمدة من قبل الدولة من بينها قرار غلق المتاحف لعدة أشهر.

وعلى سبيل المقارنة، نأخذ كمثال متحف اللوفر في باريس، وهو الأول في العالم من حيث عدد زواره، حيث أصبح اليوم مؤسسة ثقافية حقيقية لا شك فيها، بل ومركزاً للربح أيضاً. فحسب دراسة قام بها المركز الاقتصادي التابع لجامعة السوربون في باريس، استقبل هذا المتحف 9,6 ملايين زائر عام 2019 (نحو 25% من الفرنسيين) محققاً مداخيل بيع التذاكر قدرها 99,4 مليون يورو ، مقابل 10,2 ملايين زائر كرقم قياسي سجله في عام 2018 بحيث بلغت مداخيله في بيع التذاكر 87 مليون يورو.

ورغم تقلص عدد الزوار في 2020 حيث بلغ العدد 2,7 مليون زائر نتيجة غلق المتحف أبوابه لمدة ستة أشهر بسبب جائحة كورونا والإجراءات الوقائية المعتمدة دولياً لمنع انتشار هذا المرض، فقد اتسمت هذه السنة بالتنوع الكبير في العروض الرقمية في المتحف الذي بلغ عدد متابعيه عبر شبكات التواصل الاجتماعي 9,3 ملايين (بازدياد 1,02 مليون مشترك عن 2019)، فيما بلغ عدد الزيارة على الموقع الرسمي للمتحف 21 مليوناً.

2.2- سبعة (07) دواوين للحضائر الوطنية:

مكاتب تسيير الحضائر الوطنية هي 07 وهي مسؤولة بشكل أساسي عن حماية وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي للأراضي المأهولة أو غير المأهولة الموكلة إليها، وهي:

- الديوان الوطني الهقار
- الديوان الوطني لمنتزه أطلس الثقافي الصحراوي
- الديوان الوطني لحماية وتعزيز وادي الميزاب
- الديوان الوطني لمنتزه توات الثقافي - غورارة تيديكلت
- الديوان الوطني طاسيلي
- الديوان الوطني لمنتزه تندوف الثقافي.
- الديوان الوطني لتسيير واستغلال الأملاك الثقافية

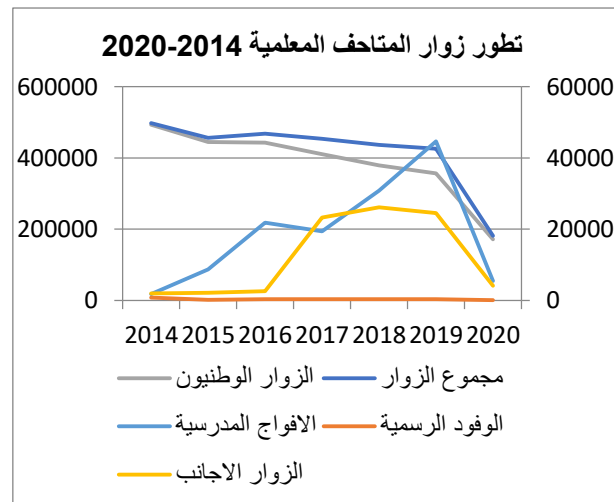
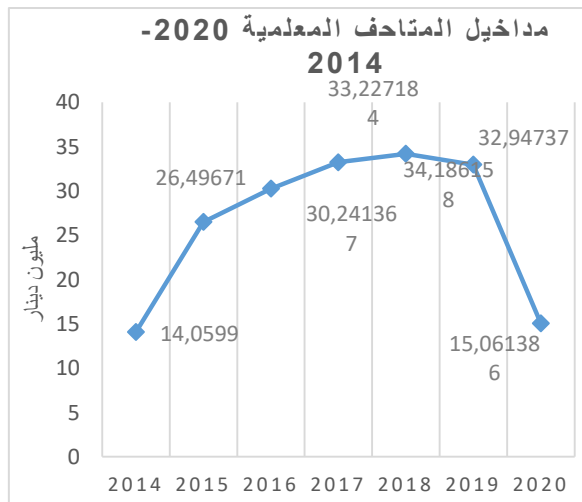
أ. المتاحف المعلمية :

الجدول 4: زوار المتاحف المعلمية 2014-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	طبيعة الزوار
5523	44607	30836	19446	21833	8699	1824	الافواج المدرسية
124	333	417	385	354	202	791	الوفود الرسمية
171434	356579	379480	411027	443204	445057	493304	الزوار الوطنيون
4145	24512	26139	23272	2582	2132	1973	الزوار الاجانب
181226	426031	436872	454130	467973	456090	497892	المجموع

المصدر : وزارة الثقافة والفنون

تبين المعطيات انخفاض محسوس من حيث عدد الزوار للمتاحف المعلمية بين سنتين 2014 و 2020 بنسبة تفوق 60 %، هذا التراجع سببه انخفاض عدد الزوار الوطنيون والوفود الرسمية. بينما عرف عدد الافواج المدرسية والزوار الأجانب ارتفاعا في السنوات الأخيرة إلا أنها غير كافية مقارنة مع الدول التي تعرف توافد الزوار الأجانب، مما أثر سلبا على المداخل التي بلغت قيمتها حوالي 32,9 مليون دينار سنة 2019.



1- المواقع الأثرية :

تزخر الجزائر بتراث هام يرجع في عمقه التاريخي إلى 2,4 مليون سنة مما يجعلها تحتضن ثاني أقدم محطة أثرية في العالم تشهد على التواجد البشري فوق سطح الأرض، وتضم 7 مواقع مصنفة باعتبارها تراثا عالميا، و 1048 موقعا ومعلما مصنفا كتراث وطني، وما لا يقل عن 15000 موقعا أثريا، وتراثا لا ماديا ثريا ومتنوعا منه ثمانية (08) تعابير، ومهارات ثقافية مصنفة كتراث عالمي، و 23 قطاعا تاريخيا محفوظا، وخمس (05) حظائر ثقافية تغطي مساحة 43,77% من المساحة الاجمالية للتراث الوطني، وخمسين (50) متحفا.

وتعتبر الخريطة الأثرية الجديدة للجزائر أكبر إنجاز حققه القطاع في نهاية عام 2020، حيث قام فريق من الباحثين بتحيين للأطلس الأثري الذي أنجزه عالم الآثار الفرنسي ستيفان كزيل في 1911 في عهد الاستعمار الفرنسي في كتابه المعنون "الأطلس الأثري للجزائر".

ولقد تم من خلال هذه الخريطة استكشاف حوالي 120 سنة من الاكتشافات الأثرية عبر التراب الوطني ابتداء من فترة ما قبل التاريخ العائدة إلى 2,5 مليون سنة إلى غاية الفترات التاريخية الأكثر حداثة، وتعتبر هذه الأداة بمثابة جرد ميداني مديد شمل أزيد من 15.200 موقع أثري منها 7640 سبق جرده في أطلس كزيل و 7652 موقع جديد، كما أن هذا العمل لا يعتبر منتهايا حيث سيتجدد تحيينه باستمرار.

وبالنسبة لأهداف هذه الخريطة، فتتمثل في أهداف سياحية وتاريخية واقتصادية تنموية خصوصا وأنها تقدم خريطة أثرية مصغرة لكل ولاية ما يساهم في التعريف المحلي بالآثار في كل منطقة وحفظها عند إنجاز المشاريع التنموية، فهي أداة لأخذ القرار فيما يخص الإعلام والحماية وتسيير المواقع الأثرية للممتلكات المكتشفة والمواقع الأثرية المحصاة.

3. السياحة الثقافية:

السياحة الثقافية هي التي يكون الباعث الأساسي فيها الثقافة وزيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف والتعرف على الصناعات التقليدية أو أي شكل من أشكال التعبير الفني والحضور في بعض الفعاليات الثقافية مثل المعارض أو المهرجانات. وتظل السياحة الثقافية هي المقوم السياحي غير المتكرر أو المتشابه أو القابل للمنافسة.

والسياحة الثقافية متعددة الأنواع وتختلف من بلد لآخر، ويمكن تقسيمها كالتالي:

- **السياحة التراثية:** يرتبط هذا النوع ارتباطاً كبيراً بالسياحة التي تعتمد على الطبيعة، أو السياحة البيئية؛ مثل التراث المبنى، أو المواقع المعمارية، أو مواقع التراث العالمي، أو النصب التذكارية، أو مواقع التراث الثقافي، والتي تشمل المتاحف، والمكتبات، أو للتعرف على الأدب، والفنون، والتراث الشعبي لمنطقة معينة.

- **السياحة في المدن الثقافية:** أو الجولات الثقافية مثل مشاهدة معالم أحد المدن الكلاسيكية السياحية.
- **- السياحة الإبداعية والتقاليد:** مثل التعرف على تقاليد الثقافات المحلية والتنوع العرقي في المنطقة أو حضور الأنشطة الثقافية والفنية التقليدية، الصناعات الثقافية أو الإنتاجات السمعية والبصرية لإحدى المناطق، ...
- **- المهرجانات السياحية:** مثل حضور المهرجانات والفعاليات الثقافية، أو الفعاليات الموسيقية، أو الفنون الجميلة، ...
- **- السياحة الدينية أو الروحانية:** وتكمن في زيارة الأماكن الدينية لأهداف دينية أو غير دينية.

1.3- الإمكانيات السياحية والثقافية:

تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية وتاريخية وثقافية هامة إذا استغلت بشكل عقلاني ومدرّوس تساهم على تحسين وتنمية السياحة في المستقبل والمتمثلة في :

- **الإمكانيات الطبيعية :** وأهمها الموقع الاستراتيجي والمناخ المتنوع من الشمال إلى الجنوب، الساحل الجزائري الذي يمتد على مسافة 1200 كلم، المناطق الجبلية، الصحراء التي تبلغ حوالي 2 مليون كلم مربع، المحيطات المعدنية ... إلخ.
- **الموارد السياحية :** ومن أهمها نجد "المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو" والمتمثلة في :

- **المدن الرومانية:** مدينة تيمقاد التي تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور تراجان عام 100م وهي تقع بباتنة ويقام بها أهم المهرجانات الدولية ذات الطابع الثقافي السياحي. بالإضافة إلى مدينة جميلة الرومانية التي تعد من أجمل المدن الرومانية القديمة في حوض المتوسط وصنفت من قبل منظمة اليونسكو عام 1967 كتراث عالمي.

- **الهقار والطاسيلي:** وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد، وتعتبر هاتان المنطقتان متحفين طبيعيين وصنفتهما منظمة اليونسكو في قائمة التراث العالمي. ترتفع قمم الهقار إلى 3000 متر وهي مقصد رئيسي للسياح الباحثين عن متعة المغامرة بين ممراتها الصخرية الملساء وحيث الرسوم والنقوش الأثرية التي تنبئ عن طريقة حياة انسان تلك المنطقة قبل نحو خمسة الاف سنة.

ومن مقاصد المنطقة السياحية المهرجان السنوي الذي تشهده الهقار وهو تقليد يبرز تراث وثقافة الصحراء الى جانب نشاطاته ذات الطابع الاقتصادي والتجاري التبادلي بين البلدان

الصحراوية المجاورة مثل النيجر ومالي.. واصبحت هذه المناسبة تستقطب السياح الراغبين في معايشة أجوائها الخاصة المفعمة بالنشاطات الثقافية والفنية والفلكلورية واستعراضات الليل ويوجد في منطقة الهقار "الأسيكرام" وهو مسلك (ممر) يعتبر من أجمل مقاصد السياح للتمتع بالمشهد الفريد هناك "شروق وغروب الشمس".

- **قلعة بني حماد :** تقع بالقرب من المسيلة تأسست سنة 1007م كعاصمة للدولة الحمادية

- **المدن الميزابية :** أنشئت من طرف الإباضيين تقع مدينة غرداية بعد مدينتي العطف ومليكة حيث أسسها الإباضية في القرن الحادي عشر الميلادي، وذلك في العام 1053م وتبعد عن العاصمة الجزائرية 411كم جنوبا.

وعلى غرار جميع قرى وادي ميزاب يحاط قصر مليكة وغرداية بسور يعلو كل واحد منهما مسجد يهيمن ويشرف على الحياة الروحية والاجتماعية في المدينة، كما نجد المنازل مشيدة حول المسجد بشكل هرمي بحيث توفر لكل منزل الحرية وتراعي في هندستها حقوق الجار والمنافع العامة للسكان، وقد بنيت بمواد محلية، وقد أدرجت بلدية غرداية ضمن المعالم التاريخية العالمية من جانب- منظمة اليونسكو عام 1982م. ومن أهم هذه المعالم المسجد الكبير الذي تعلوه مئذنة بها 114 درجة صعود بعدد

2.3- عوائق السياحة الثقافية في الجزائر :

من بين العوائق التي تعاني منها السياحة الثقافية في الجزائر نذكر ما يلي :

○ تدهور التراث الثقافي

من الطبيعي أن يكون للنمو الديمغرافي والتعمير الفوضوي والمشاكل البيئية وعدم تطبيق القوانين المتعلقة بالحفاظ على المناطق والمعالم التاريخية، ونقص الوسائل البشرية والمادية لحماية المعالم التاريخية وإعادة ترميمها دور في إتلاف جزء كبير من الآثار التاريخية.

بالإضافة إلى ذلك نجد أسباب طبيعية مثل انزلاق التربة والزلازل و ملوحة مياه البحر وهشاشة الآثار المتواجدة فيها بسبب قدمها باعتبارها تعود إلى ما قبل التاريخ، إلى جانب أسباب أخرى، وهي عديدة يعتبر الإنسان السبب المباشر لها والمتمثلة في :

- التدهور الناجم عن اللامبالاة والاستغلال غير العقلاني للموقع
- ضعف الرقابة داخل الموقع
- البناء فوق بقايا أثرية وباستعمال المواد المكونة للآثار كموااد للبناء.
- التلوث البيئي المختلف الأشكال الذي يتسبب به المقيمون داخل الموقع والمتوافدون عليه مما ساعد على تقليص الزيارات إلى الموقع سواء من طرف المحليين، الوطنيين والأجانب.
- عدم وجود نشاطات تثقيفية و تربوية تساهم في تنمية الضمير و زرع الوعي الثقافي بين السكان بضرورة حماية الموقع و المحافظة عليه.

○ تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار :

يتبين من خلال التجربة على الصعيد الاقتصادي، تردد القطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في القطاع السياحي، لا سيما في السياحة الثقافية، حيث يعتبر الاستثمار في هذا القطاع مغامرة في الجزائر خصوصا وأنه مكلفا في المدى القصير ولا تظهر إيجابيات إلا على المدى الطويل وهذه المخاوف هي السبب في تراجع الاستثمار الخاص .

○ ضعف نظام الإعلام والترويج :

من البديهي أن يكون للإعلام دور استراتيجي في تطوير السياحة، وهو يتميز بتعدد وسائله بدءا بالبطاقات البريدية حتى الصحافة المكتوبة أو الناطقة أو السمعية البصرية التي تلعب الدور الهام في تعزيز مكانة البلاد وتعريف المنتج السياحي .

غير أن المنتج في الجزائر لم يتم التعريف به والترويج له كما ينبغي عن طريق نظام ملائم للاتصال والإعلام. حيث تعتبر المنافسة صعبة جدا في هذا المجال، خاصة بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر على استراتيجية متطورة فيه وهذا ما يؤثر سلبا على قطاع السياحة خاصة على المستوى الدولي في الظروف الحالية لاستمرار غياب سياسة في مجال الاتصال إذ لا يمكن المنافسة ولا جلب السياح إلا بتوفر بعض الشروط (الاعلام، الحصول على التأشيرة، الحجز، النقل، التنشيط...إلخ).

○ ضعف نظام الرقابة والمتابعة وقلة المرشدين السياحيين :

عدم توافر نظام رقابة صارم يترتب عنه عدم تطبيق الإجراءات الجزائية على المخلين بالنظام والذي ساهم في تفاقم درجة تدهور التراث الثقافي، والرقابة في هذه الحالة لا تتوقف على رقابة المواقع وإنما تتعدى ذلك لتصل إلى رقابة نوعية ونظافة المرافق السياحية المستقبلية للسياح وقد تظافر ذلك مع نقص الجمعيات التي تنادي بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه مما جعل نشاطها محدودا في مجال التوعية والتحسيس، بالإضافة إلى انعدام نشاط الدواوين السياحية في هذا المجال. كما أن قلة المرشدين السياحيين داخل المواقع يصعب من مهمة السائح الأجنبي عند الزيارة وهذا يعتبر عامل سلبي.

4. الصناعات الثقافية:

يستعمل مصطلح الصناعات الثقافية للدلالة على الصناعات المتعلقة بإبداع وإنتاج وتسويق المحتويات الإبداعية ذات الطبيعة الثقافية واللامادية فهي الأنشطة الإنتاجية والتبادلية التي تنتج وتعيد إنتاج الأعمال الثقافية حسب مبادئ الإنتاج الصناعي، حيث أن الأعمال الثقافية والفنية الأصلية يمكن أن تحول صناعيا إلى سلع استهلاكية تعرض في السوق مثلها مثل السلع الصناعية الأخرى وذلك من خلال الإنتاج الضخم لها والذي يقابله حتما استهلاك جماهيري ضخم، والتي تخضع للقواعد التجارية. وتشمل الصناعات الثقافية عدة مجالات،

حيث يمكن حصرها فيما يلي: صناعة الكتاب - صناعة السينما - صناعة العروض الفنية الحية .

وتجدر الإشارة، أن الجزائر تتوفر على هياكل متفاوتة الحجم والنوعية، تهتم بالقطاعات المندرجة ضمن اقتصاديات الثقافة، من سينما، ومسرح، وإنتاج سمعي بصري، ورسم، وموسيقى... إلخ، حيث تُنظم مهرجانات متنوعة الموضوعات ولقاءات كثيرة، عشرات المهرجانات في السينما، وفي الموسيقى، ومعارض للكتاب، وهي أنشطة توحى بوجود "اقتصاديات للثقافة" ببلانا تحترم قواعد الاحترافية والإنتاجية.

غير أن ضمان انتظام هذه الأنشطة يقتضي وجود بنيات إبداعية مستقرة، تستند إلى مؤسسات تكوين واحتضان وتشجيع مهيكلة، بالإضافة إلى موارد مالية معتبرة وأطر بشرية مؤهلة، وأن يحصل تكامل بين الإنتاج الثقافي وحاجيات ومتطلبات الجمهور، فضلا عن ضرورة وجود سياسة ثقافية عمومية تمتلك ما يلزم من وسائل التحفيز والتشجيع، ودعم المجالات الإبداعية بمختلف تعبيراتها، مما يشكل لمجموعه شروط ومستلزمات "اقتصاديات الثقافة".

1-4 - صناعة الكتاب:

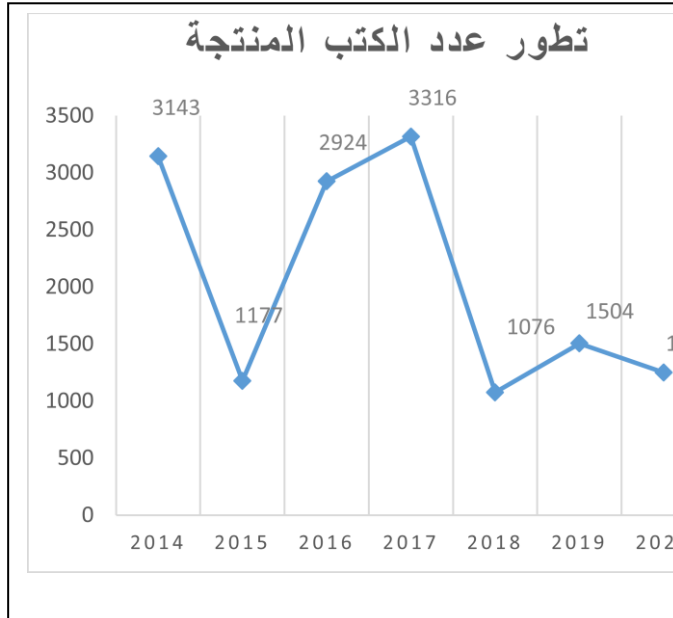
يعد قطاع الكتاب من أقدم الصناعات الثقافية، فالكتاب - مثل معظم "المنتجات" الثقافية - ليس سلعة مثل أي سلعة أخرى نظرا للخصائص الاقتصادية الخاصة بها. كما يعتبر نشر الكتاب من الأنشطة التي تساهم في دفع الحركة الاقتصادية لمختلف الأنشطة المتعلقة به من إبداع فكري وعلمي ثم طبع وتسويق الكتاب، مما جعل قطاع الثقافة يولي أهمية بالغة لهذا المجال المهم من خلال إرساء آليات تشريعية وتنظيمية مناسبة وبرامج وطنية للدعم ساهمت بشكل فعال في تعزيز هذا الميدان.

ورغم ذلك، يشهد سوق الكتاب في الجزائر انكماشاً ملحوظاً، فعلى الرغم من عدد دور النشر الناشطة في هذا المجال والتي أصبح عددها يضاهي عدد المكتبات، ومع تزايد طلبات الحصول على أرقام الايداع القانوني من المكتبة الوطنية، إلا أن صناعة الكتاب في الجزائر بقيت متواضعة مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب فضلا عن الدول العربية التي لها سبق في هذا المجال كمصر ولبنان، ولم تثمر المصادقة على مشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب في البرلمان قبل خمس سنوات عن أية نتائج ملموسة، وحسب منظمة اليونسكو فإن عائدات تصدير الكتب في الجزائر خلال الخمس سنوات الماضية لم تتجاوز 1.4 مليون دولار بينما تخطت قيمتها 16 مليون دولار في المغرب و11 مليون دولار في تونس خلال نفس الفترة.

إن تراجع الدعم الوطني للكتاب منذ 2015 أثر سلباً على نشر الكتاب والأنشطة المتعلقة به، بحيث تنتج الجزائر سنوياً ما لا يقل عن ألف (1000) عنواناً، تصدر عن 435 دار نشر، فعلى سبيل الذكر تم في سنة 2017 نشر 3316 عنواناً، الأمر الذي دفع العديد من دور النشر إلى التوجه للاستيراد بدل الإنتاج والتصدير، خاصة وأن الورق الموجه لنشر الكتب مستورد بنسبة تفوق 90%، ومنه تكلفة استيراد الكتاب تقلّ بفارق واضح عن تكلفة إنتاجه محلياً.

وبالرغم من ذلك فإن الجزائر تمتلك مؤهلات قوية لدعم النهوض بالاستثمار في صناعة الكتاب، حيث تظهر الإحصائيات حجم الإنتاج السنوي فيه، كما يلي:

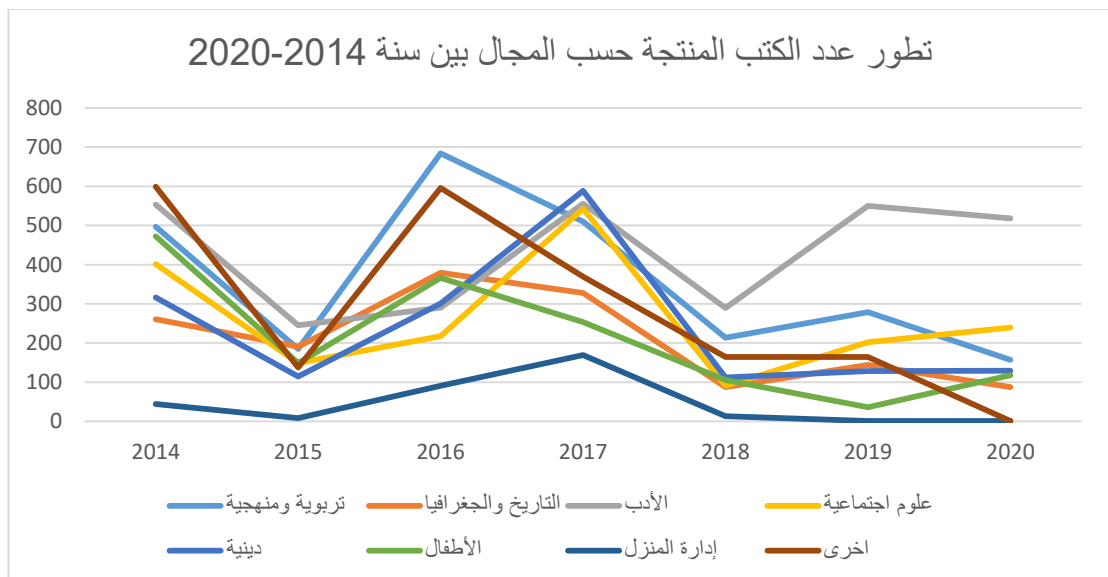
الجدول 05 : تطور عدد الكتب المنتجة بين 2014 و 2020.

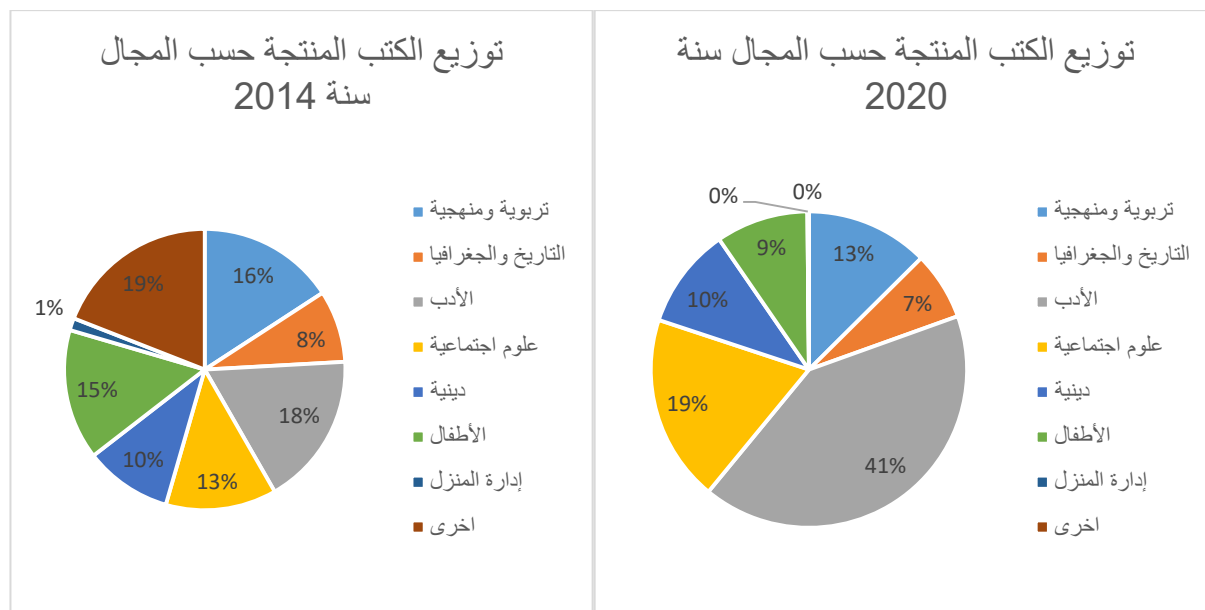


السنوات	عدد الكتب المنتجة حسب اللغة		
	العربية	الفرنسية	المجموع
2014	-	-	3143
2015	816	361	1177
2016	1702	1222	2924
2017	2409	907	3316
2018	898	176	1074
2019	1210	294	1504
2020	-	-	1250
المجموع	7035	2960	

المصدر : وزارة الثقافة والفنون

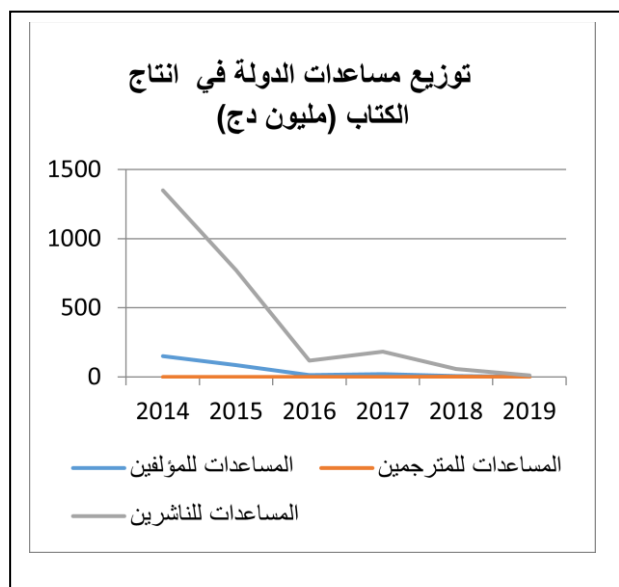
تبين معطيات القطاع أن عدد الكتب المطبوعة سجل معدل سنوي يقارب 1300 كتاب خلال الفترة الممتدة بين 2014 و 2017، وبلغ الإنتاج 1074 كتاب سنة 2018 ليسجل 1250 مطبوعة سنة 2020. والملاحظ أن أغلب الكتب المنتجة هي باللغة العربية حيث فاقت نسبتها 70% من إجمالي الإنتاج بين سنتي 2015 و 2019، والبالغ عدده 7035 كتاب (نفس الفترة).





توضح هذه البيانات ان انتاج الكتب في مجال الادب عرف ارتفاع خلال السنوات الأخيرة مسجلا أعلى نسبة مقارنة بالمجالات الأخرى حيث انتقلت من 18 الى 41 بالمئة من مجموع الانتاج تليها الكتب التربوية لكنها شهدت تراجع سنة 2019 في المرتبة الثالثة علوم الاجتماع التي سجلت ارتفاع ابتداء من سنة 2018 حيث بلغت نسبة الإنتاج 19 % من مجموع الكتب المنتجة سنة 2020. وعرف انتاج كتب الأطفال انخفاض حيث انتقلت نسبته من 19 % سنة 2014 الى 9 % من مجموع انتاج الكتب سنة 2020.

الجدول 06: مساهمة الدولة في دعم النشر (مليون دينار)



2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1,2	6,3	20,2	13,0	85,8	150,0	المساعدات للمؤلفين
-	0,3	-	-	-	-	المساعدات للمترجمين
11,3	57,4	182,2	117,2	772,6	1350,0	المساعدات للناشرين
12,6	64,1	202,4	130,3	858,4	1500,0	المجموع

المصدر : وزارة الثقافة والفنون

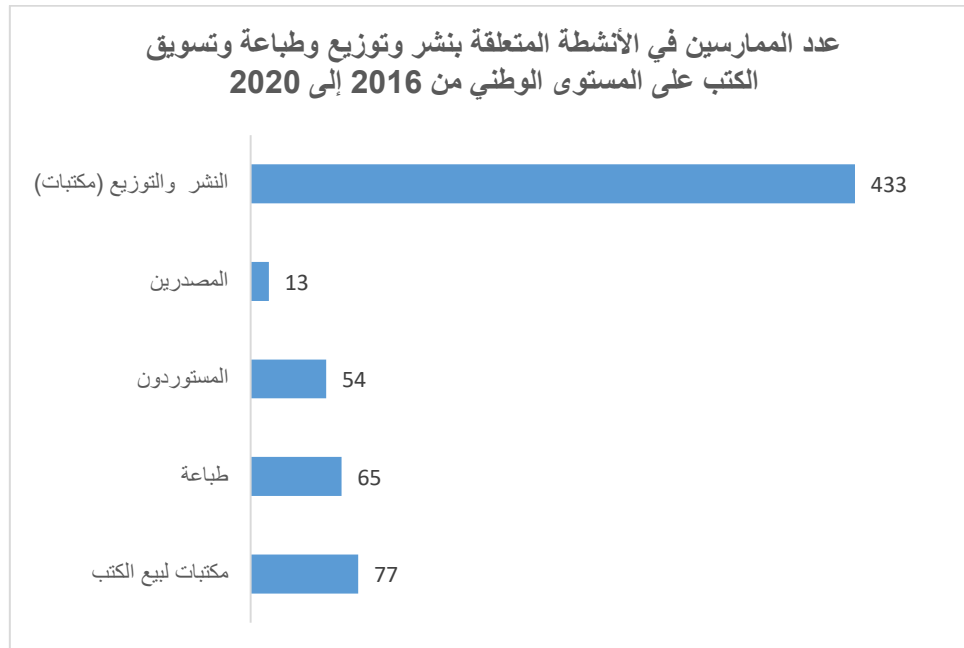
توضح الإحصائيات الخاصة بدعم الدولة لقطاع الطباعة والنشر انخفاض كبير بلغت نسبته 90% من دعم الدولة حيث انتقل المبلغ من 1500 مليون دينار سنة 2014 الى مليون دينار سنة 2019 بنسبة تعادل 90% مخصصة لدور النشر الامر الذي يبين دور الدولة كداعم

رئيسي للنشر في الجزائر. بينما تخصص نسبة لا تتجاوز 10 % فقط من مجموع الدعم الموجه الى قطاع النشر والطباعة لفائدة المؤلفين. وتجدر الاشارة بان المساعدات المقدمة للمترجمين تكاد تكون منعدمة خلال السنوات الأخيرة كما يبين الجدول اسفله أين تم تسجيل مبلغ 0,3 مليون دينار فقط كمساعدة للمترجمين سنة 2018.

الجدول 07: توزيع دور النشر حسب الولايات

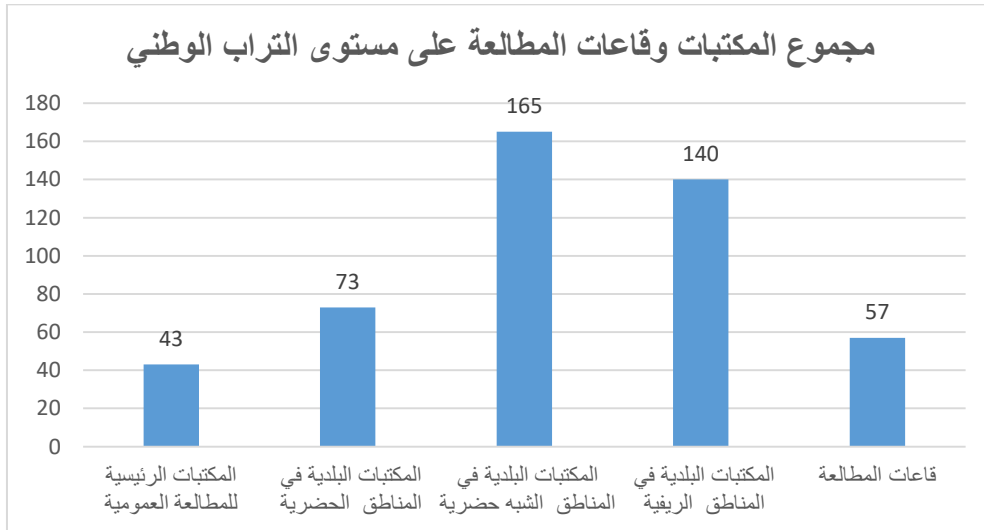
الولاية	عدد دور النشر	الولاية	عدد دور النشر	الولاية	عدد دور النشر	الولاية	عدد دور النشر
الجزائر	245	جيجل	7	أم البواقي	5	مستغانم	2
تيزي وزو	20	بومرداس	6	الوادي	4	قالمة	2
قسنطينة	16	المدية	6	بسكرة	4	سوق أهراس	1
البلدية	13	غرداية	6	بجاية	4	تبسة	1
سطيف	12	عنابة	5	الشلف	4	بشار	1
وهران	11	عين الدفلى	5	ميلة	3	الاغواط	1
مسيلة	9	برج بو عرييج	5	تيزازة	3		
جلفة	9	سكيكدة	5	تيارت	3		
باتنة	9	تلمسان	5	ادرار	3		

فيما يخص دور النشر الموجودة على المستوى الوطني، فالإحصائيات المتوفرة لسنة 2020 تشير الى وجود 435 دار نشر، منها 245 دار نشر متواجدة في الجزائر العاصمة أي ما يقارب 50 % تليها ولاية تيزي وزو ب 20 دار، قسنطينة 16 دار البلدية 13 دار، سطيف 12 دار، وهران 11 دار، كما تم إحصاء 13 ولاية تحتوي ما بين 5 و9 دار نشر، 14 ولاية فيها ما بين 1-4 دار نشر و15 ولاية لا يوجد بها دار للنشر.



المطالعة العمومية

لطالما كانت القراءة هي الشغل الشاغل للقطاع، والكتاب هو عنصرها الحيوي حيث توضح إمكاناته التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية طابعه الاستراتيجي للمصلحة الوطنية. ومن أجل تحديد الواقع السائد من حيث مساحة القراءة تبين المعطيات المتوفرة انه من بين 1541 بلدية في الجزائر، 616 بلدية فقط بها أماكن للمطالعة، تمثل 39 % من مجموع البلديات، بمجموع 378 مكتبة بلدية و57 قاعة مطالعة.



تبرز المعطيات بان 61 % من إجمالي البلديات، مفتقدة لمساحات المطالعة منها 1805 بلدية مفتقدة لمساحات المطالعة بنسبة أكثر من 50%.

الجدول 08: توزيع المكتبات البلدية و قاعات المطالعة

الولايات	البلديات بها مساحات للمطالعة	البلديات المفتدة لمساحات المطالعة	عدد البلديات	الولايات	البلديات بها مساحات للمطالعة	البلديات المفتدة لمساحات المطالعة	عدد البلديات
ادرار	8	20	28	المدية	38	26	64
الشلف	10	25	35	مستغانم	8	24	32
الاغواط	7	17	24	مسيلا	21	26	47
أم البواقي	21	8	29	معسكر	7	40	47
باتنة	23	38	61	ورقلة	13	8	21
بجاية	3	49	52	وهران	4	22	26
بسكرة	16	17	33	البيض	12	10	22
بشار	8	13	21	إليزي	6	0	6
البلدية	16	9	25	برج بو عريريج	4	30	34
البويرة	13	32	45	بومرداس	15	17	32
تمنراست	10	0	10	الطارف	9	15	24
تبسة	13	15	28	تندوف	2	0	2
تلمسان	17	36	53	تيسيمسيت	11	11	22
تيارت	14	28	42	الوادي	6	24	30
تيزي وزو	29	38	67	خنشلة	14	7	21
الجزائر	9	48	57	سوق أهراس	19	7	26
جلفة	31	5	36	تبيازة	19	9	28
جيجل	8	20	28	ميلة	10	22	32
سطيف	10	50	60	عين الدفلى	1	35	36
سعيدة	16	0	16	النعامة	12	0	12
سكبدة	23	15	38	عين تيموشنت	1	27	28
سيدي بلعباس	21	31	52	غرداية	13	0	13
عنابة	3	9	12	غليزان	4	34	38
قالمة	2	32	34	المجموع	581	960	1541
قسنطينة	1	11	12				

المصدر : وزارة الثقافة

الجدول 09: نسب البلديات المفتقدة والتي بها المكتبات البلدية وقاعات المطالعة

الولايات	نسبة البلديات بها مساحات للمطالعة	البلديات المفتقدة لمساحات المطالعة	الولايات	نسبة البلديات بها مساحات للمطالعة	البلديات المفتقدة لمساحات المطالعة
ادرار	29%	71%	المدينة	59%	41%
الشلف	29%	71%	مستغانم	25%	75%
الاغواط	29%	71%	مسيلة	45%	55%
أم البواقي	72%	28%	معسكر	15%	85%
باتنة	38%	62%	ورقلة	62%	38%
بجاية	6%	94%	وهران	15%	85%
بسكرة	48%	52%	البيض	55%	45%
بشار	38%	62%	إليزي	100%	0%
البليدة	64%	36%	برج بو عرييج	12%	88%
البويرة	29%	71%	بومرداس	47%	53%
تمنراست	100%	0%	الطارف	38%	63%
تبسة	46%	54%	تندوف	100%	0%
تلمسان	32%	68%	تيسمسيلت	50%	50%
تيارت	33%	67%	الوادي	20%	80%
تيزي وزو	43%	57%	خنشلة	67%	33%
الجزائر	16%	84%	سوق أهراس	73%	27%
جلفة	86%	14%	تيزازة	68%	32%
جيجل	29%	71%	ميلة	31%	69%
سطيف	17%	83%	عين الدفلى	3%	97%
سعيدة	100%	0%	النعام	100%	0%
سكيكدة	61%	39%	عين تيموشنت	4%	96%
سيدي بلعباس	40%	60%	غرداية	100%	0%
عنابة	25%	75%	غليزان	11%	89%
قالمة	6%	94%	المجموع	39%	61%
قسنطينة	8%	92%			

المصدر : وزارة الثقافة

2.4- الصناعة السينماتوغرافية

في مجال الصناعة السينماتوغرافية، تمتلك الجزائر خصائص طبيعية وجغرافية وتاريخية ما يؤهلها لأن تكون مركزا إقليميا وعالميا لاستقطاب متعاملين من داخل الوطن وخارجه في مجال التصوير السينمائي.

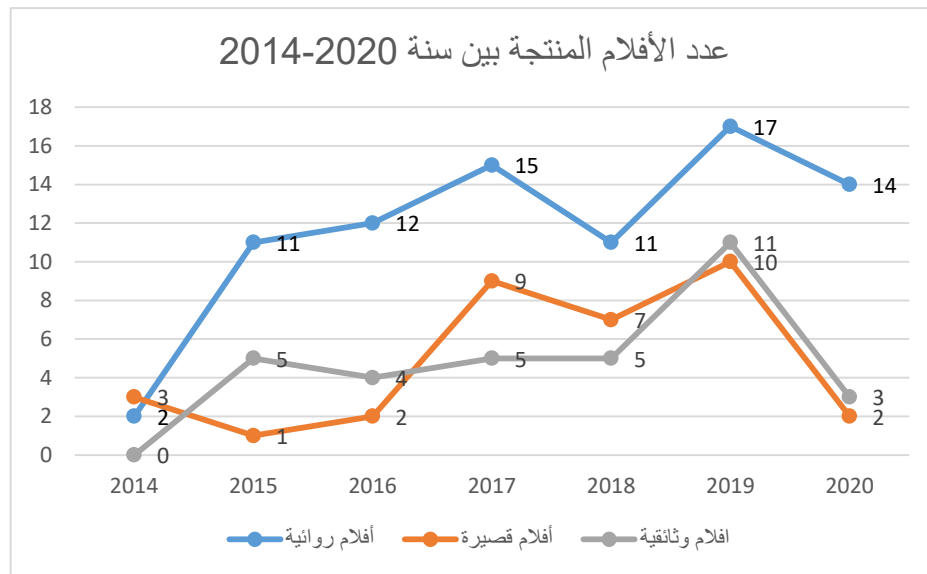
أ- الإنتاج السينمائي :

الجدول 10: مساعدات الدولة للإنتاج السينمائي (مليون دج)

2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014		
دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	
290.7	14	607.0	17	5.278	11	801.5	15	634.2	12	27.3	11	131	6	أفلام روائية
1.5	2	34.0	10	5.41	7	83.0	9	7.0	2	2.5	1	0	0	أفلام قصيرة
35.0	3	162.0	11	5.44	5	33.0	5	22.5	4	35.0	5	18.5	2	افلام وثائقية
327,2	19	803	38	41,5	23	917,5	29	663,7	18	64,8	17	149,5	8	المجموع

المصدر : وزارة لثقافة والفنون

حسب الإحصائيات المتوفرة، فقد عرف عدد الأفلام المنتجة ارتفاع خلال السنوات الأخيرة حيث تم تسجيل 38 فيلم سينمائي سنة 2019 مقابل 8 افلام فقط سنة 2014. ولقد بلغت قيمة دعم الدولة للإنتاج السينمائي 803 مليون دينار سنة 2019، وجهت 75 % منها للأفلام الروائية، حيث كانت قيمته 917.5 مليون دينار سنة 2017 خصصت أكبر نسبة منه للأفلام الروائية أيضا، والسبب يعود لخصوصية هذا المجال من حيث الطبيعة والتكلفة و التوجه نحو الأفلام التاريخية.



وبالمقارنة مع الدول الأخرى، يعتبر الإنتاج السينمائي في الجزائر متدهورا ودون المستوى، لاسيما بالنسبة لدول الجارة كالمغرب التي سجلت مجموع 77 انتاج سينمائي سنة 2019، و تركيا 148 سنة 2017، فرنسا 300 سنة 2017، الولايات المتحدة الامريكية 660 سنة 2017 و تليها الهند بإنتاج 1313 فيلم سينمائي سنة 2018.⁶

الجدول 11: متوسط ميزانية الدعم لكل انتاج سينمائي (مليون دج)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
20,76	35,71	25,32	53,43	52,85	21,57	21,83	أفلام روائية
0,75	3,40	5,93	9,22	3,50	2,50	0	أفلام قصيرة
11,67	14,73	8,90	6,60	5,63	7,00	9,25	أفلام وثائقية

المصدر: وزارة لثقافة والفنون

يوضح هذا الجدول أن مساعدات الدولة للإنتاج السينمائي عرفت ارتفاع محسوس بين 2016 و 2017 حيث بلغت على التوالي 663,7 و 917,5 مليون دينار تم انخفضت سنة 2018 بنسبة تفوق 90 % لتبلغ 803 مليون دينار سنة 2019.

ولقد عرف متوسط دعم الدولة لكل انتاج سينمائي تغيرات متذبذبة خلال السنوات الأخيرة بحيث بلغت تكلفة الدعم للفيلم الروائي الواحد 21,38 مليون دينار عام 2014، 53,43 مليون دينار عام 2017 وبلغ 20,76 مليون دينار عام 2020. والملاحظ انه قيمة الدعم لا تتبع عدد الأفلام المنتجة حيث يمكن تفسير ذلك لتفاوت التكلفة من فيلم لأخر.

الجدول 12: المؤسسات الفاعلة في الانتاج السينماتوغرافي

عدد المؤسسات	عمومي	خاص	المجموع
أفلام روائية	7	79	86
أفلام قصيرة	1	30	31
أفلام وثائقية	0	35	35
المجموع	8	144	152

المصدر: وزارة الثقافة والفنون

⁶ دراسة عنوانها: "راي في أزمة صناعة السينما" من اعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية بتاريخ 2020-06-10

وبالنسبة للمؤسسات الفاعلة في مجال الإنتاج السينماتوغرافي، نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على العام حيث تم إحصاء مجموع 152 متعامل من بينها 144 خاص أي ما عادل 95%. وبإجراء مقارنة بين عدد المؤسسات الفاعلة وعدد الإنتاج السينمائي، نلاحظ أن مردودية تلك المؤسسات غير كافية.

○ قاعات السينما:

تعتبر فرع النشاط الثقافي الأكثر تأثراً بالعولمة، ولقد عرفت السينما منذ بداية التسعينيات فترة من التراجع، فالتعديلات الهيكلية فرضت انسحاباً كلياً للدولة التي كانت المصدر الوحيد لتمويل صناعة السينما.

تشير إحصائيات القطاع المبينة في الجدول أسفله إلى الوضع الحالي لدور السينما لسنة 2020، بحيث من مجموع 326 قاعة، تم تسجيل 250 قاعة مغلقة أي ما يعادل تقريباً 77% مقابل 76 قاعة فقط مفتوحة موزعة على التراب الوطني كما يبينه الجدول أسفله.

الجدول 13: توزيع دور السينما حسب الولايات

الولايات	القاعات المغلقة	القاعات المفتوحة	الولايات	القاعات المغلقة	القاعات المفتوحة
ادرار	2	1	المدينة	8	0
الشلف	8	0	مستغانم	13	0
الاغواط	2	1	مسيلة	2	1
أم البواقي	0	2	معسكر	2	3
باتنة	6	1	ورقلة	6	0
بجاية	8	2	وهران	37	5
بسكرة	3	1	البيض	2	0
بشار	5	1	إليزي	2	0
البلدية	5	6	برج بو عريريج	1	1
البويرة	1	1	بومرداس	8	4
تمنراست	1	0	الطارف	0	4
تبسة	2	0	تندوف	1	0
تلمسان	2	3	تيسيمسيت	0	0
تيارت	6	0	الوادي	4	0
تيزي وزو	5	6	خنشلة	1	0
الجزائر	28	11	سوق أهراس	3	1
جلفة	5	0	تيازة	8	6
جيجل	7	0	ميلة	1	0
سطيف	8	2	عين الدفلى	8	0
سعيدة	2	1	النعامة	0	2
سكيكدة	8	1	عين تيموشنت	11	0
سيدي بلعباس	2	3	غرداية	1	0
عنابة	2	5	غليزان	5	0
قالمة	1	0	المجموع	250	76
قسنطينة	7	1			

كما أظهر جرد حالة العرض المتعلقة بدور السينما التي تم إعدادها في عام 2020 عن وجود 326 دارًا للسينما موزعة على التراب الوطني، منها 238 دورًا تحت وصاية المجالس الشعبية البلدية، أي ما يعادل 73% من اجمالي الدور. وزارة الثقافة تستحوذ على 80 دار للسينما ما يعادل نسبة 25% والقطاع الخاص يملك فقط 2% من اجمالي الدول ما يعادل 8 دور للسينما موزعة كما يلي: دار في بسكرة، 2 في سكيكدة، 4 في مستغانم ودار في غليزان.

4-3 صناعة العروض الحية

أما في مجال العروض الفنية الحية، فالجزائر تزخر بهياكل قاعدية متنوعة بين مسارح وقاعات سينما، ومكتبات المطالعة العمومية، ومراكز ثقافية، يتجاوز عددها وطنيا 600 هيكل.

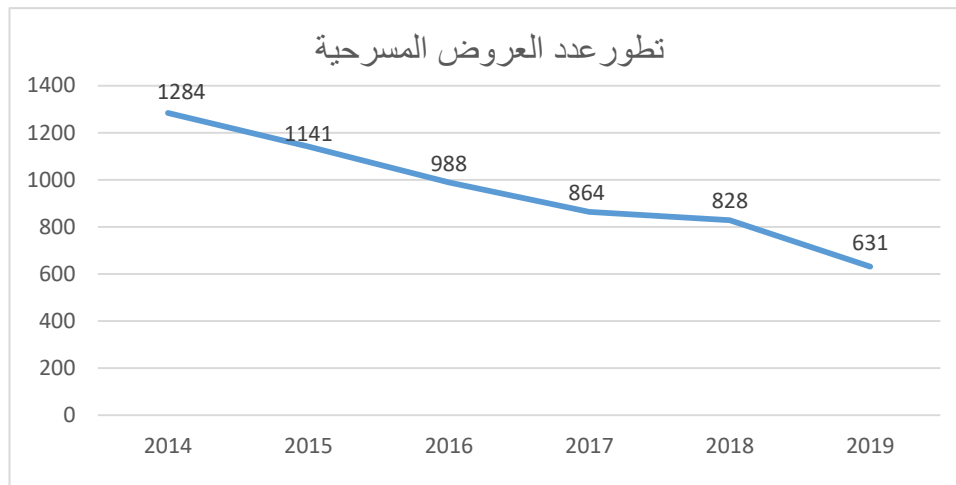
الجدول 14 : العروض المسرحية حسب المؤسسات

2019	2018	2017	2016	2015	2014	الأنشطة حسب المؤسسة
110	122	192	240	157	187	المسرح الوطني
119	149	148	162	303	323	المسرح الجهوي - وهران
65	64	98	109	92	157	المسرح الجهوي - سيدي بلعباس
104	166	69	121	136	151	المسرح الجهوي - عنابة
94	127	129	146	160	39	المسرح الجهوي - قسنطينة
78	138	140	108	139	223	المسرح الجهوي - بجاية
61	62	88	102	154	204	المسرح الجهوي - باتنة
0	0	0	0	0	0	الباليه الوطني
0	0	0	0	0	0	الأوركسترا السيمفونية
0	0	0	0	0	0	أوبرا

المصدر : وزارة الثقافة والفنون

وبالرجوع إلى إحصائيات القطاع، نجد عدد المسارح في جميع أنحاء التراب الوطني بلغ 19 مسرحًا، حيث هناك مسرحًا وطنيًا واحدًا في الجزائر و18 مسرحًا إقليميًا. وتكفل هذه الأخيرة تعزيز النشاط المسرحي والإبداع المسرحي ونشره من خلال العمل البحثي واختيار الأعمال المسرحية. يقدم المسرح، وهو مشروع تذكاري في ممارسته الفنية، عدة طرق للتعبير (الدراما التاريخية، والملاحم، والمسرح الوثائقي،.... وغيرها) وقد أثبت نفسه بمرور الوقت كفن رئيسي.

ولقد عرف عدد العروض المسرحية السنوات الأخيرة انخفاض محسوس بنسبة تفوق 50 % ما بين سنة 2014 و2019 حيث بلغ عدد العروض المسرحية 631 عرض سنة 2019، أي بمعدل انخفاض قدر ب 13 عرض سنويا نفس الفترة، مسجلا أعلى عدد في المسرح الجهوي لوهران ب 1240 عرض خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2019 تليها 1008 عرض في المسرح الوطني خلال نفس الفترة



الجدول 15: تطور عدد العروض الحية الأخرى

2019	2018	2017	2016	2015	2014	الأنشطة حسب المؤسسة
35	39	35	43	31	20	المسرح الوطني
24	26	54	45	89	112	المسرح الجهوي - وهران
1	0	2	13	17	13	المسرح الجهوي - سيدي بلعباس
20	34	43	47	33	49	المسرح الجهوي - عنابة
35	41	26	20	54	2	المسرح الجهوي - قسنطينة
67	117	130	112	96	130	المسرح الجهوي - بجاية
42	44	47	22	26	20	المسرح الجهوي - باتنة
0	0	0	0	15	7	الباليه الوطني
0	0	0	0	9	13	الأوركسترا السيمفونية
71	95	81	68	0	0	أوبرا

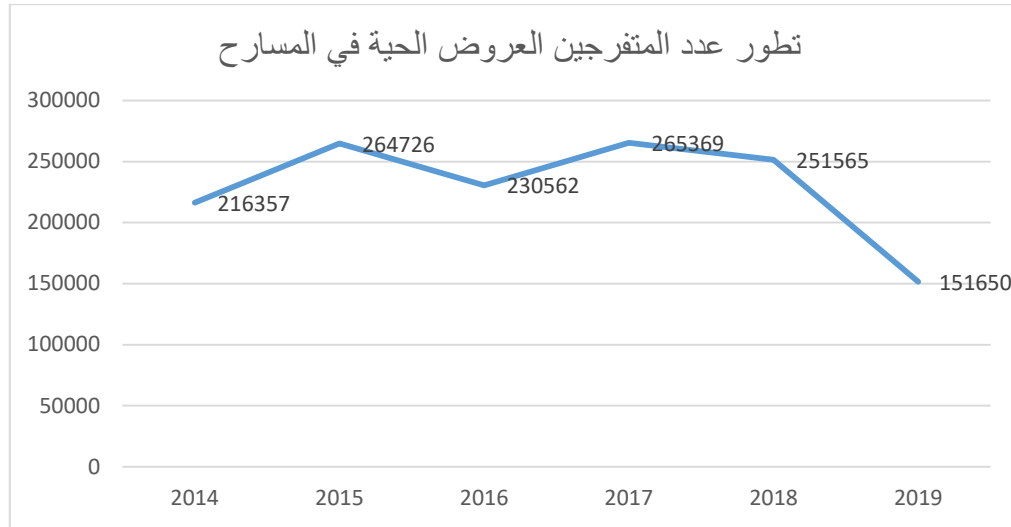
وفيما يخص العروض الحية الأخرى فقد عرفت هي الأخرى ركود كبير خلال 5 أعوام الأخيرة، حيث لم يتجاوز عددها 418 عرضا سنويا عام 2017، و 396 عرض عام 2018 و 295 عرض عام 2019.

الجدول 12: تطور عدد المتفرجين للعروض الحية حسب المؤسسات

2019	2018	2017	2016	2015	2014	الأنشطة حسب المؤسسة
14 594	37 210	43 252	38 732	7 863		المسرح الوطني
31 886	36 817	51 904	40 181	66 502	67 300	المسرح الجهوي - وهران
3 842	6 794	6 110	18 033	20 781	36 184	المسرح الجهوي - سيدي بلعباس
21 670	12 153	43 158	53 460	65 939	71 673	المسرح الجهوي - عنابة
40 760	48 550	50 185	30 990	44 553	10 170	المسرح الجهوي - قسنطينة
3 123	6 992	11 934	7 974	4 103	9 379	المسرح الجهوي - بجاية
11 725	48 819	21 201	12 177	54 985	21 651	المسرح الجهوي - باتنة
0	0	0	0	0	0	الباليه الوطني
0	0	0	0	0	0	الأوركسترا السيمفونية
24 050	54 230	37 625	29 015	0	0	أوبرا

المصدر : وزارة الثقافة والفنون

فيما يخص عدد المتفرجين للعروض الحية للمسارح سواء كانت مسرحية أو أخرى فلقد عرف ركود بين عام 2014 و 2019 فقد بلغ عدد المتفرجين 216357 عام 2014 لينتقل الى 265369 عام 2017 ليتراجع عام 2019 الى 151650 متفرج .



يجدر الإشارة الى انه بعد نشر النظام التنظيمي الذي يحدد شروط وطرق ممارسة نشاط متعهد العروض الثقافية، يوجد حتى الآن 150 متعهد للعروض فقط يحملون تراخي، وهو عدد قليل وجب مضاعفته.

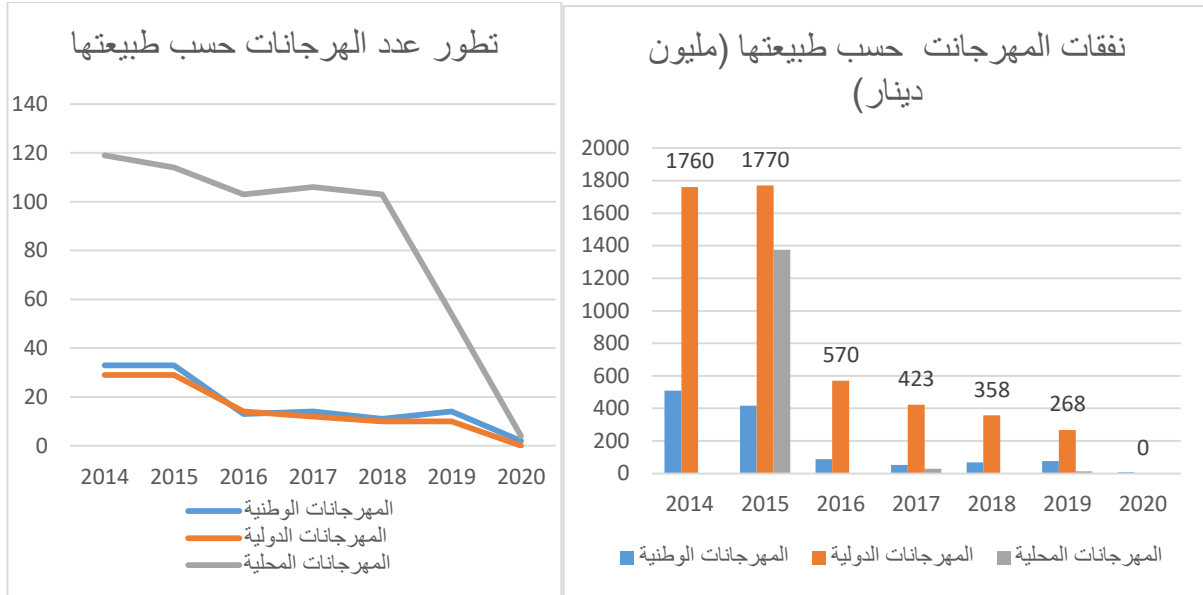
الجدول 13: المهرجانات السنوية

2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014		
النفقات مليون دينار	عدد المهرجانات	النفقات مليون دينار	عدد المهرجانات	النفقات مليون دينار	عدد المهرجانات	النفقات مليون دينار	عدد المهرجانات	النفقات مليون دينار	عدد المهرجانات	النفقات مليون دينار	عدد المهرجانات	النفقات مليون دينار	عدد المهرجانات	
8	2	76	14	68	11	52	14	88	13	416	33	510	33	المهرجانات الوطنية
0	0	268	10	358	10	423	12	570	14	1770	29	1760	29	المهرجانات الدولية
-	4	13	54	25.5	103	29	106	16.7	103	1374	114	1468.5	119	المهرجانات المحلية
8.0	6	357.0	78	451.5	124	504.0	132	674.7	130	3560.7	176	3738	176	المجموع

المصدر : وزارة الثقافة والفنون

وفيما يخص المهرجانات السنوية، فقد تم تسجيل تراجع كبير من حيث العدد ، فقد سجل 176 مهرجان عام 2014، منها 33 مهرجان وطني، 29 مهرجان دولي و 119 مهرجان محلي، ليصل عددها عام 2019 الى 78 مهرجان منها 14 وطني ، 10 دولي و 54 مهرجان محلي. والملاحظ أن المهرجانات المحلية تحظى بالعدد الأكبر .

كما عرفت النفقات على هذه المهرجانات نفس المصير، بحيث انتقلت من 3738 إلى 357 مليون دينار فقط خلال نفس الفترة.



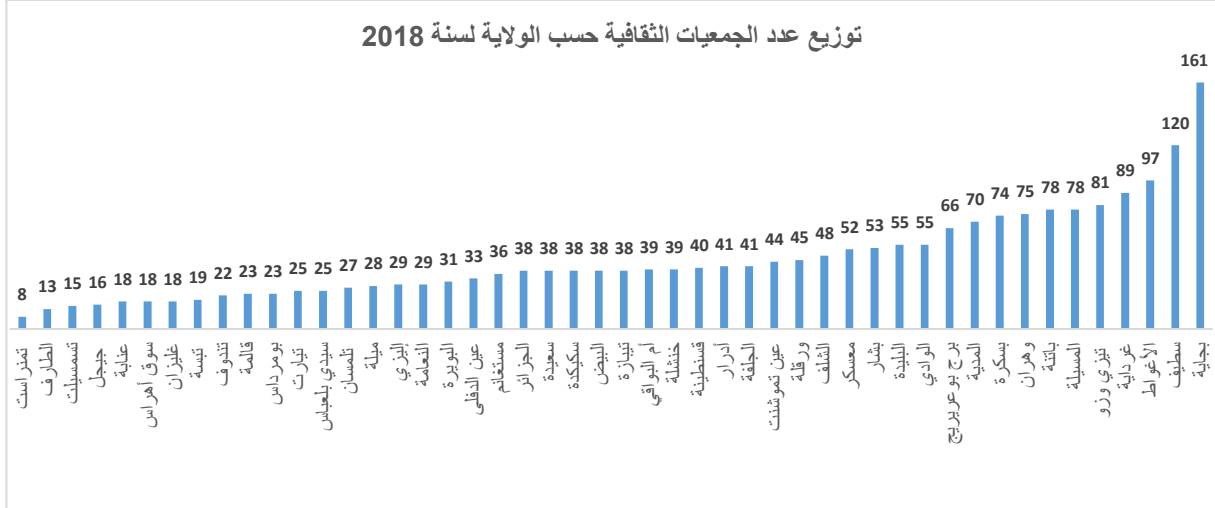
5. الجمعيات الثقافية في الجزائر

فيما يخص الجمعيات الثقافية تُظهر البيانات أنها متواجدة في جميع أنحاء التراب الوطني ما يجعلها شريكاً رئيسياً في تنمية اقتصاد ثقافي وطني إذ أنها تلعب دوراً رائداً في إنشاء أنشطة ثقافية لتلبية احتياجات السكان، ولكن أيضاً من خلال ارساء مبادئ الاقتصاد التضامني وإقامة مشاريع مربحة ومجدية اقتصادياً في مجال الثقافة.

تتكون شبكة الجمعيات الثقافية التي يقوم عليها النشاط الثقافي ونشر الثقافة المحلية، عام 2018 ، من 2187 جمعية على المستوى الوطني وبلغ عددها 6074 جمعية بين 2006 و 2009⁷ و 9922 جمعية محلية الى غاية 31 ديسمبر 2011 حسب احصائيات وزارة الداخلية. نلاحظ تراجع عدد الجمعيات الثقافية منذ دخول قانون الجمعيات 06-12 حيز التنفيذ، لما يفرضه من قيود وإجراءات يصعب الالتزام بها خاصة فيما يخص إنشاء الجمعيات. هذا العدد من الجمعيات الثقافية والفنية يعبر عن معدل منخفض جداً، هو جمعية ثقافية واحدة مقابل 19662 مواطن في 2018 وشهد تراجعاً مقارنة ب 2011 حيث سجلت جمعية ثقافية واحدة مقابل 3689 مواطن.

⁷ مداخلة عمر كساب في تصريح لـ جريدة "الشعب"، 2014.

يوضح توزيع عدد الجمعيات الثقافية حسب الولاية أن 30 ولاية تضم كل منها 40 جمعية أو أقل، 20 ولاية تضم كل منها أكثر من 40 جمعية بما فيها ولايتين فقط بها أكثر من 100 جمعية اذ تحتوي ولاية بجاية على أهم نسيج جمعي في المجال الثقافي مقارنة بالولايات الأخرى، وتضم 161 جمعية وتليها ولاية سطيف بـ 120 جمعية.



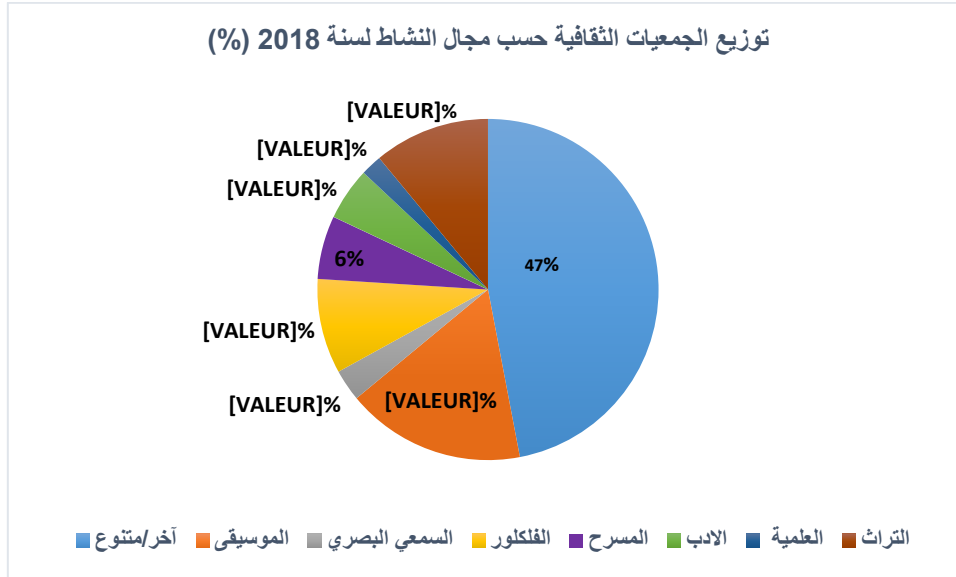
المصدر: تم إعداده بمعطيات وزارة الثقافة (الموقع الإلكتروني)

أما بالنسبة للمجالات التي تنشط الجمعيات الثقافية سواء الوطنية أو المحلية فهي متعددة: الموسيقى، السمعي البصري، الفلكلور، الادب، العلمي، التراث، المسرح وعدة فضاءات أخرى متنوعة. تستحوذ مجالات الموسيقى، التراث والفلكلور على 37% من مجموع الجمعيات الثقافية على مستوى التراب الوطني لسنة 2018 و 47% من الجمعيات الثقافية تنشط في مجالات أخرى.

يلعب تطوير الأنشطة الفنية والثقافية دورًا في التكامل والتأهيل وتعزيز تنمية القدرات على التفكير والإبداع وزيادة الأعمال، ووضع استراتيجية ثقافية من طرف الفاعلين الرئيسيين من بينهم المجتمع المدني تشكل جزءًا من عملية التنمية الجماعية.

تطوير المناطق يجب أن يطرح مشاريع تركز أيضا على الأنشطة الثقافية من أجل زيادة تنافسية وجاذبية المناطق، من خلال التركيز على أنشطة تسلط الضوء على التراث المحلي، سواء كان ماديا أو غير مادي بهدف التنويع الاقتصادي للبلد في ظل التنمية المستدامة. فمثلا، التراث لم يعد يعتبر فقط إرثًا من الماضي يجب الحفاظ عليه ونقله بأمانة قدر الإمكان، ولكنه يعتبر الآن مورداً منتجاً، وبالتالي أصبح دعامة للتنمية المستقبلية. ونجد تحالفات وشراكات متنوعة ومتعددة من أجل التراث، وتحشد على وجه الخصوص كل الفاعلين سواء الجماعات المحلية أو جمعيات المجتمع المدني المرتبطة بوجود تراث مادي والتي تعمل على تطويره والحفاظ عليه.

ومن الأخطاء التي يمكن أن يقع بها الفاعلين في تعاملهم مع الاقتصاد الثقافي حصر الثقافة في مجال واحد بحيث يبدو للناظر أن الثقافة هي فقط على سبيل المثال الرواية وتجاهل المجالات الإبداعية المختلفة التي من الممكن أن تدر مداخل اقتصادية هائلة في حالة استغلالها بالشكل الأمثل. تلك المجالات كانت سبباً في إنعاش خزائن دول بأكملها حين وضعتها تحت مجهر الاهتمام وأقامت لها الخطط والدراسات، وقدمت تسهيلات ودعم للفاعلين خاصة الجمعيات الحاملة لمشاريع تنمية ثقافية.



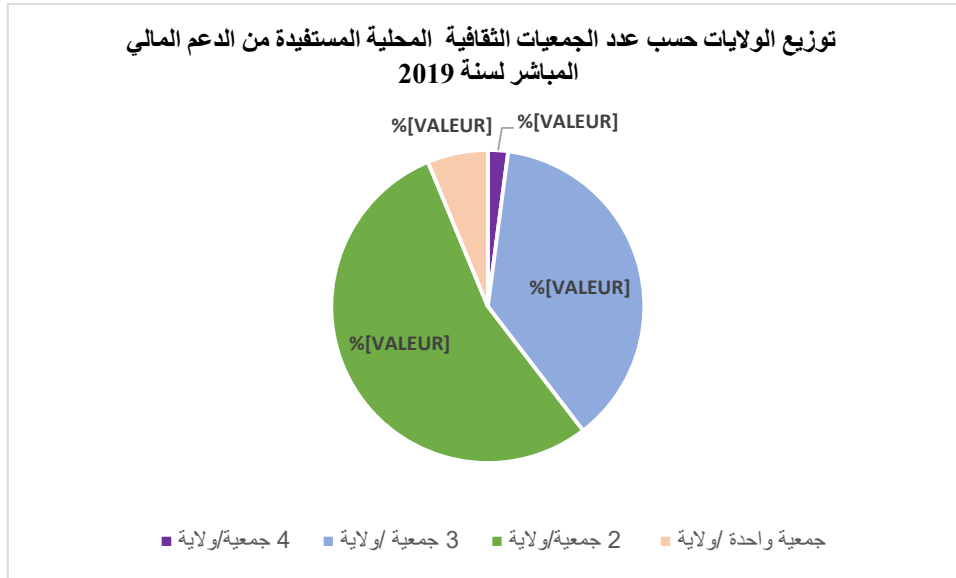
المصدر: تم إعداده بمعطيات وزارة الثقافة (الموقع الإلكتروني)

يعد تمويل الجمعيات في الجزائر من التحديات الكبرى للناشطين فيها. بالرجوع إلى القانون المتعلق بالجمعيات نجده حدد الموارد المالية لتمويل الجمعيات، وبهذه الموارد تستطيع الجمعيات لتحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله، وتتكون موارد الجمعيات مما يأتي⁸: اشتراكات أعضائها -المداخل المرتبطة بنشاطاتها الجموعية وأملكها، الهبات النقدية والعينية والوصايا، مداخل جمع التبرعات و الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

فيما يخص الإعانات، تقدم وزارة الثقافة سنويا ظرفا مالياً قيمته حوالي 2 مليون دينار لدعم البرامج الثقافية للجمعيات⁹. هذه الإعانات المالية تقدم بشكل مباشر للجمعيات سواء كانت محلية أو وطنية، أو عن طريق دعم نشاطات وتظاهرات ثقافية مثل المهرجانات، القوافل، المسابقات الفنية، الأيام الدراسية.... إلخ. فعلى المستوى المحلي، تلقت 113 جمعية محلية إعانة مالية مباشرة من الوزارة عام 2018 مقابل 124 جمعية محلية في 2019. كل الولايات استفادت من إعانات مالية لجمعياتها بعدد يتراوح من واحد إلى 4 جمعيات مدعمة وأغلبية الولايات أي 54 % منها استفادت فيها جمعيتان فقط بهاتة الاعانة.

⁸ المادة 29 من القانون رقم 06-12 المتعلق بالجمعيات.
⁹ وزارة الثقافة: تقييم وضع قطاع الثقافة 2010-2019.

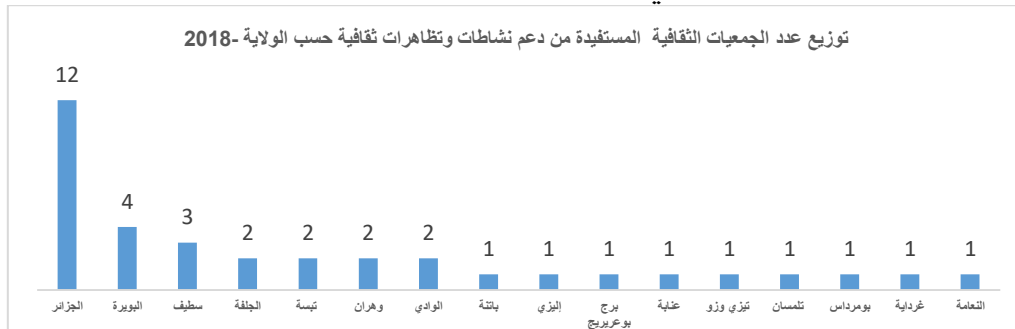
تكشف المقارنة بين توزيع الجمعيات على التراب الوطني وتوزيع الجمعيات المستفيدة من الإعانات المباشرة حسب الولاية، أن تقديم هذه المساعدات لا يأخذ بعين الاعتبار عدد الجمعيات المتواجدة في كل ولاية. فمثلا ولاية الجزائر التي تضم حسب المعطيات 38 جمعية ثقافية فقط مقارنة بالولايات الأخرى، هي الوحيدة التي استفادت فيها 4 جمعيات بالإعانة. وعلى هذا الأساس يجب توفير الدعم وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل جمعية واحتياجاتها.



المصدر: تم إعداده بمعطيات وزارة الثقافة (الموقع الإلكتروني)

فيما يخص الإعانات المالية المقدمة للجمعيات الوطنية، تلقت 8 منها دعما ماليا مباشرا في 2019 (مقابل 4 جمعيات في 2018) حيث استفادت 6 جمعيات وطنية من ولاية الجزائر لوحدها من مجموع الجمعيات المدعومة.

أما بالنسبة للإعانات المالية المقدمة للجمعيات المستفيدة من دعم النشاطات والتظاهرات الثقافية، فتلقت 36 منها دعما ماليا في 2018 حيث استفادت 12 جمعيات من ولاية الجزائر لوحدها من مجموع الجمعيات المدعومة، 4 في البويرة، 3 في سطيف واستفادت بعض ولايات أخرى من مشروعين والباقي تظاهرة واحدة لكل ولاية.



المصدر: تم إعداده بمعطيات وزارة الثقافة (الموقع الإلكتروني)

حتى لو أن الجمعيات تتمتع بذمة مالية مستقلة إلا أن الصعوبات كثيرة، فضعف التمويل العام المدعم بنظام الإعانات غير المؤكدة، لأنها تعتبر غالباً ضئيلة ومعقدة من حيث الإجراءات، يعيق استدامة الإجراءات في مجالات التدخل للجمعيات التي رغم ذلك تهتم الدولة بتعزيزها. أما الممارسات البيروقراطية الثقيلة فهي تعيق نشاط منظمات المجتمع المدني بما فيها تلك التي تمكنت من الحصول على تمويل لهيكل المشاريع ويتعين على العديد من الجمعيات التكيف باستمرار مع السياقات الصعبة خاصة بفرض رقابة مستمرة على موارد الجمعيات. وفي هذا الشأن، يؤكد بعض الباحثين أن الجمعيات الثقافية في الجزائر ينتظرها الكثير للقيام بالدور المنوط بها في تحريك المشهد الثقافي، ويرجع ذلك أن العديد من هذه الجمعيات ليس لديها أنشطة حقيقية في هذا المجال، وتسيير بعضها غير شفاف، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى نقص التمويل والتدريب في إدارة المشاريع.

بعض عناصر تقييم الحركة الجمعوية ودورها الاقتصادي:

تطوير العمل الجمعوي في مجال الثقافة للنهوض باقتصاد الثقافة، يتطلب أيضاً رفع العراقيل التي تواجهها الجمعيات بصفة عامة :

- مسألة التوظيف قضية حادة في جميع الجمعيات، ولا توجد آليات للإعفاء من الضرائب أو ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل العام، بصرف النظر عن الوضع الخاص "للمصلحة العامة" أو "المنفعة العامة"، المنصوص عليه في القانون 06-12 الخاص بالجمعيات والذي لم يطبق إلا في بضع حالات.

- التمويل الذي غالباً ما يكون غير كافٍ وغير مؤكد: الطبيعة المحدودة للدعم العام وأحكام القانون 06-12 تقيد هامش التحرك من خلال فرض آلية رقابة طويلة وملزمة للمساعدات المحلية أو الدولية. بالرغم من هذه القيود، يتطلب هدف الاحتراف لدى الجمعيات مساراً آخر يقتضي حشد التمويل بخلاف الإعانات الحكومية. في الواقع، حتى لو كانت العقوبات التي تعترض التمويل الأجنبي حقيقية، الاعتماد بشكل تام على الدعم المالي للدولة في شأنه أن يقلل بشكل كبير من استقلالية هذه الجمعيات. يكشف الواقع عن أن هناك جمعيات تأخذ حصة مالية دون أن تقدم في المقابل أي نشاط يثير الاهتمام، وهناك جمعيات أثرت على نفسها العمل ذاتياً، وترفض أن تخطو خطوة نحو الإدارة لطلب الدعم، وهي نماذج لجمعيات ناشطة وناجحة بالفعل، واعية للمغزى الجمعوي الذي أساسه الإرادة والتطوع.

- القانون 06-12 والممارسات الإدارية التي تعرقل النشاط الجمعوي؛ نظراً لأنه حتى مع احترام الالتزامات القانونية، فإن بعض الجمعيات غير قادرة على الامتثال بها إن لم تحصل على الموافقة من قبل الإدارة بسبب اعتبارات أخرى غير الاعتبارات الإدارية (مثال عدم إصدار وصل لتقديم الملف من قبل السلطات).

- **عدم وجود نصوص تجبر الإدارة على إشراك الجمعيات في وضع تصور للمشاريع المحلية ومراعاة آرائهم في القضايا التي تهم حياتهم اليومية بشكل مباشر، هذه الوضعية تفاقمت في ظل غياب أو نقص التواصل بين الإدارات والمواطنين والمجتمع المدني.** لذا يتوجب إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية.

وعلى غرار الجمعيات الأخرى، تواجه الجمعيات الثقافية عدة عقبات، كثقل الاجراءات عند إنشاء الجمعيات الثقافية والفنية، و نقص التمويل خاصة وأن القانون المتعلق بالجمعيات يحدّ بشكل كبير من إمكانيات الحصول على التمويل الأجنبي، ولكن هذا المصدر التمويلي لم يتمّ تعويضه بشكل كاف من طرف وزارة الثقافة.

إضافة إلى هذا السياق الخاص، فتكمن القوة الرئيسية للمجتمع المدني والجمعيات، في القيمة الاجتماعية والأخلاقية التي تتجم عن عمله، والتي لا يمكن قياسها بالمعايير المادية، رغم ذلك في النهاية تنطوي على مردود كمي تتمثل في القيمة المضافة التي يحققها اقتصادياً والنوعية التي تنعكس على مستوى حيوية المجتمع نشاطيته وقدرته على المشاركة السياسية والدفاع عن القيم الديمقراطية والإنسانية.

ومن بين ركائز وسمات مساهمة الجمعيات الثقافية في اقتصاد الثقافة:

- **التطوع:** العمل الجمعوي عموما والنشاط الثقافي والفني بالخصوص هو نشاط تطوعي بالأساس، لذلك وجب التشجيع بل والحث على الانخراط في جمعيات المجتمع المدني ذات التوجه الثقافي. كما أنه على الإعلام التعريف بالجمعيات الثقافية والتركيز على نشاطاتها ومزيد الاهتمام بها قصد خلق مشهد ثقافي متنوع ونشر الوعي بأهمية الثقافة التي هي معيار تطور الشعوب.
- **المساهمة في التنمية المستدامة والشاملة:** يتكامل ذلك بتطوير المبادرات الثقافية مع الأنواع الأخرى من الأنشطة على المستوى المحلي مع وضع استراتيجيات عامة متعددة المستويات ليصبح النشاط الثقافي جزءاً من حركة أكبر وأكثر أهمية تعزز تنمية البيئات الاجتماعية الإبداعية وخلق مشاريع ناجعة اقتصادياً. الاهتمام بالثقافة المحلية والإبداع الناجم عنها يمكن المجتمعات، لا سيما في الأحياء الأكثر حرماناً، من تطوير استراتيجيات إبداعية اجتماعية مرتبطة بالهوية الجماعية وذلك بمشاركة المواطنين والجمعيات الثقافية المحلية.
- **مشاريع جوارية:** النهوض باقتصاد الثقافة يقتضي وضع استراتيجيات قائمة أيضاً على مشاريع جوارية تضع المواطن والجمعيات المحلية في قلب الديناميكية الثقافية من خلال الحث على نهج ثقافي تصاعدي (وليس من أعلى إلى أسفل، أو تقررره النخب الثقافية فقط) ومقاربات أكثر عرضية (ربط مختلف القطاعات) للاستجابة لبعض التحديات التي يطرحها السياق الاقتصادي من خلال تعزيز مشاركة المواطنين وتطوير هويتهم الفردية أو الجماعية والحفاظ على الموروث الثقافي. إن الثقافة والإبداع والابتكار لديها القدرة على تقوية الروابط الاجتماعية وتشجيع مشاركة

السكان وتشجيع الهوايات الفردية والجماعية، ومن هذا المنطلق يمكن الجمع بين العمل الثقافي وتجديد الأنشطة الاقتصادية، وتحسين نوعية حياة المواطنين، وتعزيز المهارات الفردية والجماعية.

ملخص لما جاء في هذا المحور :

- إنخفاض كبير في ميزانية التجهيز والتسيير للقطاع الثقافي في السنوات الأخيرة وهذا ما يستدعي التوجه نحو البحث عن مصادر جديدة للتمويل لاسيما لدى الخواص.
- دراسة تطور المتاحف في الجزائر أظهرت نقص في استغلالها مما يستدعي إرساء قواعد جديدة لمضاعفة عدد الزوار وبالتالي مضاعفة إيراداتها.
- التراث الثقافي في الجزائر ثري ومهم جدا إلا أن السياحة لا تستغله بالقدر الكافي
- دراسة الصناعات الثقافية أظهرت ضعف كبير في الانتاج السينمائي وتسجيل معدل بعيد عن المعدلات الدولية وهذا ما يستدعي تصحيحه بتكثف جهود الفاعلين العموميين والخواص.
- قطاع الثقافة يتوفر على هياكل ثقافية مهمة لا سيما المكتبات والتي تملك طاقات استيعاب كبيرة مما يستدعي استغلالها بصفة أفضل.
- معطيات المحور الأول والمحور الثاني دفعت الحكومة إلى تبني استراتيجية جديدة لتفعيل اقتصاد الثقافة وإطلاق مبادرة بإشراك المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لتحقيق التنسيق بين القطاعات الوزارية لإنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية وهذا ما سنتطرق إليه في المحور الثالث

3- مقارنة وزارة الثقافة لتفعيل

الاقتصاد الثقافي في الجزائر

المحور الثالث: مقاربة وزارة الثقافة لتفعيل الاقتصاد الثقافي في الجزائر

في ظل النهوض بقطاع الثقافة في الجزائر، فقد تقرر من خلال الـ 54 تعهدا التي جاء بها برنامج رئيس الجمهورية، في النقطة 46 تعزيز الثقافة والأنشطة الثقافية من خلال:

- الشروع في نهج دعم ومرافقة الإبداع الفني والأعمال الثقافية من خلال إتاحة مساحات مخصصة للفنانين والمبدعين.
- تحسين شبكة الهياكل القاعدية ذات الصلة بالانتشار الثقافي وزيادة ربحيتها : قاعات العروض والمسارح ودور السينما والمتاحف وما إلى ذلك.
- الدفاع عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وترقيتها ومكافحة قرصنة الأعمال الفنية.
- دعم ومرافقة المبادرات التي يطلقها الفنانون الشباب من خلال وضع آليات الدعم وتشجيع الإبداع.
- تثمين مهنة الفنان وكل الفاعلين في مجال الثقافة وترقية مركزهم.
- ترقية الكتاب والمطالعة خاصة في المدارس.

وفي نفس السياق، فقد اعتمد **مخطط عمل الحكومة** مسعى يرمي إلى دعم ومرافقة الإبداع الفني والمقاولاتية من خلال:

- توفير فضاءات موجهة في الفضاءات الصناعية المهملة والفضاءات الحرة للفنانين والمبدعين،
- تثمين مهنة الفنان وجميع الفاعلين في الثقافة وترقية دورهم ومركزهم الاجتماعي.
- جعل جميع قدرات الهياكل الأساسية المتصلة بالإشعاع الثقافي ذات مردودية وذات الاستخدام الأمثل، لا سيما قاعات العرض، المسارح، قاعات السينما، المتاحف، الخ...
- دعم وتطوير المبادرات التي يطلقها الفنانون الشباب، من أجهزة المرافقة وترقية الإبداع وضمان الدفاع عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومحاربة قرصنة الأعمال الفنية.

كما أولى المخطط للثقافة مكانة هامة في الوسط المدرسي بوضعه المدرسة في خضم تطوير الأنشطة الفنية والثقافية وجعلها "حاضنة" للفنون والإبداع، وسيحقق ذلك ب :

- تنظيم ورشات للنشاط المسرحي والتفكير التشاركي للأطفال وورشات الكتاب من خلال مشاركة الجمعيات لتكوين الشباب في التنشيط الثقافي والفني؛

- التنظيم المنتظم للعروض (السينماتوغرافية والمسرحية) والمعارض الفنية في المدارس بتكريس ممارسة "فيلم سينمائي في كل مدرسة" و "مسرحية لكل مدرسة"، وكذا إنشاء نواد سينمائية على مستوى الثانوية والجامعات؛
- ترقية لكتاب والمطالعة واستحداث مكاتب إلكترونية؛
- توفير محيط ملائم لبروز ملكات ومواهب فنية، لاسيما من خلال ترقية المسار المدرسي والجامعي الفني واستحداث بكالوريا فنية.

أما البعد المتعلق بالحفاظ على التراث الوطني الثقافي المادي واللامادي وحمايته وترقيته، فقد أولى له المخطط كل العناية المطلوبة.

وعلى ضوء ما تقدم، فقد قام قطاع الثقافة والفنون بإعداد مخطط استعجالي يهدف إلى تثمين المكتسبات الثقافية والفنية، والحلول الاستعجالية التي باشرت بها الوزارة في عملية استغلال الأمكنة والمواقع وكل منتجات الثقافة والفن اقتصاديا، كما أبدى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي استعداده لمرافقة هذا القطاع والعمل سويا لتقريبه من الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وتقديم كل الخبرات الوطنية والأجنبية لتحقيق هذا المسعى، القائم على المقاربة الجديدة التي تربط الثقافة بالاقتصاد بهدف الانتقال إلى مرحلة إدماج قطاع الثقافة في الاقتصاد الوطني.

1. الرؤية الاستراتيجية للوزارة حول تفعيل الاقتصاد الثقافي :

لقد قامت وزارة الثقافة بداية من سنة 2020 بوضع استراتيجية جديدة للقطاع بهدف تثمين واستغلال الموارد الثقافية الثرية والمتنوعة التي تزخر بها بلادنا، وتفعيل دورها في الاستثمار الثقافي الاقتصادي؛ من أجل الانتقال بالثقافة من قطاع مستهلك وعبء على خزينة الدولة، إلى قطاع منتج يساهم في بناء صناعة ثقافية، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على التنمية الوطنية، ويتجلى ذلك في خلق مناصب شغل جديدة، جلب عمل صعبة إضافية، خلق مؤسسات فنية وحرفية، المساهمة في التنمية المحلية والوطنية وتمويل خزينة الدولة بموارد مالية إضافية.

هذه الاستراتيجية تعتمد على استغلال مجموع موارد القطاع التي يمكن تثمينها اقتصاديا عبر اقتصاد ثقافي حقيقي يضم صناعة الكتاب والصناعة السينماتوغرافية وصناعة فنون العرض والفنون الحية وصناعة السياحة الثقافية، إلا أن رسم استراتيجية لخلق صناعة ثقافية حقيقية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن إشراك كل الشركاء من ممثلي المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين من ذوي المؤسسات الفنية والحرفية والصناعية، والهيئات الاستشارية وخاصة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد فعلا مؤسسة حوار وإثراء وبناء تصور متكامل لمختلف الاستراتيجيات الفاعلة في التنمية المستدامة.

وللإشارة، فإن الجزائر تزخر بموارد ثقافية كافية لرفع التحدي، وأن البلد يستفيد من عدة موارد ثقافية قابلة للاستغلال على غرار ثاني أقدم منطقة أثرية في العالم وسبعة مناطق

مصنفة في التراث العالمي و1048 منطقة مصنفة في التراث الوطني وما لا يقل عن 15000 منطقة أثرية و50 متحفا وطنيا وهذا ما يؤهلها للدخول في ديناميكية اقتصادية حقيقية.

ولقد شغل موضوع الاستثمار الثقافي بالجزائر حيزا معتبرا، بغية البحث في طرق ووسائل تعزيز موقع الثقافة في عملية التنمية المستدامة خلال السنوات الأخيرة، لذلك أضحى ضرورة لازمة تقديم رؤية واضحة من شأنها أن تدرس علاقة الاستثمار بمناحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنشأ تحقيق نوع من التكامل بين العناصر المشكلة لتلك العملية المستدامة جراء ما يمكن أن تضيفه الثقافة بثرائها وتنوعها من تعزيز للاقتصاد الوطني من خلال الدور الناجع الذي يمكن أن تؤديه وتضطلع به لتكون محورا أساسيا في أجندة هذا الاقتصاد الذي من شأن الثقافة أن تسهم في النهوض به.

ويمكن التحدي في تبني المقاربة الاقتصادية للثقافة، التي تعمل بالأساس على تأسيس آليات فعلية للتخلص من قيود الربيع وخلق سوق حقيقية تحتكم لمبدأ العرض والطلب، في حين تلتزم الدولة ممثلة في قطاع الثقافة والفنون بمرافقة هذا المسعى وتحقيقه.

وتجدر الإشارة أن الرؤية الاستراتيجية للوزارة تستهدف عدة مجالات والمتمثلة في :

- الصناعة السياحية الثقافية:

تمتلك الجزائر كل المؤهلات لتصبح قطبا اقليميا وعالميا للسياحة الثقافية، فهي تضم زخما تاريخيا كبيرا يعود إلى 2,4 مليون سنة، وعمران بشري على مر العصور من ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، حضارات متعاقبة دون انقطاع، تنوع كبير في الانتاج العمراني والمعماري والفني، تترجمه الشواهد الأثرية من نقوش، وكهوف ومغارات، ومدن أثرية، وأخرى تاريخية في صورة قطاعات محفوظة، معالم أثرية، وبقايا متحفية، تراث مادي وآخر لا مادي، ثراء وتعدد منقطع النظير، كل ذلك دفع بوزارة الثقافة والفنون إلى رسم استراتيجية لتفعيل دور التراث الثقافي في صناعة سياحة ثقافية.

بدأت استراتيجية وزارة الثقافة بتشكيل ورشات وخلايا تفكير، لتنتهي بالشروع في الإجراءات العملية والميدانية، بدءا بتقديم بمراجعة ودعم المنظومة القانونية، ثم استحداث دفاتر شروط لدى المؤسسات الفاعلة في التراث الثقافي تسمح للمتعاملين الخواص ومختلف المؤسسات بالاستثمار ضمن حقل التراث الثقافي، حيث تم تخصيص هياكل وفضاءات لتوفير الخدمات الأساسية لفائدة السياح تنشط في مجال بيع وإنتاج الصناعات التقليدية، مقاهي ومطاعم مخصصة للأكلات التقليدية، محلات تصوير باللباس التقليدي والتاريخي، فضاءات العرض الثلاثي الأبعاد (الزيارة الافتراضية)، مساحات للعب الأطفال، خلق مسارات ثقافية سياحية.

إن توفير هذه الخدمات من دون شك سيساهم في الرفع من عدد الزوار من داخل الوطن وخارجه إلى المواقع والمعالم والمتاحف الأثرية، الأمر الذي سينعكس على المردود المالي لمؤسسات التراث، إضافة إلى خلق حركية اقتصادية في المحيط العمراني، ومنه المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية محليا ووطنيا.

- صناعة الكتاب

يعتبر نشر الكتاب من الأنشطة التي تساهم في دفع الحركة الاقتصادية لمختلف الأنشطة المتعلقة به من إبداع فكري وعلمي ثم طبع وتسويق الكتاب. مما جعل قطاع الثقافة يولي أهمية بالغة لهذا المجال المهم، من خلال إرساء آليات تشريعية وتنظيمية مناسبة وبرامج وطنية للدعم ساهمت بشكل فعال في تعزيز هذا الميدان.

- صناعة السينما وجرافية

تهدف إستراتيجية القطاع في النهوض بالصناعة السينمائية إلى:

- **خلق ديناميكية اقتصادية وطنية :** يتم من خلالها التحرر التدريجي من الاعتماد على خزانة الدولة والمبني أساسا على تطوير الحظيرة الوطنية لقاعات السينما والوصول إلى 1000 شاشة عرض، بمعدل شاشة عرض سينمائية لكل 40.000 مواطن، وخلق مناخ أعمال ملائم للإنتاج والتوزيع، وهذا بالعمل على تحيين التشريع والتنظيم، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز الموارد البشرية كما ونوعا.

1000 شاشة عرض معناه 12.000 منصب عمل مباشر، و04 ملايين دينار/سنة كتحصيلات جبائية هذا فقط في استغلال القاعات

- **خلق ديناميكية اقتصادية موجهة نحو الخارج :** استقطاب المنتجين الأجانب للتصوير في الجزائر من جهة (100 مليون دينار / سنة/ الأستوديو الواحد) لما تمتلكه الجزائر من مقومات جغرافية طبيعية وتاريخية تشكل عناصر استقطاب جد هامة للتصوير السينمائي. والانفتاح على السوق الإفريقية والعربية بتصدير الأفلام و الخبرة التقنية، وتشجيع المناوبة والإنتاج التنفيذي في بعض الأسواق الإفريقية خاصة. وكل هذا له انعكاسات هامة على الاقتصاد الوطني تتجلى مظاهره في خلق مناصب عمل، جلب عملة صعبة، حركية اقتصادية تتفاعل معها عدة قطاعات.

- صناعة العروض الفنية الحية

مكانة صناعة العروض الفنية الحية ضمن الصناعات الثقافية قدرت نسبتها 25,48% حسب تقرير لمنظمة اليونيسكو لما لها من دور فعال في الفعل الثقافي، واستقطاب كبير لدى المتلقي بما تتضمنه من تنوع كبير في مهنها الفنية والتقنية بدءا بالموسيقى والمسرح، والبالاي، والأوركسترا، وغيرها؛ كل هذه المؤشرات وغيرها دفعت بوزارة الثقافة والفنون إلى خلق ورشات للتفكير في إصلاح وتفعيل البعد الاقتصادي للعروض الفنية الحية.

تمتلك الجزائر كل المؤهلات المختصة في العروض الفنية الحية، بما فيها الكفاءات البشرية من فنيين وتقنيين، وهياكل قاعدية للعروض تتجاوز 600 هيكل بين مسرح وسينما ودار ثقافة وقصر ثقافة وغيرها.

إن الاستثمار في هذه الموارد وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية أمر ضروري وحتمي، وهو من دون شك منتج للثروة وخلاق لفرص العمل والتكوين، فضلا عما يقدمه من اسهام كبير في التنشئة الاجتماعية وبناء الشخصية الوطنية.

اعتبارا مما سبق لا يمكن البدء في إنشاء صناعات ثقافية وابداعية بالجزائر دون تجسيد مشروع ثقافي وطني حقيقي يتشارك فيه الجميع بلا استثناء. وتحدد أولوياته انطلاقا من تحرير الثقافة من قيود الربيع والتفكير خارج الأطر القديمة، بتأصيل الثقافة كفعل يومي وتواصلي، في تنمية الذائقة الفنية لدى المجتمع باعتباره الدعامية الأساسية التي يقوم عليها أي مشروع ثقافي.

اذ تشكل الإدارة ممثلة في مختلف القطاعات الوزارية البنية التحتية للثقافة وقاعدتها المادية التي تقوم بدور فعال في تشكيل المقاربات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دورها في تحقيق مسار سلس لعمليات الإنتاج الثقافي والفني، ترويجه وتسويقه، وكذا الصناعة السينماتوغرافية، والخلل الذي يصيب هذه البنية وعدم التنسيق بين مختلف مصالحها، يؤدي إلى اختلالات في الوصول إلى نتائج إيجابية، وتحقيق جدوى اقتصادية للثقافة.

2. تنشيط التنسيق القطاعي مع الوزارات لإنجاح استراتيجية اقتصاد الثقافة

تم تنظيم اجتماع برعاية المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي شهر جانفي 2021 (06-07) جمع بين وزارة الثقافة بعشرين وزارة ووزارة مندوبة بغرض تحسيسها واشراكها في مسعى تنفيذ استراتيجية اقتصاد الثقافة. حيث كانت مختلف القطاعات الوزارية مدعوة للمشاركة في إنجاح استراتيجية اقتصاد الثقافة وتجسيد الاستثمار الثقافي.

تم في هذا اللقاء عرض استراتيجية القطاع للنهوض بالثقافة في الجزائر، و في هذا اللقاء توجهت وزارة الثقافة بطلب مساهمة القطاعات الوزارية في تدعيم استراتيجية القطاع، كل فيما يخصه :

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والعمران:

- التسهيل للمستثمرين في قطاع الثقافة عن طريق منحهم قطع الأراضي لتجسيد مشاريعهم، وخاصة في المناطق الحضرية.
- توظيف خريجي معاهد التراث الثقافي (الحفظ، الترميم، التاريخ، علم المتاحف، علم الاجتماع، .. إلخ) في البلديات للمساهمة من اجل المحافظة على الإرث الثقافي، والذي يدخل ضمن مسؤوليات البلديات في حماية الموروث الثقافي، كما يساهم في وتيرة التنمية.
- ادماج عمليات حماية التراث الثقافي في مشاريع التنمية المحلية (قانون البلديات: المادة 116).

- استحداث مرسوم تنفيذي يتضمن القانون الأساسي للتعاونيات الثقافية والفنية، وفق النص القانوني للأمر رقم 72-23 مؤرخ في 07 يونيو 1972 والمتعلق بالقانون الأساسي العام للتعاونيات. بهدف تمكين الفنانين من هيكلة أنفسهم أفرادا أو في مجموعات فنية وفقا لطبيعة ونوعية مجالهم الفني.
- تخصيص مساحات داخل الفضاءات التابعة للبلديات على المستوى الوطني (مثل: المساحات العمومية، فضاءات الخدمة العمومية، ...)، ووضعها في خدمة المستثمرين وكذا الفنانين أفرادا ومجموعات إضافة الى الحركة الجمعوية وصولا الى تحقيق الخدمات الثقافية الموجهة مباشرة للجمهور.
- مساهمة الجماعات المحلية من خلال توفير أكشاك جاهزة في مناطق الظل، تستغل من طرف المكتبيين لتوفير الكتاب لسكان هذه المناطق، على أن تلتزم وزارة الثقافة بتزويدها بالكتب.
- استرجاع نوع معين من الفضاءات قصد استغلالها كورشات تساعد الفنانين على الإبداع في ظروف ملائمة كالأروقة القديمة والأقبية والأبنية المهجورة التابعة للجماعات المحلية، وبالمقابل تستقبل كافة شرائح المجتمع من أجل الاستكشاف والزيارات الفنية، ويعمل من خلالها الجميع على خلق نشاطات فنية وثقافية جوارية وتصنيع منتجات فنية وثقافية محلية.
- إيجاد حل نهائي لقاعات السينما، التابعة للجماعات المحلية.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة الشؤون الخارجية:

- مراجعة دور الملحق الثقافي بالسفارات بما يسمح بالاضطلاع بدور المسوّق للمنتجات الثقافية الجزائرية في الخارج، وحلقة الوصل بين فاعلي الثقافة في الجزائر مع الفاعلين في الدول الأخرى.
- ضمان ترويج وترقية المنتجات الثقافية الجزائرية بالخارج، عن طريق ممثلياتنا الدبلوماسية وبالتعاون مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية.
- ضمان التبادل الثقافي وتنقل الفنانين والمختصين في مهن الفنون والآداب وخاصة فيما يخص تسهيل الحصول على التأشيرة.
- اضطلاع السفارات والممثليات بالخارج وفق المهام المنوطة بها، قصد تكثيف الشراكات الثقافية الدولية وتشجيع التبادل للمنتجات والخدمات الثقافية ودعم إنجازات المبدعين.
- مساهمة الدبلوماسية في تطوير الشراكات الخارجية والتعاون الثقافي الدولي وتقوية جسور الحوار والتواصل بين الشعوب واستغلال الفرص لتثمين موروثنا الثقافي والحضاري المادي واللامادي وإبراز ما يزر به من غنى وتنوع
- ضرورة الفرز بين التأشيرة السياحية والتأشيرة الثقافية الخاصة في البحث والتراث والمشاركة في فعاليات ثقافية أو تصوير سينمائي.
- فتح مراكز ثقافية جزائرية جديدة بالخارج لغرض التسويق الثقافي، التجاري والسياحي للمنتوج الجزائري خاصة في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كبيرة.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة المالية:

- الإعفاء الضريبي للورق المُوجّه حصريا لعملية نشر الكتاب: تعديل أحكام المادة 14 من الأمر رقم 10-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 من أجل تمكين قطاع الثقافة من الاستفادة من الإعفاء الضريبي من الرسم على القيمة المُضافة بخصوص الورق المُوجّه حصريا لعملية نشر الكتاب.
- تشجيع تصدير الكتاب المنشور في الجزائر: تبسيط الإجراءات المُتعلّقة بعمليات تصدير الكتاب المنشور في الجزائر من خلال عدم مُطالبة مُصدري الكتاب بتقديم رُخصة مُسبقة من مصالح وزارة الثقافة والفنون، مع العلم أنّه لا يوجد إطار تشريعي أو تنظيمي يشترط هذه الرُخصة. نفس الرُخصة تطلبها البنوك الجزائرية بدون أيّ سند قانوني، ممّا يُعقّد من إجراءات تصدير الكتاب.
- الاعفاء من الحقوق والرسوم على كل الوصايا أو هبات الاعمال الفنية أو الكتب القديمة أو المخطوطات لفائدة المتاحف والمكتبات العمومية والهيئات المكلفة بالمخطوطات والمحفوظات.
- تتكفل الخزينة بالفوائد خلال فترة تأجيل الدفع وتخفيض معدل فائدة 100% على القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية في إطار ترميم قاعات السينما وتجهيزها.
- الإعفاء من الضريبة الجزافية للإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- اقتراح اعفاء جبائي IRG لشركات السينما والشركات الثقافية والفنية.
- اعفاء التجهيزات المسرحية وتجهيزات العرض المستوردة المكتسبة لصالح الدولة والموجهة لتنظيم الأنشطة الفنية وللمتاحف واروقة المعارض.
- اقتراح اعفاء جبائي IRG للمستثمرين في بناء قاعات العرض متعددة الاختصاصات الفنية والثقافية واستديوهات التصوير.
- انشاء بنك متخصص في تمويل، ومرافقة الاستثمار في مجال الصناعة السينماتوغرافية والانتاج الثقافي والفني.
- طلب رفع الرسم الى 1,5% على متعاملي الهاتف النقال لتمويل الصناعة السينماتوغرافية والانتاج الثقافي.
- استحداث ضريبة على كل المنتجات الفنية المستوردة (لوحات تزيينية، أغراض فنية موجهة للديكور، مطبوعات صور، ... الموجهة للاستغلال الفني)، لفائدة قطاع الثقافة والفنون، بهدف تشجيع وتطوير المنتج الفني المحلي والوطني، وصولا الى عملية تصديره.
- تخفيف وإعادة النظر في الاجراءات الجمركية المتعلقة بنقل الاشخاص والمعدات ورؤوس الاموال للنشاط السينماتوغرافي والثقافي والفني.
- إشراك الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL، والمخطط البلدي للتنمية PCD في تمويل عمليات الحفاظ على التراث الثقافي.
- تخصيص فصل في ميزانية التسيير حول الرقمنة.
- توظيف خريجي معاهد الآثار في سلك الجمارك لامتناس البطالة وكذا المساهمة في التصدي لظاهرة تهريب التراث الثقافي والمتاجرة الغير الشرعية للممتلكات الثقافية.
- تثمين صناديق الدعم الخاصة بقطاع الثقافة، وإيجاد اليات للإبقاء عليها، وذلك لما لها من أثر كبير في تطوير الصناعة السينماتوغرافية، ودعم المجتمع المدني والجمعيات

- والمحافظة على الذاكرة الوطنية وجعل التراث الثقافي عامل مساهم في الاقتصاد الوطني.
- تسهيل الحصول على تراخيص دفع مستحقات المشاركة وكراء الفضاءات في التظاهرات الدولية بالعملة الصعبة.
- تبسيط الاتفاق على القروض البنكية للمشاريع الثقافية بنفس الطريقة التي تعمل بها المشاريع المبتكرة ذات الصلة.
- إشراك الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL، والمخطط البلدي للتنمية PCD في تمويل عمليات الحفاظ على التراث الثقافي.
- تخصيص فصل في ميزانية التسيير حول الرقمنة.
- توظيف خريجي معاهد الآثار في سلك الجمارك لامتصاص البطالة وكذا المساهمة في التصدي لظاهرة تهريب التراث الثقافي والمتاجرة الغير الشرعية للممتلكات الثقافية.
- تثمين صناديق الدعم الخاصة بقطاع الثقافة، وإيجاد اليات للإبقاء عليها، وذلك لما لها من أثر كبير في تطوير الصناعة السينماتوغرافية، ودعم المجتمع المدني والجمعيات والمحافظة على الذاكرة الوطنية وجعل التراث الثقافي عامل مساهم في الاقتصاد الوطني.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة الصناعة:

- تفعيل استفادة الناشرين الجزائريين من التحفيزات الواردة في الصندوق الخاص لترقية الصّادرات (FSPE)، في عملية المشاركة في المعارض الدولية.
- الاستفادة من تسهيلات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) في التنظيم والمشاركة في التظاهرات الثقافية الكبرى خارج الوطن (معارض الكتاب، معارض الفن التشكيلي، مهرجانات دولية...).
- الاستفادة من تخفيضات كراء الأجنحة خلال فعاليات المعرض الدولي للكتاب.
- إثراء مدونة النشاطات التجارية بإدراج مكاتب الدراسات الفنية المعتمدة، وكذا بعض المهن الفنية (الفنون التشكيلية، النحت، الصناعات اليدوية، التصوير الفني، الألعاب الثقافية التراثية الترفيهية، مؤسسات صغيرة للحرفيين ذوي الاختصاص في مجال ترميم التراث والمحافظة على النمط التقليدي لل عمران...).
- دعم الاستثمار في مجال الصناعة السينماتوغرافية والانتاج الثقافي والفني والتراث الثقافي، من خلال مساهمات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة التجارة:

- تفعيل استفادة الناشرين الجزائريين من التحفيزات الواردة في الصندوق الخاص لترقية الصّادرات (FSPE)، في عملية المشاركة في المعارض الدولية.
- الاستفادة من تسهيلات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) في التنظيم والمشاركة في التظاهرات الثقافية الكبرى خارج الوطن (معارض الكتاب، معارض الفن التشكيلي، مهرجانات دولية...).
- الاستفادة من تخفيضات كراء الأجنحة خلال فعاليات المعرض الدولي للكتاب.

- اثراء مدونة النشاطات التجارية بإدراج مكاتب الدراسات الفنية المعتمدة، وكذا بعض المهن الفنية (الفنون التشكيلية، النحت، الصناعات اليدوية، التصوير الفني، الألعاب الثقافية التراثية الترفيهية، مؤسسات صغيرة للحرفيين ذوي الاختصاص في مجال ترميم التراث والمحافظة على النمط التقليدي للعماران ...).

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة الاتصال:

- ادماج مؤسسات البث التلفزيوني كعمول للأنشطة الثقافية (مهرجانات، المعارض...)
عبر القنوات التلفزيونية مقابل دفع حقوق مالية. (كما هو معمول به في بث مباريات كرة القدم).
- مساهمة القنوات العمومية في الترويج والاشهار للمنتجات الثقافية والفنية الوطنية من خلال ربورتاجات خاصة وحصص تعليمية وفنية وترفيهية، وأيضا الأفلام الوثائقية حول الفن والثقافة الجزائرية.
- تكوين صحفيين مختصين في المجال الثقافي.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي:

- جعل الصناعة التقليدية رافد للتنمية الاقتصادية للتراث الثقافي: بتطوير وتحسين تسويق الصناعات التقليدية والفنية عبر خلق فضاءات مخصصة لهذا الغرض على مستوى المتاحف الوطنية، وكذلك داخل متاحف المواقع، ومحيطها المتواجد في أغلب ولايات الوطن، مع إنشاء نقاط بيع وتطوير الصناعة التقليدية الفنية على مستوى مؤسسات التفسير المتحفي للممتلكات الثقافية ومتاحف التقاليد الشعبية، كما تسعى وزارة الثقافة و الفنون بفتح باب التعاون مع غرف الحرف التقليدية و الحرفيين من أجل إنتاج نسخ من القطع الأثرية و الآثار التاريخية فصد تسويقها للزوار وهي منتج مطلوب جدا من الزوار.
- تشجيع السياحة الاستكشافية بالخطائر الثقافية وجعل الحظيرة الثقافية اقليم لتلاقي التراث بالطبيعة: من خلال اعداد مسارات لاستكشاف الطبيعة والتعرف على التراث الثقافي بالخطائر الثقافية، مع ادماج الساكنة في اعداد وتنفيذ الاستغلال السياحي بأقاليم الخطائر الثقافية.
- الاتفاق مع وكالات السفر وأصحاب الفنادق بإدراج ثمن زيارة المتاحف ومختلف الخدمات المتحفية في الخدمات السياحية، لخلق التنوع في المنتج السياحي المقدم من طرف هؤلاء المتعاملين.

❖ المساهمات المنتظرة لدى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات الصغيرة:

- فيما يخص الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، إعداد بطاقة تحديد النشاط، تكون متطابقة مع المهن الفنية المتوفرة في قطاع الثقافة، وتسهيل عملية الحصول على الدعم وإنشاء المؤسسات الثقافية.

- تشجيع إنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة في مجال مهن التراث الثقافي والبناء التقليدي (ترميم وصيانة البناءات والعمارات، صيانة مختلف المنشآت القديمة من فقرات قصور صحراوية، طرق داخل المدن، واحات وحدائق تاريخية، ... الخ).

❖ المساهمات المنتظرة لدى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة:

- العمل المشترك لتسهيل إبرام عقود شراكة بين الجمعيات الثقافية المهمة بالحرف التقليدية والمؤسسات الناشئة في إعادة إحياء الصناعات التقليدية وعصرنتها والتسويق لمنتجاتها.
- تبني مخطط عمل ثنائي يهدف الى انشاء وتطوير المؤسسات الناشئة في مجال الصناعات الثقافية والابداعية.
- دعم المؤسسات الناشئة في مجال تطوير تطبيقات الزيارات الافتراضية عبر مواقع الويب، المعارض الافتراضية، زيارات ثلاثة الابعاد للمتاحف والمواقع الاثرية، والتي ستكون كمنتوج ثقافي افتراضي مربح.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة التربية الوطنية:

- العمل الدائم والمستمر بين وزارة الثقافة والفنون ووزارة التربية الوطنية من خلال تفعيل اتفاقيات الإطار الممضاة سابقا، واعداد خطة عمل مستعجلة مبنية على استراتيجية واضحة ما بين القطاعين، لإعداد الطفل الجزائري وتمكينه من ممارسة الثقافة والفنون داخل الوسط المدرسي وتنمية الذائقة الفنية لديه وذلك من خلال:
- تخصيص قاعة في كل مدرسة ومتوسطة وثانوية كفضاء حر للتعبير الفني يشرف عليها فنانون من المنطقة.
- برمجة عروض ونشاطات ومعارض فنية أسبوعيا داخل كل مدرسة بمقابل رمزي يدفعه الطفل، بهدف غرس ثقافة الاستهلاك الثقافي لديه.
- برمجة زيارات دورية لأطفال المدارس والمتوسطات والثانويات الى ورشات الفن بدور الثقافة، المتاحف، المواقع الأثرية، المؤسسات الثقافية المتاحة في كل ولاية.
- تنظيم مسابقات سنوية لأحسن ابداع فني يمثل مدارس ومتوسطات وثانويات الولاية وتأهيله للفوز بالجائزة الوطنية .
- برمجة زيارات دورية للتلاميذ المتفوقين في الأطوار التعليمية الثلاثة الى المعارض المستحدثة والمذكورة أعلاه (صفحة 12)، لغرس ثقافة زيارة المتاحف والمعارض الفنية والمسارح وقاعات العروض الفنية، لدى الجيل الصاعد.
- ادراج مادة الفنون وتكون اختيارية (فنون تشكيلية، موسيقى، مسرح)، في كل الأطوار التعليمية، واستحداث شعبة فنون في الثانوية للتتويج بالبكالوريا الفنية.

- توظيف خريجي معاهد الآثار والتراث الثقافي ومعاهد الفنون (مسرح، موسيقى، فنون جميلة في الاطوار التعليمية لغرس الثقافة والفنون لدى الناشئة. يتكفل بمتابعة هذه البرامج كل من مديرية الثقافة والفنون، مديرية التربية في كل ولاية وبمساهمة الولاية والجماعات المحلية.
- خلق نوادي فنية وثقافية دائمة في كل مدرسة ومتوسطة وثانوية.
- التأسيس لتنظيم الصالون الوطني لإبداعات الطفل، تعرض فيه المنتجات الفنية للبيع عن طريق استهداف شريحة هامة من المستهلكين والمتمثلة في أولياء وأقارب التلاميذ أنفسهم، الهدف منها خلق الثقافة الاستهلاكية للمنتج الفني.
- عرض المنتجات الفنية (لوحات تشكيلية، قصص، شعر، ألومات موسيقية، ...) داخل المؤسسات التربوية.
- يمكن لخريجي المدارس الفنية لعب دور محوري في نجاح هذه العملية من خلال توظيفهم.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

- تكوين مسيرين Managers في مجال الاقتصاد الثقافي والمقاولاتية الثقافية.
- تشجيع البحث العلمي في مجالات الفنون والدراسات والاستراتيجيات الثقافية.
- فتح مناصب التكوين ما بعد التدرج المتخصص PGS لفائدة إطارات ومسيرين المؤسسات الثقافية.
- ضرورة التنسيق لانتهاج سياسة مشتركة لتشجيع نشر الكتاب المحلي.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة التكوين والتعليم المهنيين:

- تكوين تقنيين مختصين في مجال الاقتصاد الثقافي.
- فتح تخصصات تقني سامي في المناجمنت الثقافي والفني، والتسويق والترويج للمنتوج الثقافي والفني بمعاهد التكوين المهني والتمهين.
- ادراج خريجي معاهد التراث والفنون الجميلة ضمن مخطط التوظيف.

المساهمات المنتظرة لدى وزارة الشباب والرياضة:

- تجسيد اتفاقية إطار بين القطاعين تتضمن خطة طريق لتفعيل المنشأة الشبابية وخلق نوادي فنية وسينمائية، وكذا استغلال قاعات العروض داخل دور الشباب لتوزيع وعرض الأفلام الجزائرية.
- الترويج للمنتوج الوطني الثقافي والفني، من خلال تسويقه في المنافسات والألعاب القارية والدولية التي يكون فيها رياضيينا ومنتخباتنا مشاركين.
- تفعيل السياحة الثقافية عن طريق بيوت الشباب.
- اشراك قطاع الثقافة والفنون في التظاهرات الرياضية الكبرى، خاصة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وإنجاز العروض الفنية الكبرى في حفلي الافتتاح والاختتام.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة السكن والعمران والمدينة:

- تخصيص فضاءات مجانية لمكتبات بيع الكتب على مستوى الأحياء السكنية الجديدة.
- تخصيص نسبة من المحلات المنشأة داخل الحظائر السكنية بمختلف صيغها، تحول لصالح قطاع الثقافة والفنون، لتمنح للفنانين قصد الاستغلال بموجب عقد نجاعة ودفتر شروط يضمن إنعاش الحياة اليومية للمواطن داخل هذه التجمعات السكنية عن طريق تكوين الناشئة واستقطاب الشباب وممارسة النشاط الفني والثقافي وترويجه.
- ادراج المنشأة الثقافية والفنية ضمن دفاتر الشروط الخاصة بالمشاريع السكنية في مختلف صيغها.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة الأشغال العمومية:

- ادماج المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة للتكفل بمشاريع علم الآثار الوقائي عند انجاز مشاريع الخاصة بقطاعاتهم (كشق الطرق والسكك الحديدية، وانجاز الموانئ ومشاريع مختلف الشبكات من كهرباء وغاز وهاتف، ... الخ)، من خلال التعاقد مع مكاتب الدراسات المختصة في هذا المجال، وهذا مما يخلق مناصب عمل للخبراء الجزائريين والتخلص من التبعية تدريجيا للخبرات الخارجية في مجال علم الآثار الوقائي.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة النقل:

- تقديم تحفيزات بخصوص كراء الفضاءات المخصصة لبيع الكتاب في المطار الدولي والمطارات الداخلية، خاصة وأن الكتاب ضمن المنتوجات الثقيلة البيع وتشكل عملية فرض نفس تكاليف كراء المحلات دون مراعاة طبيعة نشاط البيع عبئا ثقيلا على بائعي الكتب في المطارات.
- طلب مساهمة الخطوط الجوية الجزائرية في التخفيض من أسعار التذاكر خاصة عند المشاركة الجماعية والمسافات التي تتطلب العبور عن بلد آخر.
- إضافة أسماء المواقع التراثية والمتاحف، على قائمة محطات النقل (المطارات، محطات القطار، ميترو الجزائر، الترامواي، المحطات البرية.....)، وذلك بهدف استقطاب أكبر عدد من الزوار والسياح.

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

- تفعيل الاتفاقية إطار بين وزارة الثقافة والفنون ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مؤرخة في 2014/12/22، والاستفادة من أجهزة دعم انشاء المؤسسات (CNAC الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و ANEM الوكالة الوطنية للتشغيل).

❖ المساهمات المنتظرة لدى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

- وضع اتفاقية إطار بين وزارة الثقافة والفنون ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، خاصة ما تعلق بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، حيث

تسمح هذه الاتفاقية للفنانين الشباب انشاء مؤسسات مصغرة وناشئة، كفتح أروقة فنية انشاء ورشات (الفن التشكيلي، صنع الآلات الموسيقية -وصيانتها، صنع الديكورات النحت السيراميك الفني، ...).

❖ المساهمات المنتظرة لدى الدرك الوطني:

- التعاون والتنسيق مع قيادة الدرك الوطني لمحاربة الإتجار غير المشروع للممتلكات الثقافية وإشراك المجتمع المدني من خلال ترقية دوره في هذا المجال.

❖ المساهمات المنتظرة لدى المديرية العامة للأمن الوطني:

- تعزيز المرافقة الخصوصية للوفود الثقافية وتأطير التظاهرات الثقافية الكبرى.
- تفعيل الاتفاقية المبرمة سنة 2019.

❖ برنامج متعدد القطاعات:

- إلى ذلك، تم التطرق لأعمال التي تتجاوز التنسيق الثنائي إلى التنسيق متعدد القطاعات والتي قدم الاجتماع عدة توصيات فيها:
- تسجيل مدن ثقافية (4 مدن كبيرة) واحدة في الشرق، في الغرب، في الوسط وفي الجنوب تتكون من مدن سينمائية، ومسارح، وقاعات المعارض للوحات التشكيلية، وقاعات رياضية، ومرافق ثقافية للتسلية، ونوادي فكرية وثقافية للكبار والصغار، ومحلات تجارية ومطاعم ... وجميع المرافق اللازمة من إنجاز وزارة الثقافة تحت إشراف وكالة إنجاز المشاريع الكبرى للثقافة بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالصناعة السينماتوغرافية ووزارة المالية، ووزارة السياحة، ووزارة الشباب والرياضة، مع إقحام المؤسسات العمومية والخاصة ذات الطابع التجاري كسبونسور مثل: سوناطراك، موبيليس الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية ورجال الأعمال.....
- تعامل مختلف القطاعات الوزارية لاسيما وزارة التربية الوطنية، وزارة العمل، وزارة العدل، مع المؤسسة الوطنية لفنون الطباعة فيما يتعلق بطبع مختلف المنشورات والوثائق الرسمية نظرا لحوزتها على إمكانات مادية وبشرية مُعتبرة في مجال نشاطها.
- مكاتب الدراسات الفنية المعتمدة، لاسيما في مجال التصميم والفنون التشكيلية، من خلال تمكينها من أحقية الدخول في المناقصات سواء في الاستشارة أو الدراسة الخاصة بالمشاريع العمومية المتعلقة بتهيئة المساحات العمومية والفضاءات الخاصة ... "
- اشراك متعاملي الهاتف النقال للمبادرة في تمويل المشاريع والتظاهرات الثقافية.

ملخص موجز للمحور الثالث :

- قامت وزارة الثقافة بتبني رؤية استراتيجية جديدة للقطاع بهدف تثمين واستغلال الموارد الثقافية الثرية والمتنوعة التي تزخر بها بلادنا، وتفعيل دورها في الاستثمار الثقافي الاقتصادي؛ من أجل الانتقال بالثقافة من قطاع مستهلك وعبء على خزينة الدولة، إلى قطاع منتج يساهم في بناء صناعة ثقافية (خلق مناصب شغل جديدة، جلب عمل صعبة إضافية، خلق مؤسسات فنية وحرفية، المساهمة في التنمية المحلية والوطنية وتمويل خزينة الدولة بموارد مالية إضافية).
- هذه الاستراتيجية تعتمد على استغلال مجموع موارد القطاع التي يمكن تثمينها اقتصاديا عبر اقتصاد ثقافي حقيقي يضم صناعة الكتاب والصناعة السينماتوغرافية وصناعة فنون العرض والفنون الحية وصناعة السياحة الثقافية.
- رسم وتنفيذ الاستراتيجية لا يمكن أن يتم بمعزل عن إشراك كل الشركاء من ممثلي المجتمع المدني، الفاعلين الاقتصاديين من ذوي المؤسسات الفنية والحرفية والصناعية، والهيئات الاستشارية وخاصة المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي الذي يعد فعلا مؤسسة حوار وإثراء وبناء تصور متكامل لمختلف الاستراتيجيات الفاعلة في التنمية المستدامة
- الاجتماع الذي تم تنظيمه برعاية المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في شهر جانفي 2021، والذي جمع وزارة الثقافة بعشرين وزارة ووزارة منتدبة سمح بتقديم العديد من التوصيات والقرارات مع برمجة مجموعة من اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف (الملحق 2).
- استراتيجية الوزارة المقترحة هي استراتيجية طموحة تستدعي الاثراء وتقديم اقتراحات جديدة على ضوء واقع الثقافة في الجزائر، وعليه سنقدم اقتراحات و توصيات في المحور الرابع.

4- آفاق وتوصيات لتنشيط الاقتصاد

الثقافي في الجزائر

المحور الرابع : آفاق وتوصيات لتنشيط الاقتصاد الثقافي في الجزائر

نستعرض في هذا المحور الأخير من الدراسة مجموعة من المقترحات والتوجيهات ونرسم بعض الآفاق التي يتطلع إليها قطاع الثقافة بما يجعله مساهما في الاقتصاد الحقيقي في الجزائر عبر خلق القيمة وامتصاص البطالة. على المتعاملين الثقافيين أن يعملوا من جهة أخرى على تنويع المنتج الثقافي وتلبية احتياجات المواطن الجزائري الذي ما فتئ يرفع من سقف الجودة المطلوبة في هذا النوع من المنتجات. كذلك، على قطاع الثقافة أن يستوعب رهانات الأسواق العالمية وأن يتمكن من كسب رهان التنافسية واختراق هذه الأسواق والترويج لمختلف المنتجات الثقافية الجزائرية. التوصيات والتوجيهات المقترحة مبوبة حسب أهم الآفاق والرهانات التي تواجه اقتصاد الثقافة في الجزائر: تحدي الرقمنة، الانتاج الابداعي، وضعية الفنان، المؤسسات الاقتصادية الثقافية، التربية الثقافية، تنشيط وتنظيم سوق المنتجات الثقافية، السياحة الثقافية، الهياكل الثقافية، المساهمة في الاقتصاد الوطني.

1. تحدي الرقمنة :

يمثل التحول الرقمي ثورة حقيقية في العالم الحديث والذي أحدث تحولات عميقة في طرق الإنتاج ، التوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، و خلق تبعات عميقة على الاقتصاد الثقافي. لقد سمح التحول الرقمي بتسهيل عملية الإنتاج الثقافي لاسيما فيما يتعلق بالتسجيل الموسيقي، السينما، البرامج السمعية البصرية، الكتاب وغيرها، كما سمح بضمان التوزيع والنشر الواسع للمنتجات الثقافية من خلال الشبكات المترابطة والتي أدت إلى تحقيق المساواة في الحصول على هذه المنتجات. لقد مكنت الرقمنة من تحقيق هدف سامي للاقتصاد الثقافي وهو ديمقراطية الثقافة والتي تسمح بتحقيق الدور الرئيسي لها وهو التربية والتوعية والترفيه داخل المجتمع.

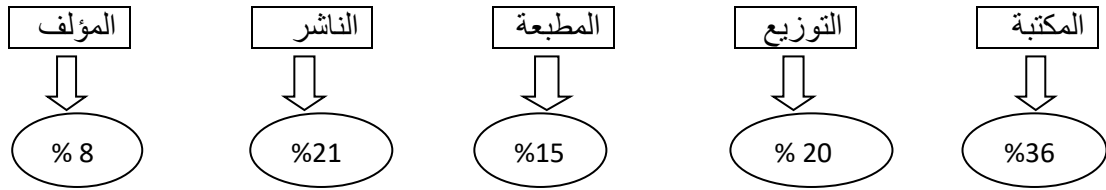
على ضوء ذلك، على المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في قطاع الثقافة في الجزائر أن يتأقلموا مع مستجدات التحول الرقمي لتحقيق تكيف نشاطاتهم مع المعطيات الجديدة التي يفرضها الاقتصاد الرقمي، على الخصوص :

- الاستفادة من تخفيض التكاليف في الإنتاج والتوزيع واقتراح بالنتيجة منتجات أكثر تنافسية من ناحية السعر : تظهر الاحصائيات مثلا بأن سعر الكتاب الرقمي يقل

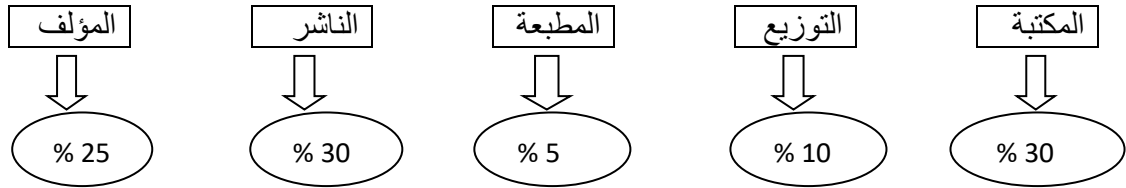
سعره عن الكتاب الورقي بقيمة 30% في دول أوروبا و أمريكا، مما زاد في معدل المقروئية، وهو ما يجب أن تطمح إليه الجزائر.

- كما بدأت دور النشر تكيف نموذجها للأعمال، مما يستدعي انخراط دور النشر الجزائرية في هذا المسعى، لتكييف نشاطها ونموذجها الاقتصادي مع التحول الرقمي، وتتمكن من تغيير في سلسلة القيمة والتي تأتي لتكون في صالح المؤلف أين يستفيد من مداخل أكبر من بيع الكتاب مما يحفز على التأليف أكثر، كما هو موضح في الشكل الموالي :

النموذج الاقتصادي العام لسلسلة الكتاب الورقي



النموذج الاقتصادي للكتاب الرقمي



- انخفاض التكاليف نتيجة الرقمنة وعدم الحاجة إلى استثمارات كبيرة لدخول ميدان الإنتاج الثقافي يعطي الفرصة لظهور متعاملين جدد في اقتصاديات الثقافة مستفيدين من انفتاح السوق. إن سهولة الدخول في الأسواق سيفتح المجال لبروز متعاملين اقتصاديين جدد لاسيما عبر استغلال إجراءات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة التي توفرها الدولة.

- استغلال التواصل المباشر بين المنتجين والمستهلكين الذي توفره الحلول الرقمية لتسهيل تسويق المنتجات الثقافية من جهة، ولمعرفة رغبات وأذواق المستهلك الجزائري من جهة أخرى. في المقابل يبقى التسويق الإلكتروني في الجزائر محدود ومتأخر بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وتطويره كفيل بتحسين تسويق مختلف المنتجات ومنها تحسين تسويق المنتجات الثقافية.

ولقد أظهرت معطيات التجارة الالكترونية في العالم لسنة 2019 أن مستوياتها أخذت منحى تصاعديا في السنوات الأخيرة، وأن المستقبل لتسويق المنتجات بتنوعها سيكون عبر التسويق الالكتروني:

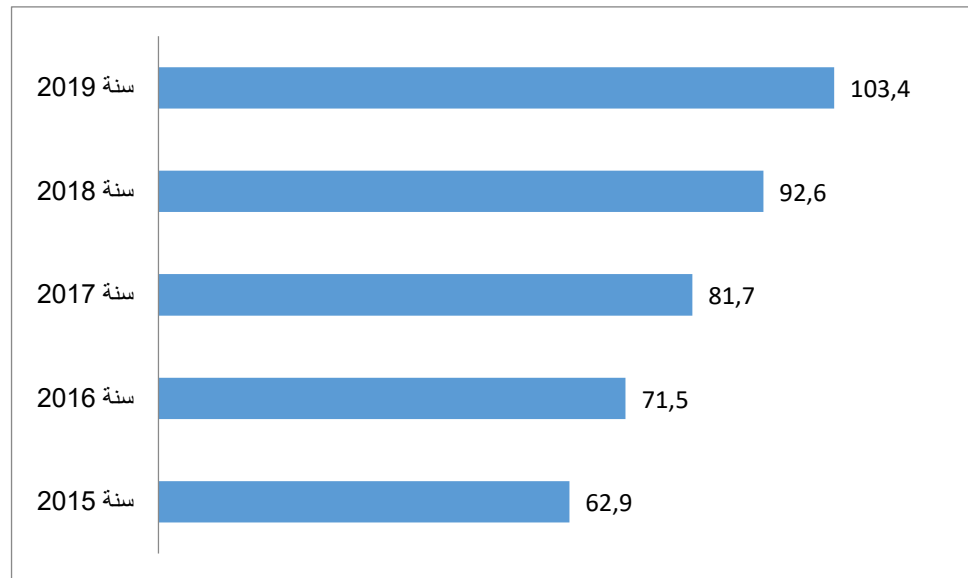
حجم التجارة الالكترونية في العالم :

103.4 مليار أورو

+ 11.6 % زيادة بالنسبة لسنة 2018

1.7 مليار عملية تبادل عبر الخط في 2019

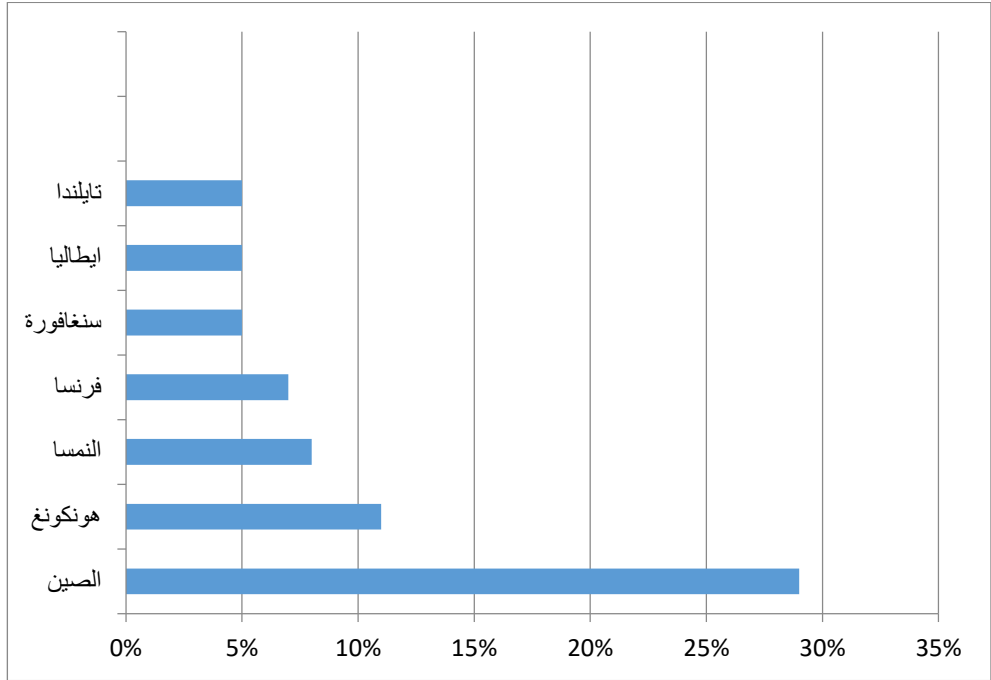
+ 15% زيادة بالنسبة لسنة 2018.



الملاحظ أن أهم المنتجات التي استفادت من التسويق الالكتروني هي المنتجات الثقافية، وهو ما أخذ مستويات متصاعدة في عدة دول¹⁰:

¹⁰ <https://www.blogdumoderateur.com/chiffres-cles-e-commerce-2020/>

المنتجات والخدمات الثقافية التي تم اقتناؤها عبر الإنترنت
خلال 12 شهر من سنة 2019 / النسبة من المشتريين الإلكترونيين



وعليه، على الجزائر أن تتطلع لمضاعفة التسويق الإلكتروني بما يسمح بمضاعفة التبادلات الإلكترونية وتسهيل البيع الإلكتروني، و بما يسمح بمضاعفة تسويق المنتجات الثقافية عبر الإنترنت، لتواكب الدول الأخرى¹¹:

الصين % 89	قائمة الدول
كوريا لجنوبية % 87	الأفضل عالميا في
المملكة المتحدة % 82	معدل التسوق
ألمانيا % 81	الإلكتروني
اندونيسيا % 79	
الهند ثم الولايات المتحدة بنسبة % 77	
تاوان % 76	
تايلاند % 74	

¹¹ <https://unctad.org/fr/press-material/classement-mondial-2018-du-commerce-en-ligne-les-pays-bas-en-tete-pour-la-premiere>

حسب التقرير المشار إليه أعلاه، الجزائر تحتل المرتبة 17 في إفريقيا والمرتبة 111 عالميا في ما يخص التسويق الإلكتروني، وهي مراتب متأخرة وجب معالجة أسبابها. لقد انتظرت الجزائر حتى سنة 2018 لإصدار القانون رقم 05-18 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، وهو ما يجعل التجارة الإلكترونية في الجزائر تستدعي التطوير. رغم ذلك، على المؤسسات العمومية والخاصة العمل على تسريع عجلة التجارة الإلكترونية لتحقيق رقم أعمال متزايد وتحقيق أهداف طموحة للتسويق الإلكتروني للمنتجات الثقافية :

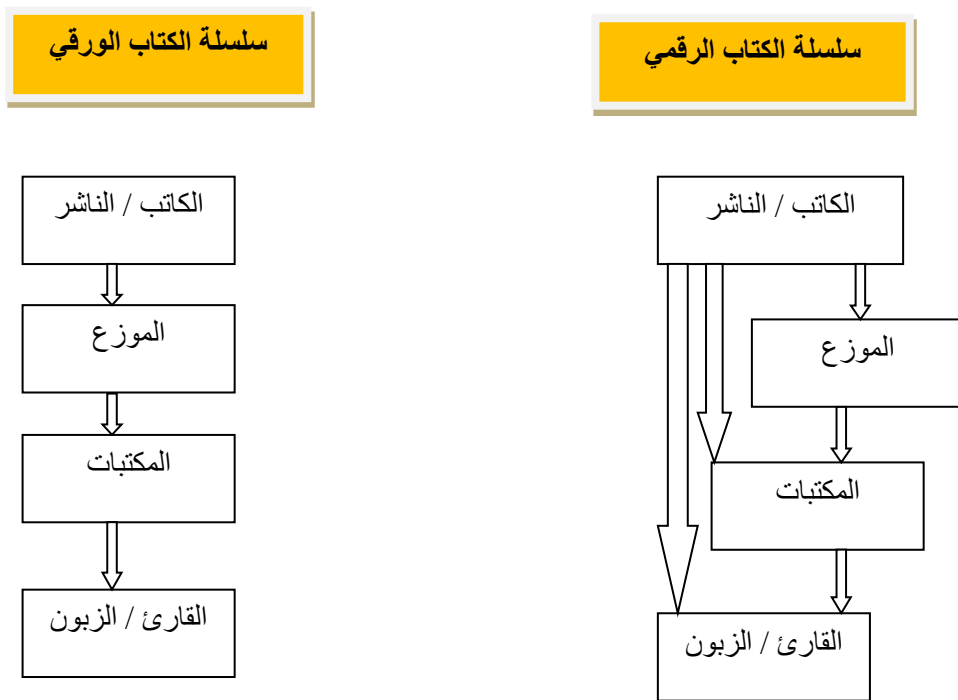
أهداف لتحقيق	2025	2030
نسبة التسوق الإلكتروني	30%	50%
النسبة للمنتجات الثقافية (من مجموع المشتريات)	5%	10%

- **بناء قنوات رقمية دائمة تسمح بتسويق المنتجات الموسيقية:** بإمكان المؤسسات الناشئة تأسيس قواعد رقمية لهذا لغرض والذي سيكون فهرسا محينا باستمرار للمنتجات الموسيقية. يتم قياس ديناميكية الإنتاج الموسيقي بعدد العناوين المدرجة والعناوين الجديدة، كما يتم قياس حجم الاستهلاك بنسبة تحميل العناوين. في عام 2018 مثلا¹²، انتعشت الصناعة الموسيقية بنسبة 10٪ تقريباً وحقت مبيعات بلغت 19.1 مليار دولار. إذا كانت أوروبا في عام 2018 لم تسجل نمواً (+ 0.1٪)، فقد سجلت أمريكا الشمالية عامًا آخر من النمو القوي (+ 14٪)، في حين أن أمريكا اللاتينية هي المنطقة التي سجلت للسنة الرابعة على التوالي منذ 2014، أعلى معدل نمو (+ 16.8٪)، "مدفوعًا بشكل خاص بالنمو القوي لهذه الصناعة في البرازيل (+ 15.4٪) والمكسيك (+ 14.7٪)". كما تشير التقارير إلى أن منطقة آسيا وأوقيانوسيا أصبحت ثاني أكبر سوق للموسيقى المسجلة في العالم، بزيادة 11.7٪.
- **من جهة أخرى، التحول الرقمي قد يؤدي إلى طغيان عناوين موسيقية "مسيطرة" على العناوين الأخرى التي تشكل التنوع والثروة الثقافية، مما يدعونا إلى توخي الحذر وضمان النشر الواسع لمختلف الأنماط الفنية. التي تزخر بها الجزائر.**
- **تبعاً للثورة الرقمية، على الدولة اعتماد إجراءات جديدة لحماية حقوق المؤلفين، وعلى ضوء ذلك فإن الديوان الوطني لحقوق المؤلف مطالب بتطوير أدوات وتنظيمات جديدة لحماية حقوق المؤلف بالنسبة لكل المنتجات الثقافية : الكتاب، الموسيقى، السينما، السمعي البصري، .. وغيرها.**

¹² <https://www.lefigaro.fr/medias/le-marche-mondial-de-la-musique-affiche-sa-plus-forte-progression-depuis-20-ans-20190402>.

- في هذا الاتجاه، الدولة مطالبة بتبني إجراءات صارمة لمحاربة التقليد الذي يقتل الابداع والمبادرة واعتماد عقوبات صارمة لحماية حقوق المؤلفين.
- بناء قواعد رقمية تسمح بتسويق الكتاب الرقمي : الجزائر بحاجة ماسة لتطوير التسويق الالكتروني للكتاب المحلي بالخصوص لتدعيم وتنشيط أعمال الكتاب الجزائريين. إن الكتاب بأنواعه ينتظر تأسيس قنوات رقمية "تسمح بسلسلة التسويق" وتقريب المسافة بين الكاتب، دار النشر والقارئ.

من سلسلة الكتاب الورقي إلى سلسلة الكتاب الرقمي



وتبين الاحصائيات أن مبيعات الكتاب الرقمي ما فتئت تتزايد من سنة لأخرى و هو ما تبرزه مثر الاحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة سابقة حول رقم أعمال الكتب الورقية والكتب الرقمية¹³ :

¹³ Benhamou, Françoise, et Olivia Guillon. « Modèles économiques d'un marché naissant : le livre numérique », *Culture prospective*, vol. 2, no. 2, 2010, pp. 1-16.

الجدول رقم 14 : أعمال الكتب الورقية والكتب الرقمية (الوحدة : مليون أورو)

التطور السنوي		تطور									
-2005 2008 (%)	-2002 2005 (%)	-2002 2009 (%)	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
0.4-	3.3	8.5	17208.0	17496.0	17971.2	17421.2	17469.4	16564.3	16097.5	1563.5	المبيعات الاجمالية
63.5	81.5	4166.0	225.4	81.5	48.4	39.2	31.6	21.8	14.2	5.3	مبيعات الكتاب الرقمي
/	/	/	1.3	0.5	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1	0.0	حصة الكتاب الرقمي من السوق الاجمالية

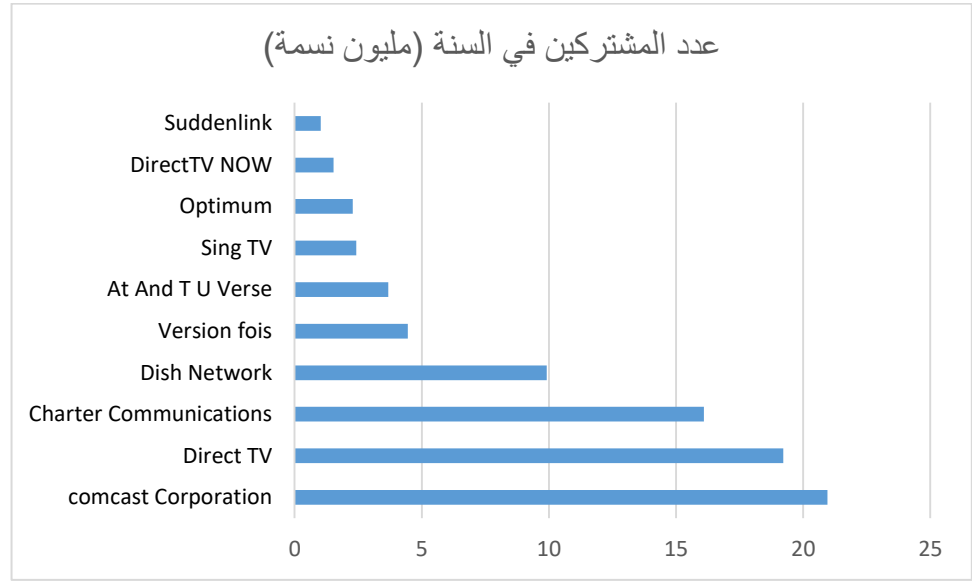
إن الكتاب الرقمي في الجزائر لم يكتسب مكانة في المبيعات، والقارئ الجزائري بقي مقيدا بشراء الكتاب الورقي في الداخل، ويلجأ أحيانا للكتاب الرقمي الصادر من الدول الأجنبية عبر منصات أجنبية رقمية، لا يستفيد من مداخلها المالية المتعاملين المحليين، وهو ما وجب تصحيحه في أقرب وقت. كما تجدر الإشارة إلى أن عام 2020¹⁴ كان مناسباً بشكل خاص للكتب الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت مبيعات الكتب الإلكترونية بنسبة 16.5٪، وارتفعت مبيعات الكتب الصوتية الرقمية بنسبة 17.3٪ مقارنة بعام 2019.

إن وجود البديل الرقمي للكتاب سمح بمواجهة تداعيات الأزمة الصحية لفيروس كورونا، وأبقى على مبيعات الكتاب بشكل عام بفضل الحل الرقمي : حققت مبيعات الكتب في عام 2020 إجمالي الإيرادات 12.4 مليار دولار للفترة من جانفي إلى أكتوبر 2020 ، مقابل 12.5 مليار دولار للفترة نفسها من عام 2019. وعليه، رغم الأزمة الصحية اقتصر الانخفاض على 1٪.

- على مصالح مؤسسة رقمنة المبادلات البنكية والنقدية ومصالح الجزائرية للاتصالات، ومختلف متعاملي الهاتف النقال أن يعملوا على تكريس وتطوير الدفع الإلكتروني عبر الانترنت وعبر الهاتف النقال لتسهيل تسويق المنتجات الثقافية. للأسف، منذ مبادرة شركة موبيليس في سنة 2014 باقتراحها لمكتبة رقمية "في مكتبتني" تحوي مجموعة عناوين مقابل مبلغ 2400 دج ، لم تسجل مبادرات جديدة. وعليه، يبدو من الضروري أن تكرر هذه المبادرات لتسهيل تسويق الكتاب الإلكتروني. إلى ذلك، نشير إلى ضرورة استغلال تطور الدفع الإلكتروني الذي سجل حسب مديرية بريد الجزائر تحسنا كبيرا سنة 2020 ب 04 ملايين عملية دفع إلكتروني بمبلغ 04 ملايين دينار جزائري مقارنة ب 671 ألف و 01 مليار دينار جزائري سنة 2017 .

¹⁴ <https://actualitte.com/article/97918/international/etats-unis-les-ventes-de-livres-en-baisse-de-1-en-2020>

- بحكم بداية تفوق القنوات التلفزيونية المتخصصة التي تقدم عروضاً متنوعة ومتجددة على السينما، أصبح لزاماً على المتعاملين العموميين والخواص التفكير في إنشاء قنوات متخصصة في تسويق الأفلام وغيرها من المنتجات.
- على المتعاملين العموميين والخواص استغلال توسيع شبكة الألياف البصرية عبر الوطن في التحول نحو نشاط تزويد المستهلك بباقات تلفزيونية محلية وعالمية، كما هو جاري به العمل في الدول الأخرى. في أمريكا، تعطي إحصائيات المشتركين في التلفزة الرقمية عبر الكابل صورة حول أهميتها :



- على الحكومة بمؤسساتها من بريد ومواصلات، الجزائرية للاتصالات، وزارة الثقافة، ووزارة الاتصال، أن تعمل على تجسيد التلفزيونات عبر الانترنت والاستفادة من هياكل الألياف البصرية للانترنت الموجودة على مستوى الوطن.
- بالنسبة لوزارة الثقافة، فهي مطالبة بإحداث تغييرات في مهام وتنظيم الديوان الوطني لحقوق المؤلف والمكتبة الوطنية، تغييرات تؤدي إلى تأسيس فروع متخصصة في مراقبة التحول الرقمي في الجزائر بما يسمح بتحقيق فوائده و تخفيف نتائجه السلبية على النشاط الثقافي، لاسيما فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلفين.
- التحول الرقمي أدى في عديد الدول إلى مضاعفة رقم الأعمال للعديد من النشاطات الثقافية، والجزائر مدعوة كذلك لمضاعفة رقم أعمال نشاطها الثقافي الناتج من التحول الرقمي.

- التحول الرقمي ومساهمته في النشر الواسع للمعرفة، يساهم في الدفع بعجلة "النشاط الإبداعي" في الثقافة. وعليه، من الضروري أن يعمل المتعاملين العموميين والخواص على بناء قنوات لتثمين هذه الابداعات كالجوائز والمكافئات وتحويل الابداعات إلى منتجات مسوقة محليا ودوليا.

- التحول الرقمي سهّل من عملية تصدير المنتج الثقافي في العديد من الدول، والمطلوب من الجزائر دعم المتعاملين العموميين والخواص للتوجه نحو التصدير للسوق العالمية التي تستهوي كل تنوع ثقافي. بإمكان تحول بعض المتعاملين إلى التخصص في نشاط تصدير المنتجات الثقافية وهو ما سيسمح بالتحكم في هذا النشاط وبناء علاقات دائمة و شبكات تسويقية عالمية.

فعلى سبيل المثال، بلغ حجم تجارة المنتجات الثقافية 212،8 مليار دولار أمريكي في عام 2013، أي ما يساوي ضعف المبلغ في عام 2004. وهو ما يمثل دليلاً إضافياً على الدور الأساسي للصناعات الثقافية في الاقتصاد العالم. وتشير احصائيات سابقة بأن الصين هي من أكبر مصدري المواد الثقافية، وتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 2013، بلغ الحجم الإجمالي للصادرات الثقافية الصينية 60،1 مليار دولار أمريكي، أي ما يساوي ضعف حجم الصادرات الأمريكية التي بلغت 27،9 مليارات دولار أمريكي . من جهة أخرى، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تحتل المراتب الأولى في تصدير المواد الثقافية، فهي ما زالت أكبر مستورد لها. وبوجه عام، تقوم الدول المتقدمة بدور يقل أهمية في مجال تصدير المواد الثقافية، ولكنها تظل تحتل مكانة الصدارة في استيرادها. وبموازاة ذلك، عملت الأسواق الناشئة على زيادة صادراتها من هذه المواد. فقد عززت كل من تركيا والهند وضعهما خلال العشرية الأخيرة، وباتتا الآن ضمن أكبر مصدري المواد الثقافية .

فيما يتعلق بطبيعة المنتجات، فإن المنتجات الفنية والحرف اليدوية تنصدر عشرة أنواع من المنتجات الثقافية الأكثر مبيعاً، كما ازداد رواج التماثيل والتماثيل الصغيرة واللوحات. وفيما يخص فئة المنتجات الفنية والحرف اليدوية فإن المبيعات منها بلغت 19 مليار دولار عام 2013 . وعلى الرغم من انخفاض مبيعات المنتجات المطبوعة، وهو ما يعكسه تراجع الصحافة الورقية بوجه خاص، ظلت الكتب تمثل قطاعاً مهماً لتصدير المنتجات الثقافية في بعض المناطق، حيث حققت مبيعاتها تقدماً بلغت نسبته 20% بين عامي 2004 و 2013 .

- يجب تأسيس لجنة مشتركة بين سلطة الضبط السمعي البصري وسلطة الضبط للاتصالات حتى يتم اقتراح الميكانزمات الأكثر فعالية لتحقيق الفائدة من التحول الرقمي لصالح النشاط السمعي البصري.

2. الصناعة الإبداعية :

- على الحكومة والمتعاملين العموميين والخواص أن يطوروا أدوات لرصد وتثمين وتحويل النشاط الإبداعي لمختلف الفنانين إلى منتوجات ثقافية تنافسية. الرهان الرئيسي في الجزائر هو أن نتمكن من تثمين القدرات الإبداعية التي تزخر بها البلاد وتحويلها لأعمال ملموسة تضمن بقائها وتضمن استمرارية المسار الإبداعي الذي يكلل بهذه الأعمال.
- وجب على الدولة أن تدعم المبادرات الإبداعية المتنوعة التي تجد صعوبة في التحول لمنتجات ثقافية مسوّقة، من أجل الحفاظ على التنوع الثقافي، وعدم الاكتفاء بمجموعة محدودة من العارضين وبالنتيجة مجموعة محدودة من المنتجات المعروضة، مما يجعل المستهلك الجزائري عرضة لمحدودية العروض، وهو ما لا يصب في مصلحته.
- اعتماد حلول عملية سهلة لتسجيل حقوق وبراءة الاختراع في شتى مجالات الإنتاج الثقافي وعلى مستوى الوطن (حلول رقمية، أرضية رقمية للتسجيل، ..) من أجل تسجيلها وتثمينها وعرضها للمتعاملين للاقتصاديين لإدخالها في مسار الإنتاج والتسويق (الابداع في اللباس، في الرسم، في المسرح، ...).
- ضرورة تبني تشريعات فيما تعلق بمفهوم "التصميم" الذي يمثل حلقة الوصل بين التراث بجميع أبعاده والإنتاج الإبداعي: على غرار معهد براءات الاختراع والمركز الوطني لحقوق المؤلف، يوصى بإنشاء مصلحة على مستوى الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف تكلف بتسجيل التصميمات الأصلية وتقديمها لمختلف المبدعين لاستلهاهم واقتراح تصاميم جديدة عصرية تسجل فيما بعد في هذه المصلحة. المؤسسات الصناعية التي تريد تصنيع التصميم وتسويقه تقدم مقابل للحرفي صاحب التصميم المسجل.
- الإنتاج الإبداعي يمثل ساحة منافسة عالمية مما يستوجب من المتعاملين العموميين والخواص دعم الابداعات المحلية لأخذ مكانتها في السوق الإقليمية والعالمية. وتشير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن الإنتاج الإبداعي تحول إلى قطاع ديناميكي جديد للتجارة العالمية. إن دعم الإنتاج الإبداعي يشمل كل الأنشطة والأعمال التالية¹⁵:

¹⁵ <https://www.forumducommerce.org/%c3%89conomie-cr%c3%a9active-secteur-dynamique-du-commerce-mondial/>

- دورات إنشاء وإنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي تكون العوامل الأساسية فيها هي الإبداع ورأس المال الفكري
- الجمع بين مجموعة من الأنشطة القائمة على المعرفة وغير المقيدة التي تتمحور حول الفن والتي من المحتمل أن تدر دخلاً من التجارة وحقوق الملكية الفكرية
- الأعمال التي تشمل سلع ملموسة وخدمات فكرية أو فنية غير ملموسة ذات محتوى إبداعي وقيمة اقتصادية وأهداف تجارية
- الأنشطة التي تقع على مفترق طرق بين قطاعات الفنون والخدمات والصناعة

الجدول رقم 15 : صادرات السلع الإبداعية بحسب المجموعات الاقتصادية، في عامي 2002 و 2011 (بملايين الدولارات الأمريكية)¹⁶

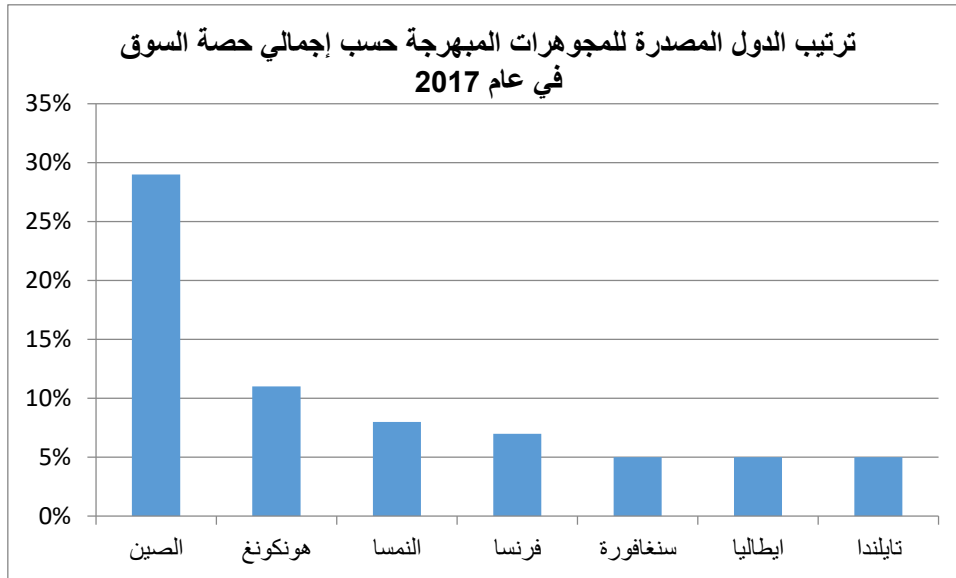
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية		البلدان المتقدمة		البلدان النامية		العالم		
2011	2002	2011	2002	2011	2002	2011	2002	
3.555	1.181	222.597	123.169	227.867	73.890	454.019	198.240	جميع السلع الإبداعية
172	45	10.65	3 8.256	23.383	9.201	34.209	17.503	الأعمال الفنية والحرفية
2	3	400	417	90	35	492	455	المنتجات السمعية- البصرية
1.800	362	127.239	60.970	172.223	53.362	301.262	114.694	التصميم
219	23	28.918	13.017	14.607	4.412	43.744	17.506	وسائط الإعلام الجديدة
-	26	-	2.478	-	250	-	2.754	فنون الأداء
1.321	690	33.650	26.061	8.106	3.157	43.077	29.908	النشر
40	31	21.631	11.916	9.456	3.474	31.127	15.421	الفنون البصرية

- تفعيل التنسيق بين غرف الحرف والصناعة التقليدية، الباحثين في التراث والتاريخ والمبدعين في النشاط الثقافي على مستوى جميع ولايات الوطن من أجل تغذية الإلهام والابداع واستلهام الأفكار لإعادة انتاج الابداعات الإنسانية الجزائرية بلمسات حديثة وعصرية.
- تطوير جسور لتحويل التراث إلى ابداعات عصرية : الاستفادة من نتائج دراسة خصائص عناصر التراث لاسيما المتعلق بالأمور الحياتية الروتينية (الأكل، اللباس،

¹⁶ www.unesco.org/culture/pdf/creative-economy-report-2013.pdf

العلاج، العمران، ...) و تثمينها عبر نشرها وتحويلها لعروض تكوين بالتكوين المهني و الجامعة.

- **تدعيم المنتجات الإبداعية الجزائرية وترقيتها للمنتجات الفاخرة من أجل اختراق الأسواق العالمية :** من بين هذه المنتجات منتجات الحلي التي تمثل قيمة مضافة كبيرة ناتجة عن ابداع الحرفيين. في الجزائر مثلا، ظلت منتجات المرجان الجزائرية حبيسة حدودنا في حين أن الأسواق العالمية في استعداد لاقتنائها بأثمان الأسعار. كذلك، يجب أن نستفيد من تاريخ وتراث الجزائر فيما يخص صناعات الذهب، الفضة والنحاس كذلك لاختراق الأسواق العالمية لاكتساح السوق العالمية للمجوهرات المبهجة التي توفر فرصا للتصدير والتي تستحوذ عليها بعض الدول كما هو موضح في الشكل التالي¹⁷:



على الجزائر أن تنشط مختلف الفاعلين الوطنيين لتحقيق هدف التحول نحو مصدر مهم للمنتجات الإبداعية في السوق العالمية بمختلف أنواعها في غضون العشر السنوات القادمة، لتحقيق هدف 01% من رقم الأعمال العالمي وتدخل السوق العالمية مكسدر لهذه المنتجات.

- **تأسيس لقواعد خصوصية لتسيير مؤسسات الصناعة الإبداعية :** نشاط شركات الموضة مثلا لا يأخذ رواجاً له في الجزائر وهو ما يجب معالجته سريعاً، ونفس الشيء مع مختلف الصناعات الإبداعية الأخرى.

¹⁷ <https://fr.statista.com/statistiques/1054501/part-marche-mondial-bijoux-fantaisie-pays/>

- مضاعفة إنشاء النوادي العلمية والثقافية في مؤسسات التعليم العالي وفي الاقامات الجامعية: لأنها تمثل الحاضنات الحقيقية للإبداع الفني التي تسمح بتخريج فنانيين ومبدعين قادرين على ولوج النشاط الثقافي و قادرين على إنشاء مؤسسات ثقافية. إن مؤسسات التعليم العالي والاقامات الجامعية سجلت تحسنا في عدد النوادي العلمية والثقافية غير أنه يبقى غير كافي:

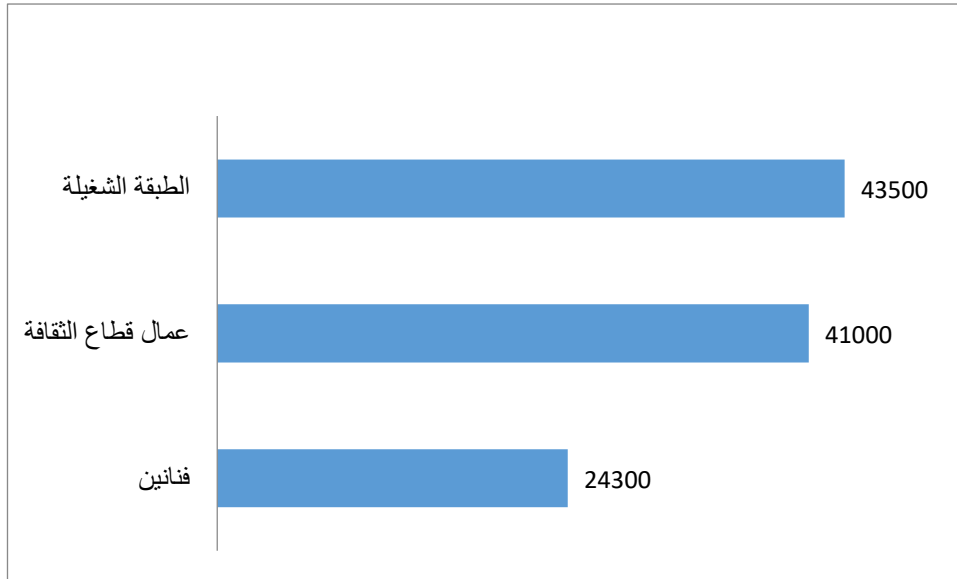
الجدول رقم 16 : آفاق إنشاء النوادي العلمية والثقافية في مؤسسات التعليم العالي وفي الاقامات الجامعية

العدد المستهدف : هدف 2025 (مضاعفته 04 مرات)	المعدل المستهدف : هدف 2025 (مضاعفته 04 مرات)	عدد مقارن والمعدل : في كندا مثلا	المعدل	عدد المؤسسات الجامعية	2020	2014	
3600	36 لكل مؤسسة جامعية	نادي 7500 / المعدل: 75 نادي لكل مؤسسة جامعية	9 نوادي لكل مؤسسة جامعية	100	900	200	النوادي العلمية و الثقافية

3. وضعية الفنان :

- من المتعارف عليه في العالم أجمع أن الفنان يعاني من صعوبة الوضعية الاقتصادية نتيجة طبيعة نشاطه وصعوبة تحصيل دخل مقنع من خلال منتوجه المعروض في السوق، مما جعل الفنان في وضعية محدودية الدخل في العالم أجمع. يرجع ذلك لخصوصيات المنتج الثقافي وخصوصيات سوق المنتجات الثقافية التي يصعب فيها ضبط القيمة المقدمة في المنتوجات.

الدخل الوسيط الفردي للفنانين، عمال قطاع الثقافة،
و الطبقة الشغيلة في كندا (2016 بالدولار الكندي)¹⁸



من جهة أخرى، بينت الإحصائيات التي تم اعدادها في كندا في سنة 2016، بأن فئة محدودة فقط من الفنانين يكسبون دخل فردي ممتاز، في حين أن غالبية الفنانين والذين يقل دخلهم السنوي عن 30 ألف دولار كندي والذين لا يملكون دخلا ، يمثلون حوالي 87 % من مجموع الفنانين في كندا¹⁹ :

متوسط دخل الفنانين في كندا

- عدد الفنانين الذين كسبوا أكثر من 300 ألف دولار: 28
- عدد الفنانين الذين يتراوح دخلهم بين 100000 و 300000 دولار: 287
- عدد الفنانين الذين تتراوح عائداتهم بين 30 ألف دولار و 99 ألف دولار: 717
- عدد الفنانين الذين يقل دخلهم عن 30 ألف دولار ولكن أكثر من 1 دولار: 4998
- عدد الفنانين الذين ليس لديهم دخل يتعلق بعقود : 2405
- الإعانات للفنانين كوسيلة لمحافظة الفنان على مهنته وعدم التخلي عنها :
نقترح إيجاد ميكانيزم جديد يشترك فيه الوزارة عبر المجلس الوطني للفنانين، و

¹⁸ <https://hillstrategies.com/resource/profil-statistique-des-artistes-au-canada-en-2016/?lang=fr>

¹⁹ https://www.bfmtv.com/economie/entreprises/culture-loisirs/la-france-compte-de-plus-en-plus-d-artistes-plus-pauvres-que-jamais_AN-201510180070.html

المؤسسات الخاصة. نقترح إنشاء صندوق تمويل جزء منه الدولة، وجزء يتم تمويله من طرف الفنانين الحاصلين على رواتب عالية، وجزء يموله المتعاملين العموميين والخواص المنتجين و الموزعين كالقنوات التلفزيونية، مؤسسات الإنتاج، مؤسسات التوزيع، الخ.

- توسيع مدونة المهن الثقافية بالتنسيق بين وزارة الثقافة ومختلف الفاعلين الثقافيين، ووزارة التعليم العالي ووزارة التكوين المهني . إن توسيع عروض التكوين بالتعليم العالي والتكوين المهني وتدعيم مراكز التكوين الخاصة سيعزز مؤشرات اليد العاملة المؤهلة للنشاط الثقافي. إن المعطيات المتضمنة في هذه الدراسة تبين بأن عدد الفنانين في الجزائر هو عدد ضعيف بالنسبة للمعايير العالمية، ومن بين أسباب ضعفه قلة عروض التكوين المقدمة من طرف مراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. على الجزائر أن تضاعف من مدارس الفنون وتشجع الخواص على الاستثمار في نشاط تكوين الفنانين حتى يتضاعف عدد الفنانين بالجزائر.

الجدول رقم 17 : آفاق إنشاء المدارس العليا للفنون الجميلة

الجزائر	فرنسا	اسبانيا	ايطاليا	الهدف في آفاق 2030
14	30	40	60	24 (بإنشاء 10 مدارس خاصة إضافية)
عدد المدارس العليا للفنون الجميلة				

- مواصلة عملية تأطير وتنمية المهن الفنية والاعتراف بها في الوظيف العمومي والقطاع الخاص: إن تطوير هذه المهن سيسمح باقتراح آفاق للمخرجين من التعليم العالي والتكوين المهني، وفتح آفاق كبيرة لهم لتقابل المهنة الكفاءة الفنية المحصل عليها. على قطاع الثقافة أن يؤسس لمدونة المهن بالتنسيق مع وزارة العمل والمديرية العامة للوظيفة العمومية. في فرنسا مثلا، تم الاعتداد بالكثير من المهن الثقافية وتصنيفها كما هو موضح فيما يلي²⁰:

²⁰ Roxane Laurent : « les industries culturelles en france et en europe : points de repère et de comparaison », Rapport Ministère de la Culture - DEPS | « Culture chiffres », 2014.

مدونة المهن الثقافية في فرنسا :

المهن الأدبية الصحفيون ومدراء النشر * الصحفيون والمحررين * أ مديري الصحف ، مديري الصحافة ، مديري النشر (الأدبي ، الموسيقي ، السمعي البصري ، الوسائط المتعددة) المؤلفون الأدبيون * المؤلفون الأدبيون وكتاب السيناريو وكتاب الحوار مترجمين * المترجمون التحريريون والفوريون مديرو وفتيو التوثيق والحفظ * أمناء المكتبات والمحفوظات والقيوم وغيرهم من المديرين التنفيذيين للتراث (الخدمة العامة) * أطر التوثيق والأرشفة (باستثناء الخدمة العامة) * أ نواب أمناء المكتبات ، مديري التراث المتوسط المهندسين المعماريين * المهندسين المعماريين الموظفين * المهندسين المعماريين الليبراليين مدرسو الفنون (خارج المدارس) * معلمي الفنون (خارج المدارس)	الفنون البصرية والمهن الحرفية مهن الفنون البصرية * أ فنانين تشكيليين * المصورين * المصممون والمساعدون الفنيون في فنون الجرافيك والأزياء والديكور الصناعات اليدوية * الحرفيين * ب عمال الفن المهن الترفيهية المؤدون * الموسيقى والفنانين الصوتيين * الفنانين المسرحيين * الرقص والسيرك وغيرهم من الفنانين الترفيهيين * فنانون الرقص * فنانو السيرك وعروض متنوعة التنفيذيين والفنيين وعمال العرض * مديري البرامج السمعية والبصرية والترفيهية ومديري الإنتاج * الأطر الفنية والفنية للإنتاج والعروض السمعية البصرية * مساعدين تقنيين لإنتاج العروض الحية والسمعية البصرية * عمال وفتيو العروض الحية والمسموعة والمرئية * مديرين مستقلين للترفيه أو الخدمات الترفيهية
---	--

- تشجيع الفنانين ومختلف المهنيين في قطاع الثقافة على تأسيس جمعيات مهنية تدافع عن حقوقهم وتعمل على تطوير مهنتهم. إن هذه الجمعيات ستساهم في تنمية المهن الثقافية وتعريف بها وتسمح بظهورها على الساحة مما يسمح بتوظيفها في اقتصاد الثقافة. لقد أظهرت المعطيات الموضحة في هذه الدراسة بأن الفنانين الجزائريين لم يؤسسوا لجمعيات مهنية ثقافية وهو ما أضعف موقفهم نوعا ما وجعل من الصعب التعبير والدفاع عن حقوقهم المهنية. إن هذه الجمعيات المهنية التي يجب أن تؤسس تبعا للتخصصات المهنية ستقوم بالحفاظ على حقوق الفنان، وتعمل على تطوير مهنة الفنان عبر التكوين والتشاور لترقية المهن الفنية.

الجدول رقم 18: آفاق تأسيس الجمعيات المهنية في الوسط الثقافي

الهدف في آفاق 2025	فرنسا	كندا	الجزائر	عدد الجمعيات المهنية في الوسط الثقافي
15 (بإنشاء 11 جمعية مهنية جديدة على الأقل)	26	38	04	

- على الوزارة الوصية بالتنسيق مع وزارة التشغيل أن ترصد وتتابع تطور عدد المهنيين في قطاع الثقافة لتحقيق معدلات تناهز المعدلات العالمية : معدل التطور في عشر سنوات والذي ناهز 50% في أمريكا للفترة 1970-1980 ; أو في عشرين سنة مثل كندا التي سجلت أكثر من 45 % للفترة 1990-2013
 - كما وجب العمل على رفع معدل عدد الفنانين بالنسبة للطبقة العاملة : في كندا مثلا، تقارب نسبة الفنانين 1% من الطبقة الشغيلة، في حين تمثل نسبة اجمالي العمال العاملين في قطاع الثقافة قرابة 4% من الطبقة الشغيلة.
- في الجزائر، وحسب احصائيات وزارة الثقافة، لا يتجاوز عدد الفنانين 10000 فنان مسجلين، وهو ما يمثل 0.001% فقط من الطبقة الشغيلة وهي نسبة ضئيلة جدا. إذا، وجب على الحكومة متابعة وتحسين هذه المؤشرات وتسجيل الفنانين بتكثيف إجراءات اصدار بطاقة الفنان، وتحديد أهداف للسنوات المقبلة :

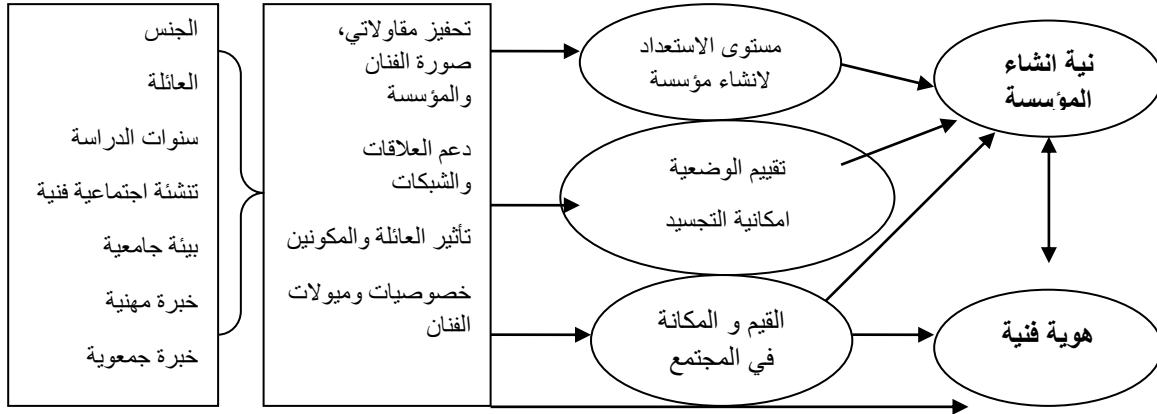
الجدول رقم 19 : آفاق تطور عدد الفنانين المسجلين في الجزائر

2030	2025	2020	عدد الفنانين المسجلين
100000	50000	10000	

- تظهر التقارير²¹ أن معدل الدخل السنوي للفنان تقارب نصف الوسيط (في كندا معدل الدخل السنوي للفنان هو 24000 دولار في حين أن معدل الدخل للطبقة الشغيلة هو 44000 دولار) وهو ما يجعله عرضة لترك مهنته. لذا على مختلف الفاعلين في الجزائر عموميين وخواص التفكير في تدعيم هذا الدخل باقتراح نشاطات ثقافية إضافية يعزز بها مداخيل الفنان الجزائري.
- لتسهيل عمليات دعم الفنان وعمليات الإحصاء، وجب على الوزارة الوصية تحديد معايير تعريف الفنان: نقترح في هذا الاطار بعض المعايير والتي نرى أنه سيتم ضبطها تدريجيا : الوقت المخصص للعمل الفني، حجم الدخل، شهرته لدى المواطنين، شهرته لدى أقرانه، جودة منتوجاته الثقافية، انتمائه لجمعية مهنية للفنانين، الشهادة الفنية أو الثقافية، والتصريح الشخصي بأنه فنان.

²¹ <https://hillstrategies.com/resource/profil-statistique-des-artistes-au-canada-en-2016/?lang=fr>

- تدعيم توجه "الفنان المقاول" وتبني حملات تحسيسية وإعلامية للدفع بالفنان لإنشاء مؤسسته والتحضر لدخول عالم الاقتصاد والتجارة. على مختلف المتدخلين لاسيما مؤسسات التكوين أن تنمي روح المقاولانية لدى طالب التخصصات الفنية لخلق المؤسسة الخاصة به، لاسيما ما تعلق بالعوامل التالية²²:



- على وزارة الثقافة بالتعاون مع الوزارات المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة أن تعمل على متابعة هذه العوامل لكل فنان راغب في إنشاء مؤسسة من أجل تدعيم وانجاح عملية إنشاء المؤسسة الثقافية. يجب أن يتم تبني مقاربة علمية لتحقيق نجاح تحول الفنان إلى مقاول منشئ لمؤسسته، والتي تسمح له بتحقيق آفاقه الفنية، والتمكن من ضمان ديمومة المؤسسة وديمومة آفاقه الفنية.
- معالجة مسألة التمييز بين الفنان المحترف والفنان الهاوي : الدولة مدعوة إلى اعتماد نصوص قانونية لتأطير عمل الفنان الهاوي، وكذلك الفنان الطفل. هاتين الفئتين يجب أن تحظيان بمعالجة قانونية خاصة من أجل حماية حقوقهما .
- تدعيم مدونة عروض التكوين المهني بعروض تخص النشاط الثقافي.
- تبني الوصاية المزدوجة بين وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي على معاهد ومدارس المهن الثقافية والفنية وتدعيمها بمسألة التوظيف التعاقد مع مؤسسات اقتصادية عمومية كالتلفزيون الجزائري ومؤسسات خاصة كالقنوات الخاصة.

²² Garlonn Bertholom. L'intention entrepreneuriale des jeunes artistes : le cas des étudiants des écoles d'art de Bretagne. Thèse en Gestion et management. Université de Bretagne occidentale - Brest, 2012

4. المؤسسات الاقتصادية الثقافية :

- بحكم أن المؤسسات الاقتصادية الثقافية معرضة للصعوبات المالية في بداياتها نتيجة صعوبة تحقيق المردوديات الاقتصادية المرجوة في أقصر الفترات، فإنه يتوجب على الدولة مرافقتها بتوفير التسهيلات اللازمة لدى البنوك للحصول على قروض استثمار وقروض استغلال قصيرة المدى. وعليه، على وزارة المالية تقديم توجيهات للنظام المصرفي بتبني معاملة خاصة للمؤسسات الاقتصادية الثقافية في الجزائر.
- اعتماد سبل للمرافقة من طرف مؤسسات الدولة لاسيما وزارة التجارة ووزارة العمل لتحقيق "تجميع وتحالفات بين المؤسسات الاقتصادية الثقافية بغرض مواجهة الصعوبات المالية الناتجة عن صعوبات التسويق ومردودية المنتجات. هذه التجمعات ستسمح بتحقيق الاندماج الأفقي وتأسيس لسلاسل القيمة مستدامة. تجدر الإشارة إلى أهمية التعاونيات الثقافية التي يمكن أن تحقق نجاحات مهمة نرجو أن يتم تدعيم تأسيسها ونشاطها.
- تقييم ومتابع مستمرة من طرف وزارة الثقافة بالتنسيق مع الديوان الوطني للإحصاء، السجل التجاري، صندوق تأمينات غير الأجراء، لمعدل انشاء وزوال المؤسسات الاقتصادية الثقافية، عبر انشاء مرصد للمؤسسات الثقافية : هذه المعلومات التي يجب أن تحين كل سداسي، ستسمح بمتابعة مؤشرات نمو القطاع حسب التخصصات لاقتراح تدابير جديدة لتدعيم تخصصات معينة و تثمين إنجازات أخرى. مصالح الاتحاد الأوروبي قامت باقتراح مدونة تسمح بإحصاء المؤسسات الاقتصادية الثقافية في الدول الأعضاء بما يسمح بمتابعة متجانسة وتوفر لأصحاب القرار المعلومات الضرورية لتبني السياسات الضرورية، وهو ما يمكن أن يتم الاقتباس منه واقتراح مدونة خاصة بالجزائر²³:

²³ Roxane Laurent : « les industries culturelles en france et en europe : points de repère et de comparaison », Rapport Ministère de la Culture - DEPS | « Culture chiffres », 2014.

المدونة الأوروبية للصناعات الثقافية :

الكتاب والصحافة	المتاجر المتخصصة
* نشر الكتب	* تأجير شرائط الفيديو وأقراص الفيديو
* نشر الصحف	شهرة اعلاميه
* إصدار المجلات والدوريات	* أنشطة وكالات الإعلان
* أنشطة وكالات الأنباء	أنشطة أخرى
* بيع الكتب بالتجزئة في المتاجر المتخصصة	بنیان
* بيع الصحف والقرطاسية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة	* الأنشطة المعمارية
* الترجمة التحريرية والشفوية	الفنون البصرية
السمعي البصري / الوسائط المتعددة	* أنشطة التصميم المتخصصة
* إنتاج الأفلام السينمائية ومقاطع الفيديو والبرامج التلفزيونية	* أنشطة التصوير الفوتوغرافي
* ما بعد إنتاج الصور المتحركة وأشرطة الفيديو والبرامج التلفزيونية	* الإبداع الفني
* توزيع الأفلام والفيديو والبرامج التلفزيونية	التربية الثقافية
* عرض الصور المتحركة	* التربية الثقافية
* تسجيل الصوت ونشر الموسيقى	عرض حي والأنشطة المرتبطة به
* تحرير وبث البرامج الإذاعية	* فنون الأداء
* البرمجة التلفزيونية والإذاعية	* أنشطة الدعم لفنون الأداء
* نشر الألعاب الإلكترونية	* إدارة قاعات العرض
* بيع الموسيقى وتسجيلات الفيديو بالتجزئة في	إرث
	* إدارة المكتبات ودور المحفوظات
	* إدارة المتاحف
	* إدارة المواقع والمعالم التاريخية والمعالم السياحية المماثلة

• نقتراح أن يقوم الديوان الوطني للإحصاء بإنشاء قاعدة خاصة ونظام معلومات خاص بالمؤسسات الثقافية الجديدة لمتابعة تطور انشائها، وكذا متابعة تطور اختفائها. نجد في العديد من الدول مسك لإحصائيات المؤسسات الناشطة في المجال الثقافي والاحصائيات التي تبين عدد العمال التي توظفهم وهو أمر بالغ للأهمية من أجل المتابعة وتبني توجهات جديدة لدعمها هو ما يسمح بتخفيض البطالة في الدولة. الدول الأوروبية تمسك احصائيات المؤسسات الثقافية والمعطيات المتعلقة بها مما يسمح لها بالمقارنة المرجعية ²⁴ :

²⁴ LAURENT, Roxane. Les industries culturelles en France et en Europe : points de repère et de comparaison In : Les industries culturelles en France et en Europe : points de repère et de comparaison [en ligne]. Paris : Département des études, de la prospective et des statistiques, 2014

الجدول رقم 20: مؤشرات حول المؤسسات الثقافية في أوروبا

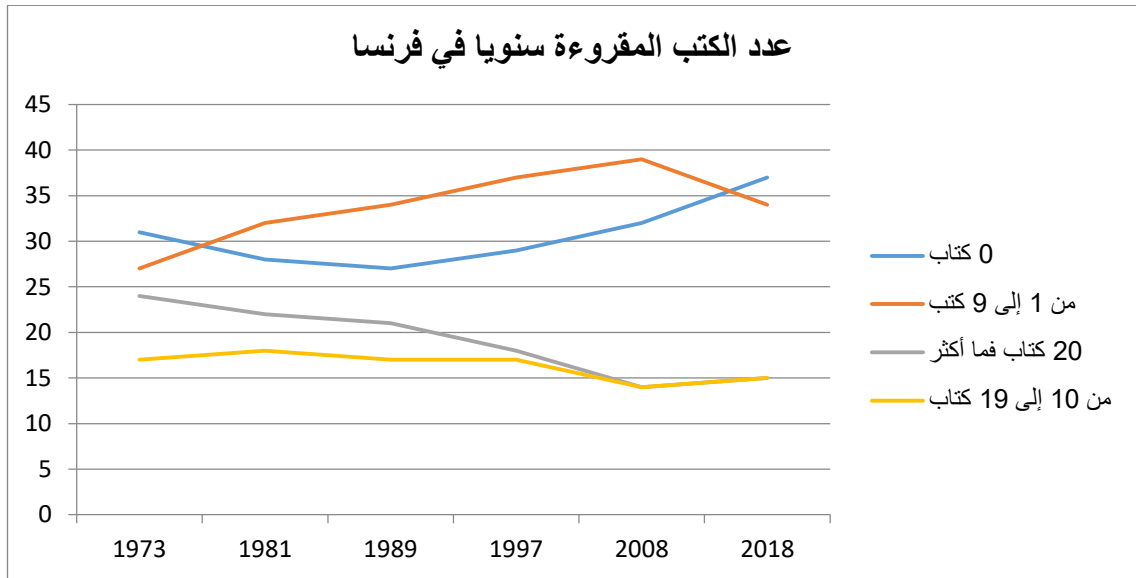
الاتحاد الأوروبي	فرنسا	ألمانيا	المملكة المتحدة	إيطاليا	
622870	73489	56473	46467	68579	عدد المؤسسات
139836	23400	29725	30799	11299	القيمة المضافة (مليون أورو)
57307	7098	14909	14465	5335	فائض الاستغلال (مليون أورو)
388779	62220	71107	79637	35085	رقم الأعمال (مليون أورو)
1700892	232147	321141	381228	103825	عدد العمال الأجراء
نسبتها من إجمالي القطاع المنتج (%)					
3.0	2.9	2.6	2.7	1.8	عدد المؤسسات
2.3	2.6	2.1	3.2	1.7	القيمة المضافة
2.3	2.9	2.8	3.0	1.7	فائض الاستغلال
1.6	1.7	1.3	2.3	1.2	رقم الأعمال
1.7	2.0	1.6	2.6	1.2	عدد العمال الأجراء

- على مصالح الإحصاء أن توفر معلومات مشابهة لهذه المعطيات وتوفرها لأصحاب القرار حتى يتسنى لهم اعتماد الإجراءات الكفيلة بتحسين هذه المؤشرات.
- يمكن اقتراح تأسيس صندوق تساهم فيه الدولة كما تساهم فيه المؤسسات الثقافية عبر اقتطاعات ضريبية يخصص لتقديم ضمانات عن كفالات التعهد وعن كفالات حسن التنفيذ لتسهيل مشاركة المؤسسات الثقافية في المناقصات الوطنية والدولية.
- اقتراح إجراءات خاصة لصالح الفنانين، الكتاب، المبدعين، لإنشاء مؤسساتهم: العمل على دفع الفنان، الكاتب وكل ناشط في الثقافة لإنشاء مؤسسته بتقديم تسهيلات وتدابير خاصة. تشير التقارير العالمية بأن المدخرات الشخصية تمثل المورد الرئيسي لإنشاء المؤسسات الثقافية، مما يستدعي اقتراح تدابير مالية بعد انشاء هذه المؤسسات للحفاظ على بقائها علما بأن التقارير تشير إلى أن المؤسسات الثقافية في العالم لا تستفيد كثيرا من تسهيلات الدولة المالية وهو ما يعرضها للصعوبات المالية.
- على الوزارة مع مختلف الشركاء أن يرافقوا صاحبي مشاريع المؤسسات الثقافية في اعداد دراسة أولية للجدوى الاقتصادية لمشاريعهم، وآفاق وفرص السوق التي يمنحها للتأكد من نجاح ديمومة المؤسسة المنشأة.

- من جهة أخرى، تبرز بعض الدراسات أن قرابة 50% من المؤسسات الثقافية تزول في الخمس السنوات الأولى من نشاطها، وهو ما يؤكد ضرورة المرافقة ورفع تنافسيتها في السوق. كما أن نسبة غلق المؤسسات الثقافية تفوق 10% سنويا، وهو ما يستدعي من وزارة الثقافة مع شركائها مسك لوحة قيادة لرصد تطور هذه المؤسسات الثقافية لتحسين مؤشراتها في شكل مرصد المؤسسات الثقافية.
- على وزارة الثقافة بالتنسيق مع الشركاء من مؤسسات الدولة أن تدفع الخواص نحو انشاء مؤسسات اقتصادية ثقافية موزعة عبر التراب الوطني : تظهر الدراسات بأن تركيز المؤسسات الثقافية في إقليم واحد يؤدي إلى زيادة شدة المنافسة وهو ما يؤدي إلى زوال بعضها. وعليه، للحفاظ على أكبر قدر من المؤسسات الثقافية على الدولة أن تسهر على انشاء مؤسسات اقتصادية ثقافية موزعة على أرض الوطن.
- **نقترح انشاء باترونا خاصة بالمؤسسات الاقتصادية الثقافية** (جمعية جديدة أو فرع من جمعيات الباترونا الموجودة حاليا) تسهر على تعزيز تنافسية هذه المؤسسات وتحفظ حقوقها. كما توكل إلى هذه الجمعية مهمة تكوين أصحاب المؤسسات الجديدة على مبادئ المقاولاتية وسبل التعامل مع مستجدات السوق والمنافسة.
- **تمكين المؤسسات الثقافية المبدعة من الاستفادة من صندوق المؤسسات الناشئة أو انشاء صندوق للرأسمال المخاطر** تشترك فيه الدولة والخواص موجه لتمويل مشاريع مؤسسات ثقافية مبدعة. نسجل في هذا الاطار تأسيس صناديق لرأسمال المخاطر عمومية وخاصة للاستثمار في الصناعة الثقافية عبر العالم : في فرنسا مثلا، تم انشاء سنة 2019 صندوق للرأسمال المخاطر من طرف الدولة خاص بالمؤسسات الناشئة الثقافية بمقدار 225 مليون أورو. من جهة أخرى، انخرط الخواص في هذا المسعى، حيث سجلت أوروبا العديد من الصناديق الخاصة للاستثمار في القطاع الثقافي، ومنها صندوق الفن الإبداعي (ArtNova) والذي تم تأسيسه بمبلغ 100 مليون أورو، من طرف مستثمر خاص وهو صاحب مؤسسة (ArtExplora).
- **مسك فهرس للمؤسسات الاقتصادية الثقافية حسب تخصصات النشاط** : التراث المادي، التراث اللامادي، العروض والفن، فن الحرف، الكتاب والنشر، السينما، المسرح، السمعي البصري، التصميم والإبداع،
- **تخصيص مقعد دائم للمؤسسات الثقافية بالمجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ودفع المجلس لخلق مؤسسات أكثر في قطاع الثقافة : دور النشر، مؤسسات الصناعة السنماتوغرافية، مؤسسات السمعي البصري، مؤسسات التوزيع، الخ.
- **وكالة الضبط السمعي البصري** مطالبة بمضاعفة مجهوداتها بحيث يمكن أن تلعب دور المحفز على شراء المنتج الثقافي الوطني من وثائقيات، مسلسلات، الخ وإمكانية الزام القنوات العمومية والخاصة بذلك، ولما لا ربطه بالاشهار.

5. التربية الثقافية :

- **تعزيز الهوية الوطنية :** على كل مؤسسات الدولة : ثقافة، سياحة، تربية، تعليم عالي وغيرها أن تؤسس لبرامج جولات للسياحة الداخلية وتحويل وجهة الجزائريين الذين يتجهون لدول أخرى إلى السياحة الداخلية. إعادة التوجيه هذه ستسمح بتنشيط السياحة الداخلية وتحقيق المنافع الاقتصادية المرجوة، كما ستسمح أساسا بتعزيز هوية المواطن الجزائري. إن زيارة المواقع التراثية ترسخ في ذهن الفرد الجزائري هويته.
- **تعزيز الذاكرة التاريخية :** اقتراح إعادة تصور لتدريس التاريخ بتبني الجولات السياحية للمعالم التاريخية والثقافية كطريقة لتدريس التاريخ وترسيخه في ذهن المواطن الجزائري.
- **تعزيز الدور التربوي للثقافة وتحقيق التكامل بين المرفق العمومي التربوي والمرفق العمومي الثقافي.**
- **تنشيط المكتبات البلدية و تعزيز المقروءة :** إن القراءة في الجزائر تمثل تحدي رئيسي للدولة بحكم أنها تتجه نحو اقتصاديات المعرفة والابداع، والتي ترتكز أساسا على استهلاك وإنتاج المعرفة. إن هذه التوجهات لن تتحقق إلا إذا تمكنت مختلف القطاعات الوزارية بدعم جهود وزارة الثقافة للرفع من مستوى القراءة في مختلف فئات المجتمع. إن العديد من الدول تراقب وتتابع عبر الاستقصاء لمستوى القراءة بقياس عدد الكتب المطالعة لكل فرد، وهو ما هو معمول به مثلا في فرنسا²⁵:

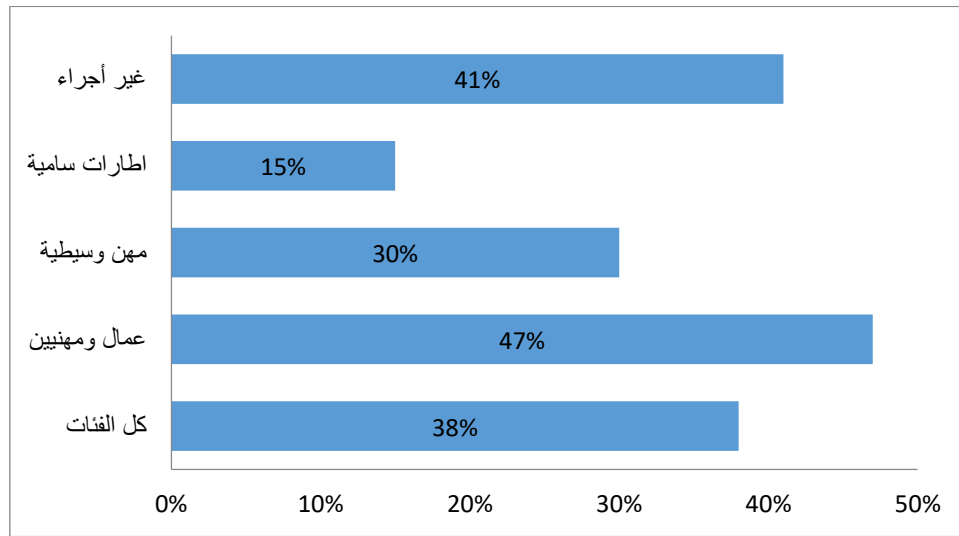


²⁵ <http://www.observationsociete.fr/modes-de-vie/loisirs-culture/lecture-livre.html>

الظاهر أن فرنسا سجلت تراجعاً في المقرئية وهو ما نلاحظه بتزايد نسبة الافراد الذين لا يطالعون تماماً (0 كتاب)، وهو ما ينسحب على العديد من الدول بسبب اجتياح المعرفة الرقمية والوسائط الاجتماعية. إن الجزائر مدعوة لمراقبة ومتابعة هذه المسألة عن كثب واجراء سبر للآراء دوري لرصد تطور المقرئية، وتبني الاجراءات اللازمة للرفع من مستوياتها.

كما يجب متابعة المقرئية وعدم المقرئية حسب فئات المجتمع كما هو معمول به في الدول الأخرى حتى يتسنى بلورة اقتراحات خصوصية لكل فئة ترفع من مقرئيتها.

نسبة غير المطالعين حسب الفئات الاجتماعية في فرنسا (2018)



على وزارة الثقافة بالتعاون مع مختلف القطاعات لاسيما قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي، أن تعمل على الدفع بمستويات القراءة للكتب الوطنية، وتدعيم الترجمة لاسيما من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية لنقل المعارف وتدعيم القراءة.

- استعمال المنتجات الثقافية في تثقيف واعلام المواطنين لاسيما الشباب
- ابراز وتعزيز وتطوير مهام ونشاطات دور الثقافة عبر الولايات لدعم قدرات المواطن لاستيعاب وفهم المعارف الجديدة.
- ابراز أهمية استهلاك المنتجات الثقافية في تحسين الحالة الشخصية للمواطن وثقافة الذات، وتحسين سلوكه مع أقرانه من أجل تحسين الحياة الاجتماعية وأنسنتها.
- تعزيز المقرئية في الجزائر لاسيما في المدرسة ولما لا تأسيس مادة للقراءة لايمتحن فيها التلاميذ في كل الأطوار، وتعزيز كتاب الطفل والذي يمثل الحلقة الرئيسية في تدعيم المقرئية.
- إعادة احياء مسرح الطفل والمسرح الجامعي.

6. تنشيط وتنظيم سوق المنتج الثقافي :

- **مراجعة مستعجلة ضرورية لكل التشريعات المتعلقة بالقانون التجاري، قانون العمل، القوانين الجبائية، قانون المنافسة، قوانين المالية وكل التشريعات التي تنطبق للنشاطات الاقتصادية الثقافية في اتجاه تحرير أكبر للنشاط الاقتصادي الثقافي.**
- **فيما يخص الفنان المقاول، أي الفنان صاحب المؤسسة الثقافية، على الدولة أن تخضع مؤسسته لإجراءات ضريبية خاصة حيث أن التصريح بعدم تحقيق رقم أعمال يعفيه من الضرائب، كما أنه يطبق عليه معدلات ضريبية خاصة، ويمكن أن تشمل خصوصية الضرائب الرسم على القيمة المضافة.**
- **كذلك يجب تأسيس للتصريح لدى صندوق الضمان الاجتماعي بما يضمن حقوق الفنان في الحالتين : حالة الفنان الحر وفي حالة الفنان صاحب المؤسسة.**
- **إن تأسيس لنظام ضريبي ولضمان اجتماعي عادل ومحفز سيرفع من مستويات تأسيس المؤسسات الثقافية بما يسهم في خلق الثروة وزيادة الناتج الوطني الخام.**
- **اقتراح تحفيزات جبائية وشبه جبائية لدعم مستويات عرض واستهلاك المنتج الثقافي: تراقب وتنظم الدولة لاسيما سعر المنتج الثقافي من أجل تحقيق ديناميكية سوقية تحفز الاستهلاك والإنتاج في آن واحد.**
- **التعريف بالمنتج الثقافي والتعريف بقيمته والحث على استهلاكه.**
- **القيام بحملات تحسيسية لتحقيق أكبر مستويات المشاهدة والاستهلاك لمختلف المنتجات الثقافية : إن المعارض تمثل فرصة كبيرة لتسويق المنتجات الثقافية ومثال ذلك معارض الكتاب التي تسجل فيها أعلى مستوى لمبيعات الكتاب في السنة. ستتحقق نفس النتائج لو يتم مضاعفة عدد المعارض للمنتجات الثقافية الأخرى، الرسم، النحت، الأعمال الحرفية، الموضة، التصميم الابتكارية، وغيرها.**
- **فبالنسبة للكتاب، يمكن مضاعفة عدد المعارض الوطنية والدولية للكتاب في الجزائر: رغم أن الجزائر تنظم معرضا دوليا واحدا سنويا ، فإنه يجلب عدد كبير من الزوار فاق سنة 2019 2.5 مليون زائر. إن هذا المؤشر يبين أهمية المعارض في الرفع من مستويات استهلاك المنتج الثقافي، وكذلك زيادة مستويات القراءة في الجزائر. كما وجب الانتباه إلى ضرورة تنظيم معارض جهوية ومحلية للكتاب لتدعيم هذه المؤشرات. الجزائر ورغم تميزها بالمعرض الدولي المنظم مرة واحدة سنويا، قادرة على تنظيم معرضين أو أكثر خلال السنة كما هو متعامل به في بعض الدول :**

الجدول رقم 21: آفاق تنظيم المعارض الدولية للكتاب

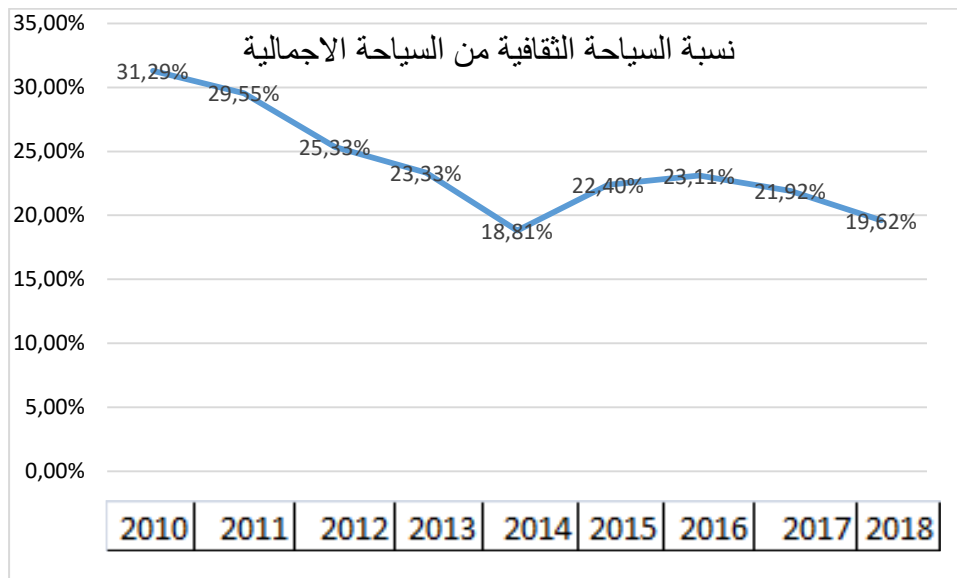
ألمانيا	الصين	تركيا	الجزائر	هدف : 2025
08	04	02	01	02 معرض دولي (العاصمة) 03 معارض وطنية (شرق، غرب، جنوب)

- القيام بعمليات ترويج ونشر أسعار مختلف المنتجات الثقافية والقيام بكل عمل يسمح بتمكين المستهلك من اقتناء هذه المنتجات.
- تدعيم شراء المنتج الثقافي من كتب ومجلات ولوحات فنية وأعمال حرفية من طرف ممثليتنا الدبلوماسية وتقديمها كهدايا، كما يجب تشجيع اقتناء المنتجات الثقافية الوطنية وعرضها في مساحات الممثلات الدبلوماسية لتمكين اقتنائها من طرف الجالية والأجانب.
- تخصيص مساحات لعرض المنتج الثقافي الوطني بالمطارات والموانئ ومحطات القطار وحتى محطات النقل البري لتسهيل تسويقها. إن استقبال الجالية والسياح يجب أن يكون مصحوبا بعرض وتقديم للمنتج الوطني الثقافي لهدفين: تسويق المنتج بما يوفر إيرادات للفنانين والكتاب وغيرهم، ومن جهة أخرى ترسيخ ثقافة وهوية الجزائر وتسويقها لدى السياح والأجانب.

7. السياحة الثقافية :

- التعريف أكثر بالتراث المادي لاسيما المواقع الأثرية المصنفة وغير المصنفة: في هذا الإطار يجب تعزيز التنسيق بين وزارة الثقافة ووزارة السياحة ومختلف الوكالات السياحية.
- صيانة المواقع الأثرية وتجهيزها بهياكل الاستقبال، مع التنسيق مع الخواص لفتح هياكل الخدمات المطاعم والمقاهي والفنادق بمحاذاة هذه المواقع.
- تزويد الوكالات السياحية بالمعلومات التاريخية لإبراز أهمية المواقع الأثرية والتشجيع على زيارتها.
- تهيئة التجمعات العمرانية التاريخية كالقصة بالعاصمة، قسنطينة، والقصور بالصحراء، وغيرها، لجعلها مزارا للسياح وتزويدها بهياكل استقبال بالتنسيق مع القطاع الخاص.
- القيام بحملات إعلامية مركزة عبر مديريات ودور الثقافة للتعريف ولجذب السياح للمهرجانات التي تمثل تراث غير مادي : مهرجان أهليل مثلا، وسائر المهرجانات، الفولكلور والفننازيا. إن الجزائر تزخر بعدد هائل من المهرجانات الموسمية التي

- تجعلها محتفلة طيلة السنة مما يجعلها وجهة سياحية طيلة السنة: مهرجانات فنية، مهرجانات فلاحية، مهرجانات تاريخية، مهرجانات دينية، مهرجانات تقليدية، الخ.
- إعادة احياء زيارة المتاحف ودمجها في **حلقة الجولات السياحية**.
- تنشيط تنظيم التظاهرات والصالونات وتحقيق تزامنها مع حلقات الجولات السياحية مثل تظاهرة شهر التراث أو الأسبوع الثقافي.
- تشجيع غرف الحرف والصناعات التقليدية على تحويل المنتجات التقليدية إلى **منتجات سهلة التسويق عبر تليبيها وتجميلها وادخالها في مسارات التسويق**: إن من مشاكل الصناعات التقليدية يثار مشكل التسويق والذي يجب معالجته بتكوين الحرفيين وتبني الأدوات الحديثة لتسويق منتجاتهم.
- **إعادة تنشيط مهام الديوان الوطني للسياحة وتوجيهه نحو الترويج للسياحة الثقافية والسياحة التراثية**: إن فعالية الديوان محل نقاش وتستدعي التقييم والتحسين في أسرع وقت. الديوان مدعو لاستعمال كل أدوات الترويج المتاحة لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي، المنصات السياحية العالمية، المعارض الدولية، البريد الالكتروني والاتصال المباشر.
- في نفس الاطار، تظهر الدراسات بأن السياحة الثقافية تراجعت وفقدت مكانتها في السياحة في الجزائر مقارنة بالأنواع الأخرى من السياحة، من سنة 2010 إلى 2018، وهو مؤشر غير مريح يستدعي **تنشيط السياحة الثقافية بتنشيط وتكثيف التنسيق بين وزارتي الثقافة ووزارة السياحة لاستغلال المعالم الثقافية العديدة التي تتركز بها الجزائر**²⁶:



²⁶ محمد بن ذهيبية: "إشكالية مساهمة الموروث الثقافي في تنشيط السياحة التراثية بالجزائر - دراسة حالة الديوان الوطني الجزائري للسياحة"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، 2019.

- استغلال جزء من مداخل زيارة المواقع الأثرية التاريخية لتمويل برامج الترميم والصيانة.
- المرونة والتطوير والتجديد في وضع السياسات والاستراتيجيات السياحية ورسم الخطط مع مراعاة القيم والعادات والتقاليد للمجتمع أثناء اقتراح أو إنجاز المشاريع السياحية.
- إيجاد صناعة سياحية مستدامة تكفل حماية وصيانة الموارد التراثية للأجيال القادمة.
- توضيح آليات صون وحماية التراث الثقافي وإنشاء نظام للمعلومات الجغرافية السياحية، مع توفير قاعدة بيانات للمستثمرين في قطاع السياحة.
- إعادة تأهيل وتثمين التراث العمراني من خلال خطة وطنية تتبنى فيها قواعد التنمية المستدامة بمشاركة المجتمع المحلي في كل حيثيتها.
- تبني الاستدامة ضمن هذا النوع من السياحة كفيل بحمايتها وتطويرها.

8. الهياكل الثقافية :

- إحصاء وجرد جميع الهياكل الثقافية بمختلف أنواعها : دور الثقافة، المتاحف، السينما، المسارح، وغيرها، وجرد قدرات استيعابه و قدرات استقبالها ووضعها على نظام معلومات جغرافي لتحسين وتسهيل استغلالها
- ادخال المحاسبة التحليلية للمرافق العمومية الثقافية من أجل التحكم في التكاليف وتحقيق الفاعلية.
- تطوير نظام لتحديد تسعيرة المرفق العمومي الثقافي بما يحقق إيرادات لها تسمح تدريجيا بتحقيق التمويل الذاتي.
- تثمين الهياكل الثقافية بتنشيط برامجها وتعزيز حركيتها على مدار السنة.
- تشجيع انشاء الجمعيات الثقافية على مستوى ولايات الوطن، وتشجيع انشاء الجمعيات الوطنية وتمكينها من صفة الخدمة العمومية من اجل الاضطلاع بمهام النشاط الثقافي والتمكن من توظيف عمال. إن العديد من الدول تتابع عن كثب تطور الجمعيات الثقافية وتدعم نشاطها وديناميكيته لاسيما وأنها تساهم في امتصاص البطالة. أرقام الجمعيات الثقافية في فرنسا للفترة 2014 مثلا توضح أن هذه الجمعيات تساهم في خلق مناصب عمل معتبرة²⁷:

²⁷ Rathle Jean-Philippe, « Les associations culturelles : état des lieux et typologie », *Culture chiffres*, 2019/2 (n° 2), p. 1-20. DOI : 10.3917/culc.192.0001. URL : <https://www.cairn.info/revue-culture-chiffres-2019-2-page-1.htm>

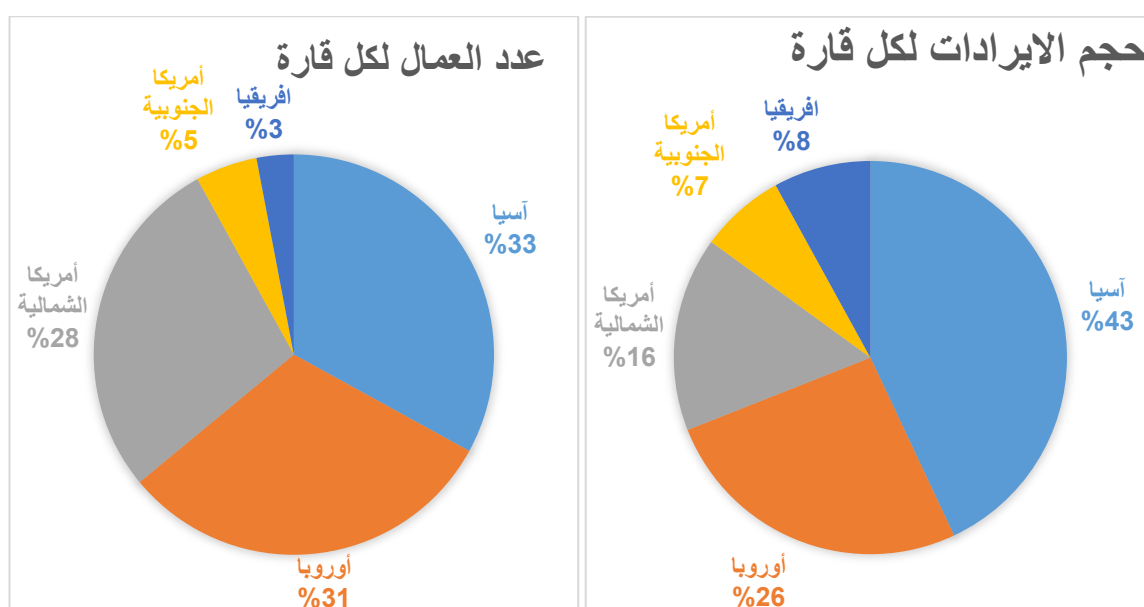
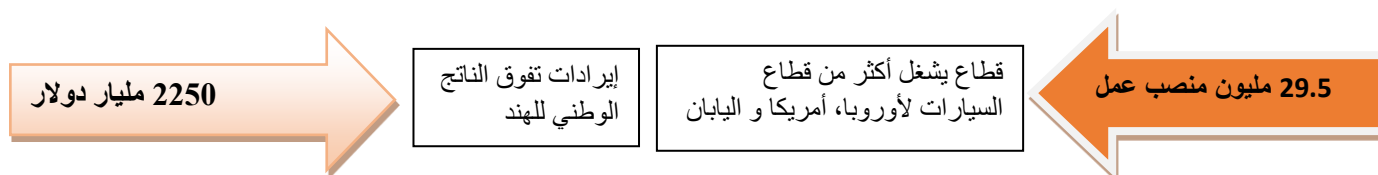
الجدول رقم 22 : الجمعيات الثقافية في فرنسا لسنة 2014

العدد	الجمعيات الثقافية	النسبة من مجموع الجمعيات (%)	المؤسسات الثقافية	النسبة من مجموع المؤسسات (%)
263400	20	363000	9	
عدد الجمعيات الموظفة للأجراء ETP	43300	27	335200	9
عدد العمال	76800	6	304000	3

- تمكين الجمعيات الثقافية من إمكانية تسيير المرافق العمومية الثقافية.
- تخصيص محلات للمؤسسات الناشطة في قطاع الثقافة ضمن 100 محل في كل بلدية في برنامج إيجاد الحلول لهذه المحلات التي بقت العديد منها مغلقة.
- تهيئة الساحات العمومية لأجل استقبال المسارح والعروض الفنية ومعارض الكتاب ومعارض المنتجات الثقافية بأنواعها لتضفي الحيوية والنشاط على مدنا، وتحويلها لفضاء لدعم تسويق المنتجات الثقافية.
- مراجعة كفاءات تنظيم المهرجانات بحيث يتم اشراك المؤسسات الخاصة في تنظيمها: اشراك مؤسسات الفنادق، المطاعم، المقاهي، المحلات التجارية القريبة، واعفاء الدولة من صرف نفقات عليها.
- تبني تصور موحد لدار الثقافة ودار الشباب: العمل على اقتراح تسيير مشترك يخلق قيمة مضافة وينمي الابداع الثقافي لدى الشباب بالإضافة إلى الدور الترفيهي والتربوي والتثقيفي.

9. تحدي لمساهمة الثقافة في الاقتصاد الوطني :

بايرادات تصل إلى 2.250 مليار دولار ، تمثل القطاعات الثقافية والإبداعية (الكتب وألعاب الفيديو والموسيقى والسينما والصحف والمجلات والأداء الحي والتلفزيون والفنون البصرية والهندسة المعمارية) 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويعمل بها 29.5 مليون شخص عبر العالم (أو 1 ٪ من القوى العاملة العالمية) .



إن نجاح تجسيد التوصيات السالفة الذكر، كفيل برفع قيمة مساهمة الثقافة في الناتج الوطني الخام في الجزائر، وبامتصاص قدر كبير من البطالة. نتوقع أن تساهم المجهودات الحكومية والمقترحات المقدمة في هذه الدراسة في تحقيق المتوسطات العالمية: 3 % مساهمة في الناتج الوطني و تشغيل 01 % من الطبقة الشغيلة في غضون السنوات القادمة :

الجدول 23 : آفاق مساهمة النشاط الثقافي في الاقتصاد الوطني

2030	2025	2020	
1 %	0.5 %	أقل من 0.1 %	المساهمة في الناتج الوطني
3 %	1 %	أقل من 0.01 %	نسبة العمال من الطبقة الشغيلة

خاتمة

خاتمة

تهتم اقتصاديات الثقافة بالجوانب الاقتصادية للأعمال الثقافية والفنية، إبداعا، وإنتاجا، واستهلاكاً، وتوزيعاً، كما تهتم بطرق وآليات استثمار التراث المادي وغير المادي. وتشهد هذه الاقتصاديات تحولات غير مسبقة بسبب الشروط التكنولوجية، والاجتماعية والتواصلية المتجددة التي بدأت تفرض أدواتها ومضامينها.

تجمع اقتصاديات الثقافة بين الشروط المؤسسية والمادية ونمط التدبير، وبين ديناميكيات التنشيط للقطاعات المرتبطة بالثقافة، بحيث من خلالها يتم الترويج للمنتجات الثقافية، وتحريك السوق الذي يسمح لها بخلق التوازن بين العرض و الطلب، وبين الإبداع ومقتضيات التدبير، والإنتاج والتوزيع في هذا المجال.

فالثقافة ليست وسيلة لتحقيق النمو، فقط، وإنما هي عاملا في التنمية ومحركا لها، ومن هذه الزاوية فإن مختلف عمليات التشخيص التي أنجزت في الجزائر تتفق على معايينات أساسية منها :

- هناك رأسمال ثقافي مهم وبالغ الغنى والتنوع، يتطلب عمليات التثمين المناسبة لاقتصاديات الثقافة.
- توجد في الجزائر هياكل ثقافية متنوعة، لكن وجب تصحيح النقص الموجود في البنيات التحتية، كما يجب استغلال ما هو موجود على مستوى الموارد البشرية والبرمجة والتنشيط؛
- نملك رأسمالا ثقافيا كبير ينتظر استثماره ودمجه في مؤسسات التنشئة، كالمدرسة والاعلام، وأماكن العيش؛
- يجب بذل مجهودات إضافية لتوثيق الإبداع الجزائري المعاصر وتثمينه، لتكوين مجموعة من الذاكرات : ذاكرة المسرح، السينما...؛
- نوصي بتفعيل أدوات للتنسيق الجهوي والوطني لاستثمار التراث بمختلف تعبيراته لتحويل التراث الوطني إلى رأسمال قابل للتنشيط والحياة؛
- وجب تدعيم عمليات التكوين ذي الصلة بالمجالات الثقافية والفنية؛
- العمل على توجيه و تكوين الجمهور على حب الفن، لتنمية الإنتاج الإبداعي من جهة، ومن جهة أخرى لتحفيز استهلاك المنتجات الإبداعية.

الملاحق

الملحق 01 : الجمعيات المهنية والنقابات الثقافية في فرنسا وكندا وأمثلة عن الجزائر:

الجزائر	فرنسا	كندا
اتحاد الكتاب الجزائريين	جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى (SACEM)	التحالف الدولي لموظفي المسرح والمسرح Aiest
جمعية منتجي السينما الجزائرية	جمعية المؤلفين والملحنين المسرحيين (SACD)	تحالف فناني السينما والتلفزيون والراديو الكنديين (ACTRA Montréal)
المنظمة الجزائرية لكتاب السيناريو	المجتمع المدني لمؤلفي الوسائط المتعددة (SCAM)	تحالف كيبيك لفناني الصوت والصورة (AQITIS)
التنسيقية الولائية للموسيقيين للجزائر	جمعية الآداب (SGDL)	رابطة وكالات الاتصال الإبداعي (A2C)
	جمعية المؤلفين في فنون الجرافيك والبلاستيك (ADAGP)	رابطة شركات المسرح (ACT)
	الاتحاد الوطني للصحفيين (SNJ)	رابطة معارض الفن المعاصر (AGAC)
	الاتحاد الوطني للمؤلفين والملحنين (SNAC)	الرابطة الوطنية للدبلجة المحترفين (ANDP)
	جمعية مؤلفي الصور الثابتة (SAIF)	جمعية كيبيك للإنتاج الإعلامي (AQPM)
	الاتحاد الوطني للمؤلفين والملحنين (UNAC)	رابطة منتجي المسرح الخاص (APTP)
	الرابطة الناطقة بالفرنسية لمستخدمي البرمجيات الحرة: (AFUL)	رابطة منتجي التجارب الرقمية (Xn Quebec)
	تحالف برمجيات الأعمال في فرنسا (BSA)	جمعية فنون الأداء الاحترافية في كيبيك (APASQ)
	اتحاد نشر البرامج الترفيهية (SELL)	رابطة مديري كيبيك (ARRQ)
	وكالة حماية البرامج (APP)	الرابطة الوطنية لناشري الكتب (ANEL)
	رابطة مطوري ومستخدمي البرمجيات الحرة للإدارات والمجتمعات المحلية (ADULLACT)	رابطة كيبيك لصناعة التسجيل والترفيه والفيديو (ADISQ)
	الاتحاد الوطني لألعاب الفيديو (SNJV)	جمعية كيبيك للمؤلفين المسرحيين (AQAD)
	شركة جمع وتوزيع حقوق فناني الأداء (SPEDIDAM)	جمعية كيبيك لمنتجي الأفلام الإعلانية (AQFPF)
	جمعية إدارة حقوق الفنانين والموسيقيين (ADAMI)	جمعية حقوق الممثلين الكندية (CAEA)
	الاتحاد الوطني للموسيقيين الفرنسيين (SNAM)	مجلس الحرف في كيبيك (CMAQ)
	الاتحاد الفرنسي لفناني الأداء (SFA)	مجلس كيبيك للنقابة للمديرين في كندا (CQGCR)
	الاتحاد الوطني للنشر الصوتي (SNEP)	مجلس كيبيك للموسيقى (CQM)

اتحاد منتجي الفونوغرافيا الفرنسيين المستقلين (UPFI)	مجلس كيبك للفنون الإعلامية (CQAM)
المجتمع المدني لمنتجي التسجيلات الصوتية في فرنسا (SPPF)	مجلس مسرح كيبك (CQT)
المجتمع المدني لمنتجي التسجيلات الصوتية (SCPP)	نقابة الموسيقيين في كيبك (GMMQ)
غرفة الاتحاد لنشر الموسيقى (CSDEM)	النقابة الدولية لفنيي الكاميرات (AIEST) غرفة 667
جمعية ناشري ومؤلفي الموسيقى (SEAM)	الرابطة المهنية للمسارح الكندية (PACT)
الاتحاد الوطني للنشر (SNE)	مجموعة من الفنانين التشكيليين في كيبك (RAAV)
اتحاد الإنتاج السمعي البصري (USPA)	مجموعة من المراكز التي يديرها فنانون في كيبك (RCAAQ)
نقابات منتجي أفلام الرسوم المتحركة (SPFA)	مجموعة فنون السيرك الوطنية (على الحلبة)
اتحاد المنتجين السينمائيين (UPC)	إعادة تجميع québécois de la danse (RQD)
رابطة المنتجين المستقلين (API)	شبكة مستقلة من موزعي الفعاليات المتحدة (RIDEAU)
جمعية منتجي السينما والتلفزيون (PROCIREP)	جمعية مؤلفي الراديو والتلفزيون والسينما (SARTEC)
النقابة الوطنية للمسرح الخاص SNDTP	جمعية متاحف كيبك (SMQ)
الاتحاد الوطني للمنتجين والمذيعين والمسارح / PRODISS	الجمعية المهنية للمؤلفين والملحنين في كيبك (SPACQ)
الاتحاد الوطني لمقدمي الخدمات السمعية والبصرية ذات المناظر الخلابة والأحداث SYNPASE /	اتحاد مسارح الطفولة والشباب (TUEJ)
النقابة الوطنية للمشاهد العامة / SNSP	شركة المسارح المرتبطة (TAI)
نقابة السيرك والشركات الإبداعية / SCC	اتحاد الفنانين (UDA)
الاتحاد الوطني للفنون المسرحية SYNAVI /	اتحاد الكتاب والكتاب في كيبك (UNEQ)
جمعية تمثيل المؤسسات الوطنية رواد الأعمال / ARENES	رابطة الكتاب الكنديين (WGC)
اتحاد الموسيقى المعاصرة / SMA	
الاتحاد المهني للمنتجين والمهرجانات والفرق ومقدمي الموسيقى المستقلين PROFEDIM /	
الاتحاد الوطني للملاهي الليلية وقاعات الموسيقى وأماكن الإبداع / CAMULC	
الاتحاد الوطني لنقابات العمل السمعي البصري والثقافي / FNSAC-CGT	
الاتحاد الوطني للفنانين الموسيقيين SNAM-CGT /	
الاتحاد الوطني لفناني الأداء / SFA-CGT	
الاتحاد الوطني لمتخصصي الأنشطة المسرحية والثقافية / SYNPTAC-CGT	
اتحاد الثقافة والاتصال والترفيه الاتحاد الفرنسي للتأطير - الاتحاد العام للمديرين التنفيذيين / FCCS-CGE-CGC	

	الاتحاد الوطني لفناني الأداء والمهنة SNAPS /	
	الاتحاد الوطني للفنانين والموصلات SNACOPVA /	
	اتحاد الاتصالات والمجلس والثقافة - الاتحاد الديمقراطي الفرنسي للشغل / F3C-CFDT	
	الاتحاد الوطني للفنانين ومحترفي الرسوم المتحركة والرياضة والثقافة / SNAPAC	
	الفنانين والمهنيين الثقافيين الآخرين	
	اتحاد الفنون والترفيه والسمعي البصري والصحافة والاتصالات والوسائط المتعددة Force Ouvrière - FASAP-FO /	
	الاتحاد الوطني للموسيقيين / SNM	
	الاتحاد الوطني الحر للفنانين / SNLA	
	الاتحاد - الرابطة المهنية للفنون في شارع	
	اتحاد عزف الموسيقى / الموسيقى FEDUROK -	
	النقابة الوطنية للفنون الحية- SYNAVI	
	نقابة سيرك دو كرياتيون- SCC	
	اتحاد مشاهد الجاز والموسيقى المرتجلة FSJ -	
	النقابة الوطنية للصغار والصغار - SMA، الهياكل غير الربحية للموسيقى الحركية	
	THEMAA - الرابطة الوطنية لمسرح الماريونيت وشركاء الفنون	

الملحق 02 : ملخص القرارات التي خرج بها اللقاء التنسيقي ليومي 06 و 07 جانفي 2021

- 1- اثراء وتنقيح الوثيقة " الاستراتيجية الجديدة حول الاقتصاد الثقافي " المعروضة على القطاعات الوزارية المعنية باللقاء.
- 2- تشكيل 10 لجان مشتركة بين وزارة الثقافة والفنون مع مختلف القطاعات الوزارية لتنفيذ التوجيهات المتفق عليها.
- 3- برمجة 10 لقاءات مع عدة قطاعات وزارية لتنفيذ التوجيهات المتفق عليها.

القطاع الوزاري	توصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	- سيتم دراسة جميع النقاط المدرجة في الوثيقة على مستوى وزارة الداخلية. - تعزيز نموذج جديد للسينما للخواص، مع إيجاد حل لقاعات السينما التابعة للجماعات المحلية. - تشكيل لجنة مشتركة بين القطاعين لدراسة وحل النقاط المتعلقة بوزارة الداخلية.
وزارة الشؤون الخارجية	- مناقشة جدية لفتح مراكز ثقافية بالخارج. - تدعيم الشراكات الثقافية الدولية من طرف السفارات والقنصليات. - النظر في برمجة لقاء بين القطاعين .
وزارة المالية	- دراسة تقديم تخفيضات ضريبية عن الأنشطة الثقافية. - وضع مقارنة شاملة للتحفيزات الضريبية تكون مبنية على خلق مؤسسات ثقافية. - تشكيل لجنة بين القطاعين لدراسة جميع النقاط المدرجة في الوثيقة الأولى.
وزارة التجارة	- طلب من وزارة الثقافة لأثراء مدونة الأنشطة الثقافية التجارية، - برمجة لقاء بين القطاعين لطرح وحل النقاط المتعلقة بمساهمات وزارة التجارة.
وزارة الاتصال	- تشكيل فوج عمل بين القطاعين. - فتح القنوات لامتنصص المنتج الثقافي. - انخراط القنوات في الإنتاج الثقافي. - ادراج القنوات في الترويج الثقافي.
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	- تشكيل فوج عمل بين القطاعين - تحيين اتفاقية الممضاة سنة 2015. - تنظيم يوم دراسي حول السياحة الثقافية. - ادراج السياحة الروحانية ضمن هذا المسعى. - ادراج قطاع الثقافة في تطوير التجمعات المحلية للصناعة التقليدية.
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات الصغيرة	- برمجة لقاء بين القطاعين لطرح وحل النقاط المشتركة. - دفع والتسهيل للفنانين لإنشاء مؤسسات مصغرة.
الوزارة المنتدبة لدى الوزير	- الاخذ بعين الاعتبار استفادة المجال الثقافي من صندوق المؤسسات الناشئة.

الأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة	- برمجة لقاء بين القطاعين لطرح وحل النقاط المشتركة.
وزارة التربية الوطنية	- تفعيل الشراكة بين القطاعين من خلال إبرام اتفاقيات الإطار والتعاون. - تحويل المدرسة الى فضاء محبوب للتلميذ الذي يسمح له بالإبداع الثقافي. - التفكير في اليات لتفعيل ترجمة المعارف. - ادراج مواد متعلقة بالتراث، الفنون الحية وفنون العرض في المناهج الدراسية. - تشكيل لجنة عمل بين القطاعين.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	- تحيين كل التخصصات المتعلقة بالمجال الثقافي. - العمل على تسهيل إجراءات وشروط تأسيس الجمعيات الثقافية بالوسط الجامعي. - تدعيم مساهمة مديريات النشاطات الثقافية للمؤسسات البيداغوجية ومصالح النشاطات الثقافية بالنسبة للإقامات الجامعية لدعم المعارف والمقرونية. - تشكيل لجنة بين القطاعين.
وزارة التكوين المهني والتمهين	- تحيين اتفاقية الإطار بين القطاعين الممضاة سنة 2015. - ادراج قائمة 7 مجالات في الصناعة الثقافية، حسب اليونيسكو في التخصصات بقطاع التكوين المهني. - ادراج تخصصات في مجال المحافظة على المهن المهددة بالزوال. - اجراء إحصاء على المستوى المحلي حول احتياجات وزارة الثقافة والفنون في مجال التكوين المهني. - تنظيم جلسة عمل بين القطاعين.
وزارة الشباب والرياضة	- تحيين الاتفاقية بين القطاعين. - انشاء لجنة مشتركة بين القطاعين. - تأطير العالم الافتراضي بين القطاعين
وزارة السكن والعمران والمدينة	- إدراج المنشآت الثقافية ضمن مخططات التهيئة والتعمير. - ادراج اللمسة التراثية في انجاز مختلف مشاريع السكن. - انشاء لجنة مشتركة بين القطاعين.
وزارة الاشغال العمومية	- انشاء لجنة مشتركة بين القطاعين، لدراسة حل النقاط المطروحة في اللقاء.
وزارة النقل	- عقد لقاء بين القطاعين لدراسة حل النقاط المطروحة في اللقاء. - ادراج المنشآت الثقافية ضمن المخططات الولائية للنقل.
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	- تفعيل اتفاقية إطار بين وزارة الثقافة والفنون ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مؤرخة في 2014/12/22. - تحيين المدونة الوطنية للمهن. - تحيين البطاقة الفنية الوطنية لقطاع الثقافة. - مراجعة النص التنظيمي المتعلق بعلاقة العمل في قطاع الثقافة، بالتطرق الى الفنان الهأوى. - وضع مقارنة شاملة لحماية الفنان اجتماعيا. - اعداد بطاقة وطنية للفنانين.

- تنظيم جلسة عمل بين القطاعين لدراسة حل النقاط المطروحة في اللقاء	
- تشجيع توزيع الإنتاج الثقافي في أوساط افراد الامن. - تشجيع تسويق الكتاب وسط افراد الامن. - فتح فرق للدرك الوطني لحماية التراث الثقافي في الولايات الجنوبية والحدودية. - الاشتغال حول الامن القومي الثقافي. - تعزيز التعاون المشترك في مجال حماية التراث الثقافي، ومنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.	- قيادة الدرك الوطني - المديرية العامة للأمن الوطني
- انشاء لجنة مشتركة بين القطاعين، لدراسة حل النقاط المطروحة في اللقاء. - عقد اتفاقية إطار للتعاون بين القطاعين.	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية